

لا اله الا الله محمد رسول الله

### دليل المسافر

في بيان ما يختص به من العبادة صلاة وصوما وما يتعلق بذلك  
من تحديده سافة النقص وتقدير المبل والخلاف في الخطوة  
والذراع والقدم وتحويلها الى أمتار وريان  
أحكام صلاة المسافر واقتدائه بالمقيم  
وعكسه وريان حمت القبلة

### تأليف

حضرة العالم الفاضل صاحب العزة السيد أحمد بك الحسني  
الحاجي الشهيدي حفظه الله وتوفيقه

وهامته القول الفصل في قيام السر معام اذ صل  
حضرة المؤلف المذكور حفظه الله

طبع هذا الكتاب على نفقة حضرة مؤلفه وقد تبرع بانه الله بما يشاء  
في دين سر وجعل يترعته تبالاخر وأذنان أروا طبعه أن يطبعه

(الطبعة الاولى)

المطبعة الكبرى الاميرية يولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٩

هجريه

(التبريد)

لا اله الا الله محمد رسول الله

## دليل المسافر

في بيان ما يختص به من العبادة وصوما وما يتعلق بذلك  
من تحديد مسافة القصر وتقدير الميل والخلاف في الخطوة  
والذراع والقدم وتحويلها الى أمتار وبيان  
أحكام صلاة المسافر واقتدائه بالمقيم  
وعكسه وبيان سمت القبلة

## تأليف

حضرة العالم الفاضل صاحب العزة السيد أحمد بك الحسيني  
الحاجي الشهير حفظه الله ونفعه

وهامشه القول الفصل في قيام السرع مقام الأصل  
حضرة المؤلف المذكور حفظه الله

طبع هذا الكتاب على نفقة حضرة مؤلفه وقد تبرع آتاه الله بما أنفق  
في سبيل نشره وجعل ثور يعنه شيبا بالاعن وأذن ابن أراد طبعه أن يطبعه

﴿الطبعة الأولى﴾

بالمطبعة الكبرى الاميرية بولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٩

هجريه

(بالقسم الأدنى)

هذانص ما كتبه جمع من حضرات العلماء لأفاضل الأزهر بين تقر يظا هذا الكتاب  
ونهادة بفضل وفي مقدمتهم الأستاذ الأبر صاحب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر  
لازال عظيم الشأن رفيع البنيان

### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات والصلوة والسلام على خيرته من خلقه سيد السادات  
وعلى آله وصحبه وذريته وحزبه أما بعد فان من أعظم نعم الله سبحانه على من أحبه  
توفيقه للاستغال بالعلوم الشرعية خصوصاً علم الفقه الذي هو على أي وجهه كان  
مقصده تعددت وسائله وتناهدت في الرفعة مسائله وتوافقت صحة العمل على الاعتماد عليه  
ولم يعز ضبط أحكام أحوال المكلفين إلا إليه وإن من منحه الله تلك النعمة ووجهه من  
بجاء جوده أشرف حكمه مؤلف هذه الرسالة الحبيب النسيب الشريف السيد أحمد بن  
الحسين الأزهرى ابن السيد أحمد ابن السيد يوسف الحسيني نسباً ولقباً فإنه من أشرب  
قلبه منذ طفولته إلى الآن حب العلم والعلماء وملازمهم والأخذ عنهم وإفراد شيخ المشايخ  
شمس المسألة والدين المغفور له الشيخ محمد الانبأ بنوع اختصاص إلى حين وفاته رحمه الله  
حتى تلقى عنه كتب مذهب الإمام الشافعي رضى الله عنه بصديق روية وفضل إمعان  
وجودة حفظ ودقة نظر وسعة بحث وكمال تدقيق حتى أجاز به جميع مروياته واتصل بسنده  
به وكان من نتيجة ذلك وضع هذه الرسالة الفاتحة والفريدة الشائقة التي حققت  
موضوعات الماشا تفتتوس العلماء إلى تحقيقه وجعلت من تفرق الأقوال في تحديد  
مسافة القصر ومقدار الميل والذراع ونحوهما ما كانت الحاجة ماسة إلى تحريره وأنت على  
غير ذلك من المسائل في أحكام صلاة المسافر وصومه بما يشوق ويروق على المذاهب الأربعة  
وختمت ببيان سمت القبلة على وجه يقطع عن المسافر في أي جهة عرق الشك بحسام  
اليقين وقد اعتمد في مبدأ التوفيق بين الأقوال على تجربة السير ومشاهدته والرجوع إلى  
أهل الذكرفيه وقد تحررت فيماتق له فيها عن المذاهب الأربعة طريق الحق ومعتمد كتب  
المذاهب كما تحققت كل ذلك بتلاوة هذه الرسالة بمجلس جمعنا دينية حلوان في يوم الجمعة  
المباركة ناسع عشر رجب الحرام سنة ١٣١٩ حيث انتقلنا من مصر القاهرة إلى المدينة  
المذكورة لاجل ذلك ولأجل أن نشاهد بالعيان تحقيق سير الأقدام في أرض مهلة خالية  
من كل وعوره وقد حضر مجلس التلاوة المشار إليه كل من وضع اسمه على هذا بعد أن شاهد  
الكتيب من نتائج به اليوم وجد هامطابقة ما في هذه الرسالة فجري لله حضرة مؤلفها خيرا

وأنا به على ٤- له ووفقه لثله والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

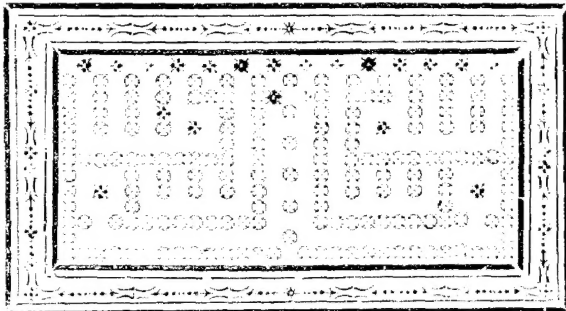
خادم العلم والعلماء وشيخ الجامع الأزهر سليم البشرى المالكي	أحمد أبوخطوة الحنفلي	كتبه محمد بن حنيت الحنفلي
---	-------------------------	------------------------------

شيخ رواق الشرافوه محمد النجدي الشافعي	محمد أحمد الطونجي الحنفلي	كتبه الفقير محمد طوموم المالكي بالأزهر
---	------------------------------	--

هـرون عبد الرزاق المالكي بالأزهر	سليمان العبيد الشافعي عضو لجنة إدارة الأزهر	كتبه محمد موسى البيجيري الشافعي بالأزهر
-------------------------------------	---	---

شيخ رواق السادة الحنابلة  
أحمد البسيوني  
الحنبلي





(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم خص الذين اصطفى من عباده الممتقين بتجارة لن تبور وهذه الذين أنعم عليهم صراطا مستقيما وبينهم طريق الحق طريقا قويا وزينهماء الدنيا بصالح الكواكب فكانت إماما ودليلا للساافر في البحار والسباسب وقد أنعم النعمة بكل الدين وقصر العارفين على عبادته حتى بأنهم اليقين جعل التكليف بين الرخصة والعزيمة دائره لتكون تجارة الطاعة على طبق أحوال المكاف سائر سجنانه أبدع بياهر حركته ما صنع ورفع بسلطان عظمته ما شرع له فجلت قدرته وتعالى عظمته ليس كدله شيء في الارض ولا في السماء حازت في حقيقته خول الحكماء خلق الانسان من صلصال من حمأ مسنون وأنعم على أوليائه بحور عين كأمثال الزواهر المكنون جزاء بما كانوا يعملون \* وأشهد أن لا اله الا الله خلق الانسان فقدره تقديرا وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله أرسله بشيرا ونذيرا قد جاءنا بالحق المبين تنزيلا من رب العالمين الذي شرفه العليم الحكيم وقال ذلك لعلي خلق عظيم صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه المقربين وآل بيته الاقربين صلاة وسلاما متلازمين الى يوم الدين وبعد فيقول قصير الباع العبد الضعيف أحمد الحسيني ابن أحمد بن يوسف بن أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف غفر الله له ولوالديه ولا يجد ادن ذنوبهم وستعلمهم في الدارين عيوبهم انه غفور رحيم ستار علم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام  
على امام المرسلين  
سيدنا محمد وعلى  
آله وصحبه أئمة الدين  
وغفر الله لنا ولوالدينا  
ولسائر المسلمين  
المؤمنين آمين  
وبعد فيقول  
العبد الاثم راجي  
عفو ربه الكريم  
المعتمد برب الفلق  
من ترم ما خلق ومن  
شرع اساق اذا وقب  
أحمد بن أحمد  
ابن يوسف الحسيني

نسبوا لقباً إلى  
فقد احتجت في  
حادثة من الحوادث  
إلى مراجعة كتب  
السادة الحنفية  
في مسألة فقهية  
شرعية فراءت  
لا أقوال فيها مضطربة  
والأقوال فيها مختلفة  
فأردت الرجوع  
إلى بعض أكابر  
العلماء فوجدت  
منهم عدم الثبات  
على رأي في تلك  
الحادثة فحسرت  
عن ما عدت الجهد  
حتى أكشف النقاب  
عن هذه المسألة  
وان كنت لست  
ممن يرقى من هذا  
المثل الصعب المثال  
والكنى عزت على  
الاستعانة بالله العظيم  
وهو حسبي ونعم  
الوكيل ﷻ وسيت  
ما جعت ﷻ بانقول  
الفصل في حكم  
قيام الشرع مقام  
الأصل ﷻ وأجبا  
من فيض مراحم  
ربي الرحمن أن  
يجعلها خالصة لوجهه  
الكريم فهو حسبي  
ونعم المستعان  
ﷻ اعلم أنه قد كثرت  
في الأوقاف أن

إن علم الفقه ليكون علم الحلال والحرام والمعاش والعائد حري بأن يكون شغل العاقل وحرفة  
الليدب العامل وضالة كل طاب ونجعة كل راغب اذ يدرون معرفته لا يفرق بين أمور به  
ومنهى عنه ولا يمتد إلى التمييز من مراتب النوعين من فرض وحرام وغيرهما ولا يعرف  
صحيح العمل من فاسده ولا شرط الشيء من سببه ولا مقتضيه من مانعه إلى غير ذلك فيختلط  
الخابل بالنايل والحق بالباطل فلا يدرى سبيله ويعجز على طلبة حصوله وإلى هذا أميطت  
عني التمام مشغول بالتحقيق في الدأب على سبيل أول مناهجهم وقطع نيلانيه جبال زمتي  
الشيخى وأسماذي خاتمة المحققين ورئيس المحدثين شمس المسلة والدين العلامة  
الشيخ محمد الأنباري رحمه الله وجعل الجنة مقابله ومثواه حتى تأنيت عنه كتب المذهب  
وغيرها بتفقيقات رقيقة وتقيقات فائقة فصارت لي من راتبه ملكة كسائر الملكات  
الذرية أنس إليه وأجعل اعتمادى في كونه الشؤن عليه مهتماً بتحقيق بعض مسائله  
ومعتبياً بالتدقيق في كثير من مصادره سيما عند ما دعوت الحاجة إلى تحرير  
موضوع أو تحقيق منقول ومسموع وقد وجدته جراً لا يترك له غاية وقد فدا  
لا تبلغ له نهاية جاهد في سبيله من الفعول السابقين من رقة وأحياتهم على تحريره  
ووهبوا أعمارهم لتدوينه وتقريره فألوفاً في الاستدراك التي فترت أوقاف المسائل وقرروا  
الشواهد والدلائل وحرروا المنقول ودروا الأصول وحسروا الأقسام وبنوا لها  
الأحكام على الوجه الذي يحيل لها طرائق لا سبيل فيها إل حريد وأنه لا يستطيع أن يبدى  
فيه شيئاً ولا يعبد ولكنه إذا حقق النظر وأجال الفكر علم أن بعض مسائله لم تزل في  
حاجة إلى عناية المتأخرين بالتحقيق والتحرير والتفصيل والتقرير ومن ذلك ما حادى  
إلى وضع هذه الرسالة وتحريرها رغم أن كثرة العوامل ومناعة الشواغل وهو تحقيق  
مقدار المسافة التي يترخص بقصد قطعها المسافر بفطر رمضان وقصر الفرض الرباعي والجمع  
بين صلاتي الظهر والعصر وبين صلاتي المغرب والعشاء وما يتمنع على ذلك من الأحكام فإني  
وجدت في تحديدها إشكالات قروياً واضطراباً في مقدارها كلياً وذلك أن تقديرها مأخذين  
أولهما سير الأبل مثقلة وديب الأقدام يوماً وإملاء أو يومين معتدلين أو يملتين معتدلتين بحيث  
يكون زمان السير ثلثمائة وستين درجة وثانيهما البرد والفرار والاميل والخطوة والذراع  
والقدم وبين مقتضى التقديرين ما يدفع بالمكلف إلى تيار الخيرة وبقية في محيط الدهشة  
وان حاول بينهما توفيقاً على قول في مقدار الميل بقي الخلاف بينهما على عدة أقوال حتى  
يحل أن التوفيق محال وأن المسألة لا يمكن إخراجها من حد الإشكال وان الترخص بتلك  
الرخصة في أقل مسافتها لم يكن في حيز المكنت وذلك للتفاوت العظيم بين ما عتده علماء  
مذهبنا في تحديد الميل وبين تحديد المسافة بالزمان فان ظن أن في الالتجاء إلى غير مذهب  
السادة الشافعية ما ينجمه من تلك اللجج ويقله من هاتيك العثرات لم يصادف ظنه محملاً  
بل يجحد الأمرين يداضطراباً وإشكالات في تحديد الميل والذراع الشرعي لما يصادفه من تعدد  
الأقوال والخلاف فيها ولما يصادفه عند ما يرى تقرير خلاف أشهر بين الشافعية والحنفية

يجعل الواقفون  
وقفهم من بعدهم  
على أولادهم ثم  
على أولاد أولادهم  
ثم وثم ثم إلى ذريتهم  
ونسلمهم وعقبهم  
طبقة بعد طبقة  
ونسلا بعد نسل  
وجيلا بعد جيل  
الطبقة العليا منهم  
تحبب الطبقة  
السفلى من نفسها  
لأمن غـيرها  
بحيث يحجب كل  
أصل فرع دون  
فرع غيره يستقل  
به الواحد منهم  
إذا انفرد وبشرك  
فيه الإنسان فما  
فوقهما عند  
الاجتماع على أن  
من مات منهم  
وترك ولدا أو ولد  
ولد أو أسفل من  
ذلك انتقل نصيبه  
من ذلك لولده  
أو ولد ولده وان  
سفل فإن لم يكن له  
ولد ولا ولد ولد  
ولا أسفل انتقل  
نصيبه من ذلك  
لأخوته وأخواته  
المشاركين له في  
الدرجة والاستحقاق  
فإن لم يكن له أخوة  
ولا أخوات فلن

في تقدير المسافة بالزمن اتبني عليه أن فضل السادة الشافعية الاتمام دون المسافة عند  
السادة الحنفية وقد يقع الإنسان بقصده قطع مسافة معلومة في حيرة فلا يدري هل يقصر  
ويجمع أو لا مع سهولة معرفة مقادير المسافات في بلادنا المصرية الآن على خطوط السكك  
الحديدية والترع والأنهار بما رضع على أطوالها من علامات المقادير بوحدة مقياس الأطوال  
المستعملة الآن في بلادنا المصرية وغيرها هي المسماة بالتر الذي كل ألف منه يسعونه بالكيلومتر  
وهذا عشر المتر مقسما إلى عشرة أجزاء والجزء ستى واحد قد رسم يعلم من لم يعرف المتر مقاسه

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
----	---	---	---	---	---	---	---	---	---

وتحويل هذه المقادير المترية إلى مقادير ذراعية أو ميلية لم تكن له قاعدة معروفة فضلا عن جهالة  
الذراع الشرعي واضطراب المتأخرين في استخراج مقدار على ماسأ عليه عليك منقولاً عن مظانه  
مفصلاً عن أسفاره فأردت مدقة الموضوع ووعورة الطريق ركوب متن العنانية بتدليل  
ذلك الصعب الجوح أو لا بتحقيق المسافة بالامتار استخراجاً من مأخذ غير الأبل وديب  
الاندام لتعنيه وعدم الاضطراب فيه ثانياً بالتوفيق بين مقتضى ذلك المأخذ ومقتضى التحديد  
بالبرد والفراخ بعد بذل غاية الجهد في التوفيق بين الأقوال المختلفة في تحديد الميل وتحرير  
ما هو المقصود بالذراع الشرعي والخطوة والقدم والأصبع وقد وفقت بحمد الله وحسن  
معونته لذلك على وجه يروق النظر فيه ويشرح الصدر لمن تأمل لمعانيه وبسر الفقيه  
وينفع العامل ويريح خاطر وإن بفضل الله لم أسبق لهذه الفائدة ولم أراها أحقق تلك  
الاختلافات البينة والفقهاء لعامة قوا الاختلافات وتركوا خالية من التحقيق ومع  
جلالة تلك الفائدة وجزالة هذه العائده لم أقصر الرسالة علم ابل عززتها بفائدتين مناسبتين  
لها تجمعها من ارتباط حاجة المسافر وعبادته أولاها في بيان سمت القبلة والاختلاف  
شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً وما بين ذلك باختلاف البلاد والأقطار حتى بالوقوف على ذلك  
يعلم المسافر وهو في أي قطـر من أقطار المسكونة أو بأي بلد من البلاد المعصورة إلى أين  
يتوجه فيحقق عين الكعبة ثانياً بما أحكام صلاة المسافر وشروط قصر الصلاة وشروط  
الجمع وأحكام اقتداء المسافر بالمقيم وعكسه وأحكام الصوم وما يتبع ذلك من المسائل على  
المذاهب الأربعة واختلاف الأئمة فيما اختلفوا فيه من ذلك لتكون هذه الرسالة كاسحها  
« دابل المسافر » تدل على ما يحتاج إليه فيما اختص هو به من العبادة على نحو خاص  
به صلاة وصوماً وقد رتبنا على أربعة أبواب وخاتمة الباب الأول فيما ذكره فقهاء المذاهب  
الأربعة وأئمة الحديث واللغة في تقدير الميل والخلاف في الخطوة والذراع والقدم والأصبع  
الباب الثاني في تحرير الميل والخطوة والذراع وتحويلها إلى امتار والتوفيق بين أقوال الفقهاء  
واللغويين الباب الثالث في تحديد مسافة القصر وتحرير الخلاف بين السادة الحنفية  
وغيرهم فيها الباب الرابع في بيان أحكام صلاة المسافر واقتدائه بالمقيم وعكسه وأحكام  
الصوم الخاتمة في بيان سمت القبلة بالنسبة إلى جميع الجهات وهما أنا شارع فيما قصدت  
مستعينا بحول الله وقوته راجياً منه التوفيق والهداية لأقوم طريق

الباب الاول فيما ذكره فقهاء المذاهب الأربعة وأئمة اللغة وشرح الحديث  
في تقدير الميل والخلاف في الخطوة والذراع والقدم والاصبع

اعلم أن الباحث عن مسافة القصر في كتب فقه السادة الشافعية والسادة المالكية والسادة  
الحنبالية يتجلى له أنهم يبنون امتدادها بطريقين الاول زمان السير والثاني مقدار الطول  
وقد اعتمد علماء المذاهب الثلاثة أن مقدار المسافة بالزمان مسير يوم وليلة أو يومين معتدلين  
أوليتين معتدلتين بحيث يقطع المسافر أربعين ساعة وهي ثلثمائة وستون درجة  
بسير الأبل مثقلة بالاجال وديب الاقدام ذهابا ودون الاياب بما في ذلك من زمن استراحة المسافر  
الذي يقضى فيه مصالحه من أكل وشرب وقضاء حاجة ووضوء وصلاة واصلاح متاع  
\* والثاني على معتدق قولهم أربعة برد وصرحوا بان البر يد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة  
أميال واختلفوا في ذراع تلك الاميال على ستة أقوال الاول أن الميل أربعة آلاف خطوة  
والخطوة ثمانية أقدام وكل قدمين ذراع فيكون الميل ستة آلاف ذراع الثاني أنه ألف باع والباع  
أربعة أذرع فيكون الميل أربعة آلاف ذراع الثالث ما صححه ابن عبد البر وهو أن الميل  
ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع الرابع ثلاثة آلاف ذراع الخامس ألف ذراع السادس ألف  
ذراع كما أنهم اختلفوا في الخطوة ففهم من قال انها خطوة انسان ومنهم من قال خطوة بعير  
واختلفوا كذلك في القدم ففهم من قال قدم الانسان ومنهم من قال قدم البعير وكذلك  
اختلفوا في الذراع ففهم من اعتبره أربعين ساعة ومنهم من اعتبره ثمانية وعشرين  
ومنهم من اعتبره اثنين وثلاثين ومنهم من اعتبره ستة وثلاثين وبعضهم صرح بان المراد من  
الذراع ذراع الأدمي من طي المرفق الى طرف الوسطى حتى على القول بأن طوله ستة وثلاثون  
اصبعاً وكذلك اختلفوا في عرض الاصبع ففهم من اعتبره ست شعيرات معتدلات معتزلات  
ومنهم من اعتبره ست شعيرات بطن احداها الى بطن الاخرى ومنهم من اعتبره ست شعيرات  
بطن احداها الى ظهر الاخرى وهما أنا نقول انهم عن معتد كتبهم كما جاءت  
قال في الروض فصل السفر الطويل ثمانية وأربعون ميلاً هاشمياعية غير الاياب تحديدا  
وهو ستة عشر فرسخاً وهي أربعة برد وهي مسير يومين معتدلين والميل أربعة آلاف  
خطوة والخطوة ثلاثة أقدام اهـ

وقال شارحه شيخ الاسلام زكريا الانصاري فهو اثنا عشر ألف قدم وبالذراع ستة آلاف  
ذراع والذراع أربعة وعشرون اصبعاً معتزلات والاصبع ست شعيرات معتدلات معتزلات  
والشعيرة ست شعيرات من شعر البرذون اهـ  
وعبارة الامام أحمد شهاب الدين بن حجر الهيتمي في كتابه فتح الجواب بشرح الارشاد والبريد  
أربعة فراسخ وثلاثة أميال والميل ستة آلاف ذراع وهي بالزمان مسيرة يومين أوليتين  
أوليلة ويوم معتدلين بسير الانتقال مع المعتاد من نحو نزول واستراحة وأكل اهـ  
وفي الانوار في بيان السفر الطويل ما نصه ستة عشر فرسخاً بالهاشمي ذهاباً واليابا كل فرسخ  
ثلاثة أميال كل ميل أربعة آلاف خطوة كل خطوة ثلاثة أقدام اهـ

في طبقته وذوى  
درجته فان لم يكن  
أحد في طبقته  
فلا قرب الطبقات  
اليه وبعض  
الواقفين يسقط  
اشتراط الانتقال  
للاخوة والاخوات  
مكتفياً باشتراط  
الانتقال لمن في  
طبقته وعلى أن  
من مات منهم قبل  
دخوله في هذا الوقف  
واستحقاقه لشيء  
من منافعه وترك  
ولداً أو ولد ولد  
أو أسفل قام ولده  
أو ولد ولده وان  
سفل مقامه في  
الدرجة والاستحقاق  
واستحق ما كان أصله  
يستحقه أن لو كان  
حيّاً باقياً وبعض  
الواقفين يعبر في  
الشرط الأخير  
بقوله «ومن مات  
من أهل الوقف  
الموقوف عليهم  
قبل دخوله في هذا  
الوقف الى آخر  
الشرط» وقد  
نسب الى بعض  
العلماء اختلاف  
في أن فرع من مات  
قبل الاستحقاق

لا يستحق في الرفق

أصلا قبل المولدة

الاستحقاق إلى أهل

طبقة المعينة له

بترتيب الواف

الاصلي بقوله طبقة

بعد طبقة وما قبله

أي لا يستحق مادام

واحد من أهل

الطبقة التي قبل

طبقة موجودة

نسب ذلك العلامة

ابن عابدين إلى الامام

السبكي على ما يريد

عليه

وقالت طائفة انه

يستحق النصيب

الاصلي لاصله الذي

يستحقه أصلا لو

كان حيا عند المولدة

الاستحقاق إلى طبقة

أي طبقة الاصلي ولا

ياخذ زيادة عليه

من أنصباء الذين

يموتون بعد الاستحقاق

لأن ذرية من أخوة

من مات قبل

الاستحقاق إذا كان

الشرط انتقاله لأخوته

ولأن أنصباء الذين

يموتون من في طبقة

أي طبقة من مات

قبل الاستحقاق

عند عدم اشتراط

الانتقال للأخوة

والاكتفاء باشتراط

الانتقال لمن في

وقال في الايعاب ما ملخصه ثمانية وأربعون ميلا هاشمية نسبة لبني هاشم لتقديرهم  
لها وقت خلافهم بعد تقدير بني أمية لها وقد خص بنو هاشم بنسبتهم لهم تغليبا وابست  
منسوبة إلى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم ذهابا فقط وهو أي طويل السفر المذكور ستة  
عشر فرسخا وهي أربعة برد لما صرح عن ابن عباس رضي الله عنهما انه مثل أن تقصر الصلاة إلى  
عرفة فقال لا ولكن إلى عسفان وإلى جدة وقول ابن عباس لا يكون الابتوفيف اذ هو من  
قبيل النقص لا الاجتهاد ولما صرح ابن عمر وابن عباس رضي الله تعالى عنهما كانا يقصران  
ويفطران في أربعة برد وذلك مسيرة يومين معتدين بسير الانتقال وديب الاقدام فعلم أن  
البريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة  
أقدام والقدم نصف ذراع والذراع أربعة وعشرون اصبعام مترضات والاصبع ست  
شعيرات معتدلات معترضات والشعيرة ست شعيرات اه ملخصا

وقال الامام الرمي في شرح المنهاج السبر يد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل  
أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام فهو ثمانية عشر ألف قدم وبالذراع ستة آلاف ذراع  
والذراع أربع وعشرون اصبعام مترضات والاصبع ست شعيرات معتدلات معترضات  
والشعيرة ست شعيرات من شعر البرذون اه

وقال الامام ابن حجر في شرح المنهاج طويل السفر ثمانية وأربعون ميلا ذهابا فقط تحديدا  
ولوطنا لقولهم لوشك في المسافة اجتمعت وفارقت المسافة بين الامام والمأموم بان القصر  
على خلاف الاصل فاحتطوا والقلتين بأنه لم يرد بيان للنصوص عليه فهم ما من الصيانة  
بخلاف ما هنا هاشمية نسبة للعباسيين لهاشم جدهم كما وقع للرافعي وأربعون ميلا أموية  
اذ كل خمسة من هذه ستة من تلك وذلك لما صرح أن ابني عمر وعباس رضي الله عنهما كانا  
يفطران ويقصران في أربعة برد ولا يعرف له ما يخالف ومثله لا يكون الا عن توقيف بل  
جاء ذلك في حديث مرفوع صحيحه ابن خزيمة والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال  
والميل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام فهو ستة آلاف ذراع كما قالوا هنا  
واعترض بان الذي صححه ابن عبد البر هو ثلاثة آلاف ذراع وخمسائة وغوال موافق لما  
ذكره في تحديده ما بين مكة ومنى وهي ومزدلفة وهي وعرفة ومكة والتعظيم والمدينة وقباء  
واحد بالأميال اه ويرد بان الظاهر انهم في تلك المسافات قلدوا المحدثين لهما من غير اختبارها  
ابعدا عن ديارهم على ان بعض المحدثين اختلفوا في ذلك وغيره اختلافا كثيرا كما بينه  
في حاشية ابضاح المصنف وحينئذ فلا يعارض ذلك ما حدوده هنا واختبروه لاسيما وقول  
ابن عباس وابن عمر وغيرهما ان كلاما من جدة والطائف وعسفان على مرحلتين أيضا مع  
كونه أقرب إلى مكة بنحو ثلاثة أميال أو أربعة وقد يجب بان المراد بالطائف هو ما قرب  
اليه فتميل فرنا (قلت) وهو مرحلتان بسير الانتقال وديب الاقدام على العادة وهما  
يومان أو ايلتان أو يوم وليست معتدلات أو يوم بليته أو عكسه وان لم يعتدلا كما أنه مع كلام  
الاسنوي ومن تبعه وبه يعلم أن المراد بالمحدثين أن يكونا بقدر زمن اليوم بليته وهو ثلثمائة

الطبقة وبه أفتى

بجاعة من علماء

المالكية والشافعية

والحنفية

وقال جمع كثير أنه

يشارك في انصباء

كل من ذكر زيادة

على نصيب أصله

الأصلي سواء كان

الشرط الانتقال

للأخوة أو الأكتفاء

بأشترائط الانتقال

لمن في الطبقة وبه

أفتى بجمع من المالكية

والشافعية والحنفية

وليسرد عليك بعض

تلك الفتاوى مبينين

مستند كل فيما

ذهب إليه (فن

ذلك) أنه رفع إلى

الامام السبكي سؤال

عن حادثه رجل

وقف على نفسه ثم

على أولاده ثم على

أولادهم ونسله وعقبه

ذكر أواثني للذكر

مثل حظ الانثيين

على أن توفي منهم

عن ولد أو نسل عادم

كان جاريا عليه على

ولده ثم على ولولده

ثم على نسله على

القر بضعة على أن

من توفي من غير

نسل عادم كان

جاريا عليه على من

وستون درجة مع النزول المعتاد نحو الاستراحة والاكل والصلاة فيعتبر زمن ذلك وان لم يوجد كما هو ظاهر اهـ

وقال في حاشيته على المصنف عند الكلام على حدود الحرم ما ملخصه ان الخلاف في حدود الحرم مبني على الخلاف في مقدار الميل ومحصله أربعة أقوال أولها وهو المعتمد أنه ستة آلاف ذراع ثانياً أنه ثلاثة آلاف وخمسمائة ثانياً أنه أربعة آلاف رابعاً أنه ألف ذراع ثم قال ولا يعارض ذلك يعني كون الخلاف في حدود الحرم مبني على الخلاف في مقدار الميل كون القائلين بذلك يرون أن الميل ستة آلاف ذراع لأنهم هنا قلدوا المؤرخين وكل منهم يطلق الميل على مصطلحه فإذا نظر الفقيه في كلامه قلده من غير تحقيق لمراده ان لا يظهر الا بالذرع ولم يبلغنا عن أحد من المختلفين في هذه المسافة أنه قال ما ذكره بعد تدقيقه بالذرع فيعين بعد ذلك تحريره تأويل ما خالفه ورد هذه الأقوال المتباينة إلى تلك الأقوال في الميل انتهى المقصود منه

ثم رأيت في كتاب بغية المسترشدين بجمع مفتي الديار الحضرية السيد عبد الرحمن بن حسين ابن عمر المشهور بباعلوى ما ملخصه ان المشهور والمتواتر عند أهل الجهة الحضرية أن مسافة ما بين سقاية مشيخ قرب حيد قاسم وما بين قبر نبي الله هو عليه السلام مسافة قصر وان العمل عليه سابقاً ولا حقا فمن كان من ذلك المحل أو مصعداً عنه ترخص ومن انحدر عنه لم يترخص وأنه أجر ثلاثة من نفقات المشايخ وأذكيائهم فسحواها من خارج عـ ران تريم إلى القبر الكريم سالكين طريق بحر فكانت المسافة ١٥٢٠٧٥ ذراعاً ونالوا نظرنا المعتمد النوروى من ان الميل ستة آلاف ذراعاً فكانت المسافة بين تريم والقبر الكريم تنقص عن مقدار الثمانية والأربعين ميلاً باعتبار الميل ستة آلاف ذراعاً اثنين وعشرين ميلاً ونحو ثلثي ميل مع أن المسافة التي بين سقاية مشيخ وتريم نحو الثلاثة أميال فقط وحينئذ فالفرق بين تلك المسافة ومقدار الأميال على معتمد النوروى كبير جداً لا يمكن اغفاله وان اعتبار هذه المسافة التي من سقاية مشيخ إلى القبر الكريم مسافة قصر ينطبق على ما صححه ابن عبد البر وغيره من ان الميل ثلاثة آلاف وخمسمائة ثم قال وبذلك يظهر ان ما فعله السلف من العلماء والأولياء وأمرؤا به من الترخيص بنحو القصر والجمع لزواره هذا النبي الكريم على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام من تلك السقاية وأعلى هو المعتمد وهم المتأيدون فيه ولا يعترض عليهم وان خالفهم غيرهم ثم بين الخلاف في الميل بنقله عبارة ابن حجر في التحفة السالفة ونقل بعدد عبارة عن القلائد ونصها وقد ران النوروى وغيره بالميل ستة آلاف ذراعاً قال الشريف السهمودي في تاريخ المدينة وهو يعيد جد ابل الميل ثلاثة آلاف ذراعاً وخمسمائة كما صححه ابن عبد البر وهو الموافق لما ذكره من المسافات يعني المارة في عبارة التحفة في تحديددهم لها بالأميال وقيل هو ألف ذراعاً باليد وهو ذراع الاثنا بالحديد اهـ أقول وقد جرب عندنا بالذرع فنقص ما ذكره من كونه مراحاتين عماد ذكره النوروى بكثير فدل كلام السهمودي أوفق لذلك انتهت عبارته مع حذف وتلخيص هذه نصوص



في درجته من أهل  
الوقف يقدم الأقرب  
اليه فالأقرب  
ويستوى الأخ الشقيق  
والأخ من الأب  
وعلى أن من مات  
من أهل الوقف  
قبل استحقاقه لشي  
وترك ولدا أو أسفل  
منه استحق ما كان  
يستحقه المتوفى لو  
بقي حيا إلى أن يصير  
اليه شيء من منافع  
الوقف المذكور وقام  
في الاستحقاق  
مقام المتوفى فإذا  
انقرضوا فعلى  
الفقراء وتوفى  
الموقوف عليه  
وانتقل الوقف إلى  
ولديه أحد وعبد  
القادر ثم توفى عبد  
القادر عن ثلاثة  
أولاد هم علي وعمر  
وطيفة وولدي  
ولده محمد المتوفى  
في حياة أبيه عبد  
القادر هما عبد  
الرحمن وملكة ثم  
توفى عمر من غير نسل  
ثم توفيت لطيفة  
عن بنت تسمى  
فاطمة ثم توفى علي  
عن بنت تدعى زينب  
ثم توفيت فاطمة  
بنت لطيفة بلا  
نسل فإلى من ينتقل

السادة الشافعية رحمهم الله وأما نصوص السادة المالكية فهي قال المحقق الامير في شرحه على مجموعه  
مبيناً مسافة القصر أربعة برداً ببارهي مسافة يوم ويلة وقال محشميه الشيخ حجازي  
قوله أربعة برد البريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل ألف ذراع على ما قاله ابن  
رشيد وقيل ستة وهو الذي عليه أئمة اللغة كالجوهرى وصاحب القاموس وقيل ثلاثة  
آلاف وخمسمائة وصححه ابن عبد البر وقيل ثلاثة آلاف فقط وقال قوله وهي مسافة  
يوم ويغتنر وقت النزول المعتاد لراحة أو إصلاح متاع مثلاً اه وقال العلامة المرحوم  
شيخ شيخنا الشيخ محمد عيسى في شرحه مع الخليل على مختصر العلامة خليل مانصه في بيان  
مسافة القصر أربعة برد بنهم الموحدة والراجم بريد وهو أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة  
أميال والميل ألف ذراع وهذا هو المشهور والصحيح أنه ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع والذراع  
من طي المرفق لا آخر الوسطى ثمانية وعشرون اصبعاً عرضاً والاصبع ست شعيرات والشعيرة  
ست شعيرات من شعرا البرذون وحدها بالزمن مرحلتان أي مسيرة يومين معتدلين مع ليلتهما  
أو يوم ويلة يسير الابل المثقلة بالاحمال على العادة من النزول الصلاة والراحة وإصلاح المتاع  
وقضاء الحاجة ان كان سفرها بريد اه وقال سيدي أبو عبد الله محمد الطرشى على مختصر  
سيدي خليل فصل من مسافر غير لاه وعاص أربعة برد أعنى أن المسافر سقراطو بلا أربعة  
برداً كترك بريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال كل ميل ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع  
والذراع ما بين طي المرفق إلى طرف الاصبع الوسطى كل ذراع ستة وثلاثون اصبعاً كل اصبع ست  
شعيرات بطن احداً إلى ظهر الاخرى كل شعيرة ست شعيرات من شعرا البرذون إلى آخر عبارته  
قال محشميه العلامة الشيخ على العدوى قوله أربعة برد وهذا باعتبار المكان وباعتبار الزمان  
مرحلتان أي مسيرة يومين معتدلين يسير الحيوانات المثقلة بالاحمال كما في الشيخ أحمد الزرقاني  
أو سفر يوم ويلة يسير الحيوانات المثقلة بالاحمال على المعتاد كما لا شاذي  
رحمهم الله وأما نصوص السادة الحنابلة ففي كتاب نيل المآرب بشرح دليل الطالب للشيخ عبد القادر  
ابن عمر الشيباني مبيناً مسافة القصر ستة عشر فرسخاً تقر بيمابراً أو بوجراً وهي يومان أي  
مسيرة يومين لارجوع في اثنتاهما فاصدان أي معتدلان طولاً وقصر في زمن معتدل في الحر  
والبرد يسيراً لا يقال وديب الاقدام وذلك أربعة برد و البريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة  
أميال فاشميه وبأميال بنى أمية ميلان ونصف والهاشمي اثنا عشر ألف قدم وهي ستة  
آلاف ذراع والذراع أربع وعشرون اصبعاً معتدلة كل اصبع ست شعيرات  
بطون بعضها إلى بعض كل شعيرة ست شعيرات برذون قال ابن حجر في شرح البخارى والذراع  
الذى ذكره قد حرر بذرراع الحدي المستعمل الآن بصبر والحجاز في هذه الاعصار نقص  
عن ذراع الحديد بقدر الثمن اه انتهت عبارته

رحمهم الله وأما نصوص السادة الحنفية ففي فتح القدير الميسل في تقدير ابن شجاع ثلاثة آلاف ذراع  
 وخمسمائة إلى أربعة آلاف وفي تفسير غيره أربعة آلاف وهو ثلث الفرسخ وضبط في قول القائل  
ان البريد من الفرساخ أربع \* ولفرسخ ثلاث أميال ضعوا

نصب فاطمة  
 (فأجاب) مبينان  
 عبد القادر لما توفي  
 انتقل نصيبه الى  
 أولاده الثلاثة على  
 حساه وهرحساه  
 وللطيفة حسه هذا  
 هو الظاهر عندنا  
 ويحتمل أن  
 يشاركهم عبد  
 الرحمن وملكة ولدا  
 المتوفى في حياة  
 أبيه وينزلا منزله  
 فيقسم أسباعهما  
 سبعان وعلى وعمر  
 كل واحد سبعان  
 والطيفة السبع  
 وهذا وان كان  
 محتملا لكنه  
 مرجوح عندنا لان  
 الاعتماد في مأخذه  
 على ثلاثة أمور  
 الاول أن مقصود  
 الواقف أن لا يحرم  
 أحدا من ذريته  
 وهذا ضعيف لان  
 المقاصد لا تعتبر اذا  
 لم يدل عليها اللفظ  
 الثاني ادخالهم  
 في الحكم وجعل  
 الترتيب بين كل أصل  
 وفرعه لابن  
 الطبقتين وهذا  
 محتمل لكنه خلاف  
 الظاهر الثالث  
 الاستناد الى قول  
 الواقف ان من مات

والميل ألف أي من الباعات قل \* والباع أربع أذرع فتبعوا  
 ثم الذراع من الأصابع أربع \* من بعدها العشرون ثم الاصبع  
 ست شعيرات فبطن شعيرة \* منها الى ظهر لاخرى توضع  
 ثم الشعيرة ست شعيرات كذا \* من شعر يغل ليس من ذامدفع  
 اه وعذا انظم ابن الحاجب وقال صاحب الكفاية بعد نقل نفسه يراى شجاع الى آخره  
 ونقل عنه نفسه ير الغلوة وهي ثلثمائة ذراع الى أربع مائة ذراع اه قال في النهاية الميلى  
 ثلث فرسخ والفرسخ اثنا عشر ألف خطوة وفسر ابن شجاع الخ اه

وقال في البحر الميلى في كلام العرب مفتى بمد البحر وقيل للاعلام المبنية في طريق  
 مكة أميال لانها بنيت على مقدار منتهى البصر كذا في الصحاح والمغرب والمراد هنا ثلث  
 الفرسخ والفرسخ اثنا عشر ألف خطوة كل خطوة ذراع ونصف بذراع العامة وهو أربع  
 وعشرون اصبعها كذا في الينابيع اه

وقال ابن عابدين قوله والفرسخ اثنا عشر ألف خطوة الخ قال الرملى هذا مخالف لما في  
 الزيلعي والجوهري أن قدر الميلى أربعة آلاف ذراع والذي هنا ستة آلاف ورأيت في  
 القلادة الجوهري ما صورته قال صاحبنا أبو العباس أحمد شهاب الدين بن الهائم رحمه  
 الله تعالى واليه يرجع في هذا الباب البريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميلى  
 ألف باع والباع أربعة أذرع والذراع أربع وعشرون اصبعها والاصبع ست شعيرات  
 مرصوفة بالعرض والشعيرة ست شعيرات من شعر البرذون انتهى كلامه وهو موافق لما في  
 الزيلعي اه كلام الرملى ملخصا وفي الشعر النبالية قال بعد نقله ما ذكره الزيلعي عن  
 البرهان عن ابن شجاع قلت يمكن أن يقال لا خلاف لجمال كلام ابن شجاع على أن مراده  
 بالذراع ما فيه اصبع فائنة عند كل قبضة فيبلغ ذراعا ونصف بذراع العامة ويريد ما قاله الزيلعي  
 مقتصر عليه هو أى الميلى ثلث الفرسخ أربعة آلاف ذراع بذراع محمد بن فوج بن الشاذلي  
 طولها أربعة وعشرون اصبعها وعرض كل اصبع ست حبات شعيرة ملصقة بظهر البطن اه  
 قلت يمكن ما ادعاه من تأييد عبارة الزيلعي لما قاله من التوفيق غير ظاهر بعد تحديده الذراع  
 وكذا ما مر عن ابن الهائم تأمل اه

وقال في شرح مراقى الفلاح الميلى هو ثلث فرسخ بغلبة الظن هو المختار وثلث الفرسخ  
 أربعة آلاف خطوة وهي ذراع ونصف بذراع العامة اه ملخصا فجملة ذراعاته ستة آلاف  
 وبعضهم ضبطه بسير القدم بنصف ساعة اه وعبرة الفتاوى على قول شرح الدر وهو أربعة  
 آلاف ذراع الخ أعني الميلى في الاصطلاح يقع على مسافة محدودة بأربعة آلاف ذراع كافي  
 الجوهري وهو في كلام العرب مقدار مد البحر من الارض ولهذا قيل للاعلام المبنية في طريق  
 مكة أميال لانها بنيت على مقدار مد البحر الميلى الى الميلى ونقلوا عن ابن شجاع أن قدره ثلاثة  
 آلاف ذراع وخمس مائة ذراع الى أربعة آلاف ذراع وحكي في الذخيرة قولين آخرين حيث  
 قال وقيل الميلى ألف ذراع وقيل انه ما بين مسافة الناظر الى شخص فلا يعلم هل آت أم ذاهب

من أهل الوقف قبل استحقاقه شيء قام ولده مقامه وهذا قوي لكن انما يتم لو صدق على محمد المتوفى في حياة أبيه عبد القادر أنه من أهل الوقف ولا يتم ذلك وقال في بيانه مما ينبغي أن يتنبه له أن بين أهل الوقف والموقوف عليهم ٤ - وما وخصوصا من وجهه فإذا وقف على زيد ثم عرو ثم أولاده أي عرو فعمرو وموقوف عليه في حياة زيد لانهم عين قصده الواقف بخصوصه وسماء وعينه وليس من أهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه وهو موت زيد وأولاده إذا آل اليهم الاستحقاق لكل واحد منهم من أهل الوقف وليس موقوفاً عليه بخصوصه لان الواقف لم يعينه وانما الموقوف عليه جهة الاولاد إلى أن قال هذا حكم الوقف

رجل أم امرأة والمشهور من هذه الأقوال ما ذكره الشارح وهو الأربعة آلاف ذراع ثم الذراع أربعة وعشرون اصبعاً بعدد حرف لاله الا الله محمد رسول الله وعرض الاصبع ست حبات شعير ماصقة ظهر البطن وبه ذرع هرون الرشيد وجعل الفرسخ ثلاثة أميال والبريد اثني عشر ميلاً كما ذكر الوزير عبد الملث بن حسان وقد نص الناطم في تحديد هذا الضبط له حيث قال ان البريد ذكرها إلى آخرها ثم قال بعدها وقد اختلف في الذراع فاذكره الشارح والناظم هو قول المتأخرين وقال المتقدمون مقداره اثنان وثلاثون اصبعاً فيكون الميل عندهم ثلاثة آلاف ذراع اه كلام شرح المنية للعلامة ابن أمير حاج ملخصاً

وأما نصوص الأئمة اللغة في القاموس الميل قدمه البصر ومنار بني للمسافر أو مسافة من الارض متراحة بلاحد أو مائة ألف اصبع الأربعة آلاف اصبع أو ثلاثة آلاف وأربعة آلاف ذراع بحسب اختلافهم في الفرسخ هل هو تسعة آلاف بذراع القدماء أو اثنا عشر ألف بذراع بالمحدثين اه

قال صاحب تاج العروس شارحه بعد ذكر ما تقدم وفي شرح الشفا الميل أربعة آلاف ذراع طولها أربع وعشرون اصبعاً وقيل الميل أربعة آلاف خطوة وكل خطوة ثلاثة أقدام يوضع قدم أمام قدم ويلصق به والصحيح أن الميل أربعة آلاف خطوة وهي ذراع ونصف فيكون ستة آلاف ذراع والفرسخ ثلاثة أميال على أن المصنف قال والبريد فرسخان أو اثنا عشر ميلاً فيكون الفرسخ ستة أميال وهو بيان ما غدا ومقتضاه أن الفرسخ ستة وثلاثون ألف ذراع فتأمل انتهت

وقال في لسان العرب والميل من الارض قدم منتهى مد البصر والجمع أميال وميول وقيل للاعلام المنية في طريق مكة أميال لانها بنيت على مقادير مد البصر من الميل إلى الميل وكل ثلاثة أميال منها فرسخ وقيل مسافة من الارض متراحة ليس لها حد معلوم الجوهري ميل الكحل وميل الجراحة وميل الطريق والفرسخ ثلاثة أميال وجهه أميال وأميل اه

وأما نصوص الأئمة شرآح الحديث فقال الامام ابن حجر في فتح الباري ما نصه وهي أي الأربعة برده ستة عشر فرسخاً ذكر الفراء أن الفرسخ فارسي معرب وهو ثلاثة أميال والميل من الارض منتهى مد البصر لان البصر ميل عنه على وجه الارض حتى ينشأ ادراكه بذلك جزم الجوهري وقيل حده أن ينظر إلى شخص في أرض مصطبة فلا يدرى أهو رجل أو امرأة أو هو ذهاب أو آت وقال النووي الميل ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون اصبعاً معترضة معتدلة والاصبع ست شعيرات معترضة معتدلة اه وهذا الذي قاله هو الأشهر ومنهم من عبر عن ذلك بثنائي عشر ألف قدم بقدم الانسان وقيل هو أربعة آلاف ذراع وقيل بل ثلاثة آلاف ذراع نقله صاحب البيان وقيل ثلاثة آلاف وخمسمائة وصححه ابن عبد البر وقيل هو ألف ذراع ومنهم من عبر عن ذلك بألف خطوة للجميل ثم ان الذراع الذي

بعد موت عبد القادر  
فلما توفي عم انتقل  
نصيبه الى أخويه  
بشرط الواقف لمن  
في درجته ويستمر  
حرمان عبد الرحمن  
وملكة وبموت اطفية  
ينتقل نصيبها لبنتها  
وليس لعبد الرحمن  
وملكة شيء لوجود  
بعض أولاد عبد القادر  
وهم يحجبونها ولما  
توفي على احتمال دخول  
عبد الرحمن ومملكة  
وعدم دخولهما  
ورجع الدخول وأطال  
بما الحاجة لنا به  
وجوابه المذكور  
عن هذه الحادثة  
هو الذي استنبط  
منه العلامة ابن  
عابدين وغيره أن  
السبكي لا يعتبر  
الطبقة الجعلية  
مطلقا في النصب  
الاصلي ولا في نصب  
من يموت بعد  
الاستحقاق عند  
اشتراط انتقاله للاخوة  
اولى في الطبقة  
ونازع الامام السيوطي  
السبكي في ذلك وقسم  
الوقف بعد عبد  
القادر على أولاده

ذكر النووي تحريره قد حزره غيره بذراع الحديد المستعمل الآن في مصر والجزا في هذه  
الاعصار فوجد نقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن فعلى هذا فالميل بذراع الحديد على  
القول المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعا وهذه فائدة نفيسة قل من نبه  
عليها

وقال الامام القسطلاني في شرحه على صحيح البخاري وهي اى أربعة البرد ستة عشر فرسخا  
يقينا وظنا ولو باجتهاد ان كل بر يذراع أربعة فراسخ وكل فرسخ ثلاثة أميال فهي ثمانية وأربعون  
ميلا هاشمية نسبة لبني هاشم تقديرهم لها وقت خلافهم بعد تقدير بني أمية لاهاشم نفسه كما  
وقع للرافعي والميل من الارض منتهى مد البصر لان البصر يميل عنه على وجه الارض حتى  
يقتنى ادراكه وبذلك جزم الجوهري وقيل أن ينظر الى شخص في أرض مصطفية فلا يدري  
أهـور جبل أو امرأه وهـو ذهاب أو آت وهـو أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام  
فهو اثنا عشر ألف قدم وبالأذراع ستة آلاف والذراع أربعة وعشرون اصبعام معترضات  
والاصبع ست شعيرات معتدلات معترضات والشعيرة ست شعيرات من شعر البرذون وقد  
حرب بعضهم الذراع المذكور بذراع الحديد المستعمل الآن بمصر والجزا في هذه الاعصار  
فوجدته ينقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن فعلى هذا فالميل بذراع الحديد على القول  
المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعا اهـ فسافة القصر بالبرذون أربعة وبالفراسخ  
سبعة عشر وبالأميال ثمانية وأربعون ميلا وبالأقدام خمسمائة ألف وستة وسبعون ألفا  
وبالأذرع مائتا ألف وثمانية وثمانون ألفا وبالأصابع ستة آلاف وتسعمائة ألف  
واثنا عشر ألفا وبالشعيرات أحد وأربعون ألف ألف حبة وأربعمائة ألف واثنان وسبعون  
ألفا وبالشعيرات مائتا ألف ألف وثمانية وأربعون ألف ألف وثمانمائة ألف واثنان  
وثلاثون ألفا وبالزمن يوم وليلة مع المعتاد من النزول والاستراحة والاكل والصلاة ونحوها  
وعن ابن عباس رضي الله عنه ما قال تقدم الصلاة في مسيرة يوم وليلة رواه ابن أبي شيبه  
بأسناد صحيح وذلك من حلتان بسير الانقال وديب الاقدام وضبطها بذلك لتحديد لبوت  
تقديرها بالاميال عن الصحابة كما مر ولأن القصر والجمع على خلاف الاصل فيحتمل فيه  
بتحقيق تقدير المسافة بخلاف تقدير القلتين ونحوهما والبر كالجمر فلو قطع المسافة فيه في ساعة  
قصر اهـ كلامه

ومن هذا تعلم أنهم اتفقوا على أن مسافة القصر مسيرة يومين أو يوم وليلة وأن المراد باليوم  
والليلة مسيرة أربع وعشرين ساعة وهي ثلثمائة وستون درجة بما في ذلك من زمن الاستراحة  
والاكل والصلاة واتفقوا كذلك على أن قياس المسافة ثمانية وأربعون ميلا ولكنهم  
اختلفوا في قياس الميل وظاهر أن النص جاء في تقدير المسافة بسير الابل وبعض النصوص  
صرح بورد تقديرها بالبرد كما نقل الامام الرازي أن الشافعي رضي الله عنه روى عن ابن  
عباس رضي الله تعالى عنه ما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقصر وافي أقل من أربعة  
بر من مكة الى عسفان ونقل عنه كذلك أن عطاء قال لابن عباس أن قصر الى عرفة فقال لا

فقال الى امر الظهران فقال لا ولكن الى حدة وعسفان والطائف قال مالئ بين مكة وجدة  
وعسفان أربعة برد وروى البخاري في كم تقصر الصلاة مانصه وسعى النبي صلى الله عليه  
وسلم السفر يوما ليلة وكان ابن عمرو بن عباس رضى الله تعالى عنهم يقصران ويفطران في  
أربعة برد وهي ستة عشر فرسخا وقال السادة الخفيفة لا اعتبار بالفراسخ كما جاء في شرح  
الدر وما نقله محشيه حيث قال في الهداية هو الصحيح احترازا عن قول عامة المشايخ من  
تقديرها بالفراسخ اه

الباب الثاني في تحرير الميـل والخطوة والذراع وتحويلها الى أمـتار  
والتوفيق بين أقوال الفقهاء واللغويين

قد علمت مما تقدم أن لتحديد مسافة القصر طريقين أولهما زمان السير وثانيهما مقدار  
الطول وأنهم اختلفوا في تقدير الميل والذراع ومع تعدد تلك الأقوال وتضاربها لم أر أحدا  
تعترض للجمع بينها أو أبطل قولها بما يبرهان ولم أر من حدد الأمتال وقارنها بالسير الوسط  
المعتدل مع أن السير المذكور هو في الحقيقة ميزان ضبط الامتال والوقوف على حقيقة  
مقاديرها وكذلك لم أر من بحث عن حقيقة الخطوة التي اعتبرها الفقهاء واللغويون على  
أشهر الأقوال مع أن القارنين السير المعتدل وبين اعتبار الميل أربعة آلاف خطوة لوجدنا  
فرقا كبيرا لا يمكن التسامح فيه وذلك لأننا لو اعتبرنا الميل أربعة آلاف خطوة واعتبرنا الخطوة  
ذراعا ونصفا لكان الميل ستة آلاف ذراع كما عليه الأكثرون ولو اعتبرنا الذراع كما تقدم قدمين  
وأنهم ما سبعة أثمان الذراع الحديد المستعمل بعسر والحجاز كما هو لكان الذراع يقرب من  
أحد وخمسين سنتيا فيكون مجموع المسافة نحو ما من مائة وسبعة وأربعين ألف متر وقد  
اختلفت بنفسى وبواسطة غيرى من أنق به سير الأقدام المعتدل فلم يزدد عدد الخطوات في  
الدقيقة الواحدة عن مائة خطوة وخطوتين ولم يزدد اتساع الخطوة عن خمسة وستين سنتيا  
فيكون سير الإنسان في الساعة الواحدة بالقدم سيراً معتدلاً ثلاثة آلاف وتسعمائة وعشرون  
وسبعين متراً هذا هو سير القدم المعتدل المعتاد وقد تحزرت سير الأبل أيضاً واستقصيت  
ذلك من عدد كثير من لهم وقوف وخبرة على مقدار ما يمكن أن تسيره الأبل المشقة بالأحمال  
في أرض سهلة كالارض بين الجهة المشمة بالقطرة وبين العدر يش من أرض مصر فعلمت  
من أنق به وأعتقد صدقه أن البعير في مثل هذه الأرض لا يسير أكثر من أربعة آلاف متر  
في الساعة الواحدة وهو قريب جداً من سير القدم المتقدم ذكره وقد أحضرت البلاوسارت  
أماحى في أوقات مختلفة فلم يتغير سيرها عن ذلك فاذا قولنا على سير الأبل لأنها تزيد عن سير  
القدم وقد درنا ساعة للمسافر يستريح ويقضى حاجته من كل شرب ووضوء وصلاة  
واصلاح حال ومتاع فيها من اليوم الواحد وهو أقل ما يمكن لذلك عادة كانت مدة الاستراحة  
في اليومين ساعتين ومدة السير فيها اثنتين وعشرين ساعة فيكون مجموع ما يسيره المسافر  
بسير الأبل المذكور في مدة اثنتين وعشرين ساعة على ما انتقلت عليه المذاهب الثلاثة من

الثلاثة المذكورين  
وعلى عبد الرحمن  
وملكة المتوفي  
والدهما في حياة أبيه  
أسباعاً ولما مات  
عمر ابن الواقف لأعني  
ذرية قسم نصيبه  
على أخويه على  
وطيفة وعلى  
عبد الرحمن ومملكة  
ولدى أخيه المتوفي  
قبل الاستحقاق ورث  
على السبكي في أن لفظ  
أهل الوقف لا يشمل  
محمد المتوفي قبل  
الاستحقاق وأطال  
في ذلك بما لا داعي  
اليه ومن أراد  
الاطلاع عليه  
فعله بكتاب الاشياء  
والنظائر (ومن ذلك)  
ما دفع الى السبكي  
أيضاً وهو وقف  
وقف على حصة ثم على  
أولاده ثم على أولادهم  
ومتطرب فيه أن من  
مات من أولاده انتقل  
نصيبه للباقيين من  
أخوته ومن مات قبل  
استحقاقه لشيء من  
منازع الوقف عن  
ولده استحق ما كان  
يستحقه المتوفي لو  
كان حياً بقيات

حيث الزمن ثمانية وثمانين ألف متر وظاهر أن الفرق عظيم بين هذه المسافة وبين تلك المسافة التي قدرت بحومائة وسبعة وأربعين ألف متر على ما سبق كما أنه على ما حققناه وبشهادة الحس لا تكون الخطوة التي لم يزد اتساعها عن خمسة وستين سنتيا هي الخطوة التي قدرها الفقهاء بثلاثة أقدام وبذراع ونصف فلا يكون المراد بالخطوة التي اعتبروها في الميل خطوة الانسان ولا خطوة البعير المعتادة في سير الواسط كما يؤخذ مما قاله شيخنا الباجوري في حاشيته على شرح ابن قاسم الغزي حيث صرح بأن المراد بالخطوة خطوة البعير بين خفيه ومثله في حاشية الجبل على المنهج وحاشية الشبرا منسى على نهاية المحتاج اذ الحس يشهد بان ما بين خفي البعير يبلغ نحو والمتر وهو قريب من ذراعين بالذراع المتقدم ذكره كما أنه لا يمكن أن يراد من القدم الذي قدرت به الخطوة المعتبرة في الميل قدم الانسان كما جاء في بعض النصوص السابقة ولا خف البعير كما نقله غير واحد عن ابن الجوزي لان الذراع يزيد عن خفي البعير بكثير فضلا عن أنه لا يطاق القدم على خف البعير كما عترضوا به عليه

فتلخص من ذلك أن الميل الذي جعلوا مسافة القصر منه ثمانية وأربعين ميلا لا يمكن اعتباره ستة آلاف ذراع ولا يمكن أن تكون الخطوة التي قدرها الميل هي خطوة الانسان ولا خطوة البعير على اطلاقها الى غير ذلك مما لا يوافق التحديد بالزمن فلذلك أمعنت النظر وأجملت الفكر في حقيقت المقام حتى أمكنني رد جميع الاقوال بعضها الى بعض بحيث لا يكون ذلك الخلاف موجبا لخلافهم في مقدار مسافة القصر اتباعا لما أشار اليه ابن حجر في آخر ما نقلناه عن حاشية المصنف وقبل بيان ذلك أذكر لك أن أصل المقاييس منسوب للأرض وأن الاميال مساحة لها وأن علماء الهيئة المشغولين بمساحة الأرض ومقاييس انساب الذراع والباع والخطوة والقدم اليها ولهم في ذلك اصطلاح خاص بهم واليهم يرجع في بيان تلك المقادير فعمل الفقهاء لم يلاحظوا أنهم اصطلاحات خاصة بعلماء الهيئة فلذلك وقع الاشتباه والاختلاف العظيم المار ذكره فأخذوا منهم القدم مثلا وفسروه بما لا ينطبق على اصطلاح علماء الهيئة مع أنه كان الواجب حيث عبروا بالباع والذراع والخطوة والقدم أن يرجعوا في بيان ذلك الى ما قاله أهل ذلك الاصطلاح وذلك أن الفلكيين قدروا ربع محيط دائرة الاستواء ١٧٥٩٨ ١٠٠ مترا وطول الدرجة الأرضية من دائرة الاستواء ١١١٣٠٧ مترا وطول الدقيقة الواحدة منها ١٨٥٥ مترا وكسورا هملت لعدم وجود فرق في مسافة القصر باهما لها وذلك أنهم قسموا محيط الأرض الى ٣٦٠ درجة وقسموا الدرجة الى ستين جزءا وسموه بالدقيقة الأرضية وقسموا تلك الدقيقة الى ألف جزء وسموه بالخطوة الأرضية أو بالباع أو بالقامة ويبلغ طول ذلك الجزء مائة وخمسة وثمانين سنتيا ونصفا فالباع والخطوة والقامة جميعها واحد اسم الجزء المذكور وهو جزء من ستين ألف جزء من الدرجة الأرضية ثم قسموا الخطوة الى أربعة أجزاء فسموا القسم الواحد منها بالذراع وعلى ذلك يبلغ طوله ستة وأربعين سنتيا وربعاً وثماناً من سنتي ثم قسموا الذراع الى قدم فلكي ونصف أي جعلوا الخطوة أو الباع ستة أقدام فلكية فيكون القدم حينئذ ثلاثين سنتيا وثلاثي ساني وربع ساني ثم اعتبروا القدم أربع قبضات

جزء عن ولدين هما عماد الدين وخديجة ولدوا دامت أبوه في حياة والده جزء وهو نجم الدين بن مؤيد الدين فأخذوا ولدان نصيما وولد الوالد النصيب الذي لو كان أبوه حيا لأخذ هذه ثم ماتت خديجة فهل يختص أخوها عماد الدين بالباقي من حصته أو يشاركه ولد أخيه (فأجاب) تعارض فيه اللفظان أي قول الواقف للباقي من أخوته وقوله ومن مات قبل استحقاقه الى آخره فتعمل المشاركة لكن الأرجح اختصاص الآخر . ووجهه أن التخصيص على الاخوة وعلى الباقي منهم كالخاص وقوله من مات قبل الاستحقاق الخ كالعام فانت تراهم قد أقر على أن نجم الدين شارك أعمامه في حصة أبيه التي لو كان حيا لأخذها ومنعه من حصة عمه الذي مات بعد



والذراع ست قبضات واعتبروا القبضة الواحدة أربع أصابع فيكون حينئذ القدم ستة  
عشر اصبعها والذراع أربعة وعشرين اصبعها فإذا اعتبرنا الذراع المقدر بأربع وعشرين اصبعها  
في النصوص المتقدمة هو الذراع الفلكي وأردنا من القدم القدم الفلكية كان الميل ألفا  
وثمانمائة وخمسة وخمسين مترا وهو مساو لمقدار الدقيقة الأرضية تماما على ما سيأتى في تحقيق  
كل قول من الأقوال في الميل فإذا ضربنا ثمانية وأربعين ميلا وهي عدد الاميال المصروح  
بانهم مائة يوم وليلة في ١٨٥٥ مترا وهو طول الميل كان مجموع ذلك ٨٩٠٤٠ مترا وهو  
قريب جدا من تقدير مسافة المسير ثمانية وعشرين ألف متر على ما سبق ويكون الفرق ألف  
مترا وأربعين مترا وهو فرق قليل دون الميل الواحد يمكن أن يدخل في تحديد مسافة المسير وهو  
الفرق بين العقل الذي يسلم به الباحث إذ توافق هذه المساحة على اعتبار الذراع والقدم الفلكيين  
لمسافة القصر بفرق يسير وكون الاميال مساحة للأرض يجعلنا نحكم بان المراد من الميل  
الدقيقة الأرضية بعينها والافان جعلناه أكثر من ذلك زادت مساحة مسافة القصر عن التحديد  
بالزمن وان جعلناه مطابقا لمساحة ثمانية وعشرين ألف متر كان الفرق بين الميل والدقيقة الأرضية  
أحدًا وعشرين مترا وثلاثي متر وبعيد أن يكون الميل مقياس الأرض ولا تكون له نسبة إليها  
صحيحة ويكون بينه وبين هذه الدقيقة هذا الفرق القليل ولا يحمل عليها وان جعلنا أقل  
كانت مسافة القصر أقل مما قدمنا ولا ينطبق عليه ذراع من الأذرع المتقدمة فتعين جده  
عليها فلذلك ولما سيأتى وهذه المقاييس مبنية على اعتبار دائرة الاستواء الأرضية أما إذا اعتبرنا  
طول ربع محيط دائرة نصف النهار ١٠٠٠٠٨٥٦ مترا فيكون طول الدرجة الأرضية  
١١١٢١ مترا وطول الدقيقة ١٨٥٢ مترا ثم تقسم الدقيقة الى خطوة وأربع والخطوة  
أو الباع الى الذراع الى آخر ما تقدم وهناك اعتبار آخر قد عول عليه كثير من متأخري  
علماء الهيئة حيث ظنوا أن أصل المقاييس استخراج منه المصيرين مستدين بأهرام الجيزة  
بمصر حيث كانت مبنية بطريقة يستدل منها على أن المصريين مسحوا الأرض وقاسوها  
وتقسموها الى أقسام بالنسبة لمصر وهو قريب من القياسين المتقدمين وانما عولنا على  
المقاس الاول لانه أحوط في مقاس مسافة القصر نعم ان الفرق بين هذا المقاس والمقاسين  
الآخرين لا يغير من تلك المسافة ما ينقص زمن السير لكن المقاس الاول يرجع عما تقدم  
ولان خط الاستواء هو المعول عليه كثيرا في حساب علماء الهيئة ولان بعض الاميال البحرية  
المستعملة الآن مبنية على هذا الحساب ولان بعض الرياضيين صرح بأن الميل الذي كان مستعملا  
عند الرومانيين الذين كانوا قبل الاسلام كان ألف خطوة وألفا وثمانمائة وخمسة وخمسين  
مترا ولأن كل ذلك يجعلنا نعول على الحساب المذكور وانما وان كنا نجد باع الانسان اذا  
كان الى الطول أقرب يوافق في المقدار الباع الفلكي المذكور وكذا ذراع الانسان اذا كان الى  
القصر أقرب يوافق مقدار الذراع الفلكي المذكور لكن عولنا على تقدير الفلكيين لانه  
المنضبط ولا نهمهم المختصون بالبحث عن حقيقة المقاييس والفقهاء انما قلده واغبرهم من غير  
تحقيق كما صرح الامام ابن حجر بأنه لم يلغنا عن أحد من المختلفين أنه قال ما ذكره بعد تحريره

الاستحقاق لاعتن  
ذرية المشترط فيها  
الانتقال للاخوة  
ومن جواب هذه  
الحادثة أخذ بعض  
الافاضل رجوع  
السبكي عن عدم  
اعتباره الطبقة  
الجعلية (ومن ذلك)  
ما رفع السؤال عنه  
الى كثير من العلماء  
وهو وقف وقته  
واقفه من بعده على  
أولاده ثم وطبقه  
بعد طبقة على ان  
من مات منهم عن  
ولد أو أسفل انتقل  
نصيبه اليه ومن  
مات منهم عن غير  
ولد ولا أسفل انتقل  
نصيبه الى اخوته  
المشاركين له في  
الاستحقاق فان لم  
يكن له اخوة انتقل  
الى من هو في طبقته  
وعلى ان من توفي  
منهم قبل دخوله في  
هذا الوقف وترك  
ولدا أو أسفل وآل  
الحال الى استحقاق  
المتوفي لو كان  
حيًا قام ولده وان  
سفل مقامه في  
الاستحقاق واستحق

ما كان أصله  
يستحقه من ذلك أن  
لو كان حيا موجودا  
هذا ملخص الشرط  
ما يحصر الاستحقاق  
في شخص يسمى  
ابراهيم ولا ابراهيم  
وليسمى أجدتوفى  
في حياته عن بنته  
فاطمة ثم توفي ابراهيم  
عن بنت ابنه فاطمة  
وعن أولاده أربعة  
وهم أبو البقاء ومحمد  
وزينب وسيدة الملوك  
فقسم ربع الوقف  
بينهم أحسا ساعدا  
بقول الواقف ومن  
ما قبل دخوله الخ  
ثم توفي محمد وزينب  
وأبو البقاء عن أختهم  
سيدة الملوك وعن  
بنت أخيه فاطمة  
فهل يقسم الربع  
بينهم ما نصقن أم  
تستحق فاطمة الخمس  
فقط (بأجابت)  
طائفة من أعيان  
الفقهاء وفقهاء  
الاعيان وقالوا انهما  
في قسمة الربع  
مستويان واستدل  
اهم بأن قوله على أن  
من توفي منه -م قبل  
دخوله الخ فيه لفظان

بالذرع فتعين بعد ذلك تجربته تأويل ما خالفه ورد هذه الأقوال المتباينة الى تلك الأقوال  
في الميل اه ولأن القول بأن الميل أربعة آلاف ذراع معنى على تقدير بعضهم بألف باع كما هو  
صريح نظم ابن الخاجب فلما اعتبرنا ذراعا أطول من ذراع الفلكيين كان مجموع الاربعة أذرع  
زائد على الباع الفلكي وقدم أن الباع الفلكي يوافي باع الانسان الذي هو الى الطول أقرب  
منه الى الاعتدال فيلزم على ذلك أن يكون الباع أطول من باع الانسان طويلا انصافا ولا ننال ولم  
نعتبر هذه المقاييس الفلكية لزم أن تكون مسافة القصر أطول من سيراثنين وعشرين ساعة  
وربع وقد تقدم أنا اعتبرنا مسافة السير بالزم ضابطا ودليلا لضبط ذراع المقياس فوجب حينئذ  
أن نعتبر في كل ما تقدم من المقاييس المقادير الفلكية الا فيما صححه ابن عبد البر فانا لا نعتبر فيه  
تلك المقادير لأن تقديره مبنى على اعتبار خاص به على أن اعتبار الذراع الفلكي المذكور موافق  
لمقادير الفقهاء في باب القلتين من أن الذراع شبران تقريبا وحيث تقرر ذلك وتبين لنا أن الذراع  
الفلكي هو المراد بتحديد به اربع وعشرين اصبعاً مكننا جمع تلك الأقوال على الصورة الآتية  
(القول بأن الميل ستة آلاف ذراع)

قد تقدم أن القائل باعتبار الميل ستة آلاف ذراع قدره اربعة آلاف خطوة وجعل الخطوة ثلاثة  
أقدام وقد سبق بيان عدم انطباق تلك الخطوة على خطوة الانسان ولا خطوة البعير وكذلك  
لا تصلح أن تكون خطوة ملكية ولا خطوة الهندسية الضيقة اذ المهندسون اصطلموها على قدر  
خسة أقدام فلكية وسموها بالخطوة الهندسية الضيقة وحيث تعذر حمل تلك الخطوة على خطوة  
معلومة تعين حملها على خطوة اصطلاحية مقدرة بثلاثة أقدام وقد صرح بعض الرياضيين بأنه  
يطابق على الثلاثة أقدام الفلكية اسم خطوة واسعة أو خطوة بعير وهي تساوي خطوة البعير  
الحقيقية اذا كانت ضيقة كما أنهم يطلقون خطوة ضيقة أو خطوة انسان ويراد به اقدمان فلكيان  
فتعين أن يكون المراد بالقدم قدماء ملكية والذراع قدمين فيكون الذراع أحدًا وستين سائنا  
ونصفا ونشأ على ما تقدم في القدم فاذا ضربنا هذا الطول في عدد الأذرع وهي ستة آلاف  
كان مجموع ذلك ثلاثة آلاف وسبعمائة متر وعشرة أمتار وهو قدره ميلين تماما على الاعتبار  
السابق ويخرج حينئذ على القول بأن البريد فرسخان والفرسخ ثلاثة أميال فتكون مسافة  
القصر حينئذ أربعة وعشرين ميلا لا ثمانية وأربعين ميلا به كما جرى عليه بعض الفقهاء  
وظاهر أن القول باعتبار البريد فرسخين قول صحيح مشهور وعند اللغويين حيث صرح في كتاب  
لسان العرب به بقوله البريد فرسخان وقال بعد ذلك أنه اثنا عشر ميلا وإن الاربعة برصنة  
عشر فرسخا وهو يقتضي أن البريد أربعة فراسخ ثم نقل عن الزمخشري ما يفيد أن البريد  
فرسخان وأربعة فراسخ وقال وقيل للأعلام المبنية في طريق مكة أميال وكل ثلاثة أميال  
منها فرسخ وهذا يعني أن الفرسخ ثلاثة أميال

وقال في القاموس البريد فرسخان أو اثنا عشر ميلا وظاهر العطف بأولئك القفاير لا يشير الى  
القول الثاني بأن البريد أربعة فراسخ كانه قال البريد فرسخان أو أربعة فراسخ ولا يقتضي  
ذلك نقضا في مقدار البريد لعدم وجود نص يرجح وجود خلاف في مقداره ولأن نص الحديث

وتحديد لصحابة والأئمة بالبريد يقتضى أن لا خلاف في طوله وقد نص هو على أن الفرسخ  
ثلاثة أميال وقد نقل صاحب تاج العروس عن شرح الشفا وعن العباب أن الفرسخ ثلاثة  
أميال وذلك يؤيد عبارة لسان العرب ولا يمنع أن يكون هناك قول باعتبار الفرسخ ستة أميال  
ولكن لم يجر عليه صاحب لسان العرب ولا صاحب القاموس أما الجوهري في الصحاح  
فلم يذكر إلا أن البريد اثنا عشر ميلا ولم يذكر الميل بالأذرع مطلقا خلافا لما نسبته الشيخ  
حجازي في حاشيته على شرح الامير من كتب السادة المالكية للجوهري وصاحب القاموس  
من أن الميل ستة آلاف ذراع قال صاحب التاج عند قول القاموس البريد فرسخان كل  
فرسخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف ذراع أو أربعة فراسخ وهو اثنا عشر ميلا فجعل مقدار  
الميل على القول بأن البريد فرسخان أربعة آلاف ذراع والفرسخ ثلاثة أميال وهو مقدار  
الميل على القول بأن البريد أربعة فراسخ وهو يقتضى وجود خلاف حقيقى في مقدار البريد  
مع أن مقتضى الحديث الذى نقله هو «لا تقصر الصلاة فى أقل من أربعة برد» أن طول البريد  
معلوم سواء قلنا أنه فرسخان أو أربعة فراسخ أو اثنا عشر ميلا وكذا لم يوجد تصريح بوجود  
خلاف في طول البريد على أن صاحب التاج قال في موضع آخر والصحيح أن الميل أربعة  
آلاف خطوة والخطوة ذراع ونصف فيكون ستة آلاف ذراع والفرسخ ثلاثة أميال على أن  
المصنف قال والبريد فرسخان واثنا عشر ميلا فيكون الفرسخ ستة أميال وهو بيان ما هنا  
وقته أن الفرسخ ستة وثلاثون ألف ذراع فتأمل اه وهو يخالف ما سبق نقله عنه فإنه فيما  
سبق نقله جعل الفرسخ ثلاثة أميال وجعل الميل أربعة آلاف ذراع وقد صحح في هذا الموضع  
الآخر أن الميل ستة آلاف ذراع وجعل الفرسخ ثلاثة أميال على أن الميل أربعة آلاف ذراع  
فيكون الفرسخ اثني عشر ألف ذراع وعلى أن الميل ستة آلاف ذراع يكون الفرسخ ثمانية عشر  
ألف ذراع وعلى ما فهمه هو من عبارة القاموس من أن الفرسخ ستة أميال وما صححه من أن  
الميل ستة آلاف ذراع يكون الفرسخ ستة وثلاثين ألف ذراع كما قال مع أننا لو قلنا أن البريد  
فرسخان فلا يخلو إما أن يكون الفرسخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف ذراع فيكون البريد ستة  
أميال وأربعة وعشرين ألف ذراع وإما أن يكون الفرسخ ثلاثة أميال والميل ستة آلاف ذراع  
على ما صححه صاحب التاج فيكون البريد ستة أميال وستة وثلاثين ألف ذراع وإما أن يكون  
الفرسخ ستة أميال كما فهم صاحب التاج من عبارة القاموس والميل ستة آلاف ذراع فيكون  
البريد الذى هو فرسخان اثني عشر ميلا كل ميل ستة آلاف ذراع أى اثنين وسبعين ألف ذراع  
وهذا كله يقتضى وجود خلاف في طول البريد مع أن نص الحديث وتحديد الصحابة لمسافة  
القصر بالبريد يقتضى أن لا خلاف في طوله كما هو على أننا لو قدرنا مدة السفر حتى هى أربعة  
برديا ذكرنا لنطبق على مسيرة اليومين التى هى الضابط لتقدير المسافة بالبرد وحينئذ يتعين  
أن يكون العطف بأوفى كلام صاحب القاموس انما هو للإشارة إلى قول آخر هو أن البريد أربعة  
فراسخ كما فهمه صاحب التاج أولا وليس قوله أو اثنا عشر ميلا إيانا للفرسخين كما فهمه  
صاحب التاج ناسيا وجعل أو بمعنى الواضح يلزم أن يكون الفرسخ ستة أميال كما قاله ولا يمكن

من أدوات العموم  
أحدهما قوله (نقام)  
المضاف فانهم  
صرحوا بأنه من العام  
وفرع على ذلك  
الحقيقة فروعا كثيرة  
ثانيه - مالم يظ (ما)  
كما هو معلوم والعام  
يوجب الحكم فيما  
يتناول قطعا عند  
الحقيقة حتى قالوا  
بنسخ الخاص المتقدم  
عليه به إذا عارضا  
خلافا للشافعى على  
ما سبق لك والعام  
قد وقع في كلام  
الواقف متأخرا وقد  
نص المصنف وغيره  
على أن العبارة في  
كلام الواقفين  
بالتأخر فقولهم مقامه  
يشمل المقام في  
استحقاقه نسبا  
ابتداء والمقام في  
استحقاقه ما يصير  
إليه بعد الدخول  
وكذا لفظ ما فيما  
كان يستحقه يشمل  
ما كان يستحقه  
ابتداء ويشمل ما كان  
يستحقه بعد الدخول  
وقالت طائفة أخرى  
أنها لا تستحق إلا  
الخص ونصيب أعمامها

تختص به أختهم دون

بنت الاخ ووجه بان  
قول الواقف على ان  
من مات منهم قبل  
دخوله الخ مقصور  
على استحقاق  
الولد نصيب ووالده  
المستحق في حياته  
لا يتعداه الى من مات  
من اخوة والده عن  
غير ولد بعدموته بل  
ذلك انما يكون  
للأخوة الاحياء علا  
بقول الواقف على  
أن من توفي منهم  
عن غير ولد الخ اذ  
لا يمكن اقامة الولد  
مقام أبيه في الوصف  
الذي هو الاخوة  
حقيقة بل مجازا  
والاصل حل اللفظ  
على حقيقة وفي  
ذلك جمع بين الشرطين  
وعمل بكل منهما في  
محل واحد وذلك أولى من  
الغاء أحدهما ووقع  
هذا الاختلاف  
بعينه في واقف  
وقف كاذ كرو ترك  
أولاداً وولد ولداً على  
الوجه المار الا أنه  
كتفى باشتراط انتقال  
نصيب من مات عن  
غير ولد ولا أسفل

أن نسلم بان المراد من قوله أو اثنا عشر ميلاً أن يكون بيننا فرسخين وان الفرسخ ستة أميال  
ولا يمكن أن يكون الميل ستة آلاف ذراع بل يتعين حله على ما جرى عليه صاحب القاموس من  
أن الميل ثلاثة أو أربعة آلاف ذراع وحينئذ ترجع جميع الأقوال لشيء واحد في مقدار البريد  
فتلخص من ذلك أن البريد إما فرسخان كما هو إطلاق في اللغة أو أربعة فراسخ كما هو إطلاق  
آخر والفرسخ على كل حال ثلاثة أو ستة أميال لكن الذي قال ان البريد فرسخان والفرسخ  
ثلاثة أميال يتعين عليه أن يقدر الميل بستة آلاف ذراع فيكون البريد ستة وثلاثين ألف  
ذراع ومن يقول ان الفرسخ ستة أميال يجعل الميل ثلاثة أو أربعة آلاف ذراع كما سبق ومن  
قال ان البريد أربعة فراسخ يتعين ان يقدر الميل بثلاثة أو أربعة آلاف ذراع فيكون البريد  
ثمانية وأربعين ألف ذراع غير أن الذراع على القول بأن البريد فرسخان والفرسخ ثلاثة أميال  
يتعين أن يراد به الذراع الذي اعتباره اثنان وثلاثون اصبعاً وعلى أنه أربعة فراسخ ان اعتبرنا  
الميل ثلاثة آلاف ذراع كان كذلك اثنين وثلاثين اصبعاً وان كان أربعة آلاف ذراع فيراد  
الذراع الذي اعتباره أربعة وعشرون اصبعاً فلا يكون اختلاف في مقدار طول البريد مع تعدد  
الأقوال وينطبق تقدير مسافة القصر بالزمان على تقديرها بالبرد ويصح القول بأن الميل ستة  
آلاف ذراع لاننا لم نحمل كلام القاموس المذكور على ما ذكرناه الزوم عدم صحة القول بأن  
الميل ستة آلاف ذراع مع أنه هو القول المشهور الصحيح الذي عليه الأكثر وذلك باطل

(القول بأن الميل أربعة آلاف ذراع)

قد سبق أن بعض من قدر الميل بأربعة آلاف ذراع اعتبره ألف باع وهذا احتمال أن يراد  
بالباع باع الانسان المعتدل وذراع الانسان المعتدل لعدم توافقهما وباع الانسان المعتدل  
يبلغ ماوله متراً واحداً وثمانين سنتياً وذراع الانسان المعتدل يبلغ طوله ثمانية وأربعين  
سنتياً فاذا ضربنا أربعة في ثمانية وأربعين يبلغ المجموع متراً واثنين وتسعين سنتياً  
وهو يزيد عن الباع بكثير واذا اعتبرنا الباع أصلاً وأخذنا أربعة كان الذراع حينئذ خمسة  
وأربعين سنتياً وربعا وهو دون ذراع الانسان القصير فتعين ليطرد كون الذراع ربع  
الباع أن يكون المراد بالذراع الذراع الفلكي وبالباع الباع الفلكي ومقدار ذلك الذراع الفلكي  
سنة وأربعون سنتياً وربعاً ومن فاذا ضربنا أربعة آلاف وهو عدد أذرع الميل في ستة  
وأربعين سنتياً وربعاً ونحن وهو طول الذراع يكون حاصل الضرب ١٨٥٥ متراً وذلك مقدار  
الدقيقة الأرضية

(القول بأن الميل ثلاثة آلاف ذراع)

قد مر في عبارة القاموس أن الميل ثلاثة آلاف ذراع أو أربعة آلاف ذراع بناء على الخلف  
في الفرسخ هل هو تسعة آلاف ذراع بذراع الاقدمين أو اثنا عشر ألف ذراع بذراع المحدثين  
فاعتبرنا أن الثلاثة أذرع من الأقدمين تساوي أربعة من المحدثين فاذا اعتبرنا  
ذراع المحدثين هو الذراع الفلكي أربعة وعشرين اصبعاً فيكون ذراع الاقدمين حينئذ  
اثنين وثلاثين اصبعاً وقد مر أن القدم الفلكي معتبر في اصطلاح الفلكيين بستة عشر اصبعاً

وعليه يكون هذا الذراع قد بين فلكيين ويبلغ طولهما أحدا وستين سائتيا ونصفا ونلتا كما تقدم  
فأذا ضرب هذا وهو طول الذراع في ثلاثة آلاف وهو عدد الأذرع بلغ مجموع ذلك ١٨٥٥ مترا  
وهو عين القدر السابق في القول الثاني

### (القول بأن الميل ألف ذراع)

قد مر في النقول المتقدمة ما يشير إلى اعتبار الفرسخ ستة أميال فإذا جري بنا على القول بأن البريد  
أربعة فراسخ وقلنا بأن الفرسخ ستة أميال كان البريد حينئذ أربعة وعشرين ميلا وتكون  
مسافة القصر ستة وتسعين ميلا على هذا القول ويكون الميل ألقى ذراع باعتبار الذراع  
أربعة وعشرين أصبعها فإذا ضربت ستة وأربعين سنيا وربعا وثمنا وهو طول الذراع في  
ألفين وهو عدد أذرع الميل يكون حاصل الضرب تسعمائة وسبعة وعشرين مترا ونصفا  
وهذا مقدار طول الميل فإذا ضرب في ستة وتسعين وهو عدد الأميال على الميل المذكور يكون  
مجموع ذلك ٨٩٠٤٠ مترا وهي مسافة القصر على ما تقدم

### (القول بأن الميل ألف ذراع)

يمكن حل الذراع على ما يذرع به وليس القصد منه ذلك الذراع الذي قدر بأربعة وعشرين أصبعها  
أو بثمانين وثلاثين وإنما القصد به الباع فألف باع على ما تقدم تساوي أربعة آلاف ذراع كل  
ذراع أربع وعشرون أصبعها فيرجع إلى ما في نظم ابن الحاجب وبهذا يمكن جمع الأقوال  
ورب بعضها إلى بعض وتحديد مسافة القصر بطريقة خالية من الاشكال منطبقه على جميع  
التقادير بحيث يعلم بها المسافر مسافة النصر وتحديد ما يزول عنه ذلك الاشكال

وقد عولنا فيما بيننا على أقوال علماء الهيئة وإن خالف ما نقله الشيرازي في حاشيته على نهاية  
المحتاج فقد لا عن امرأة الزمان لابن الجوزي وما قاله ابن خلدون في مقدمته حيث صرح بأن  
عرض الدنيا اثنا عشر وستون درجة وأن طول الدرجة الواحدة خمسة وعشرون  
فرسخا حيث أن ذلك التقدير يجعل الميل أقل مما قدرناه بخمسة وهو يقتضي أن مسافة  
القصر تكون نحو السبعة والستين ألف مترو وهو بين البطلان لما تقدم على أن ابن خلدون  
اعتبر الفرسخ اثني عشر ألف ذراع وهو انما يستقيم على اعتبار الدرجة عشرين فرسخا  
لا خمسة وعشرين كما قال خصوصاً مع تصريحه بأن الذراع أربعة وعشرون أصبعها وخالف  
كذلك ما نقله الوزيري وأغاب باشا في سفينته حيث صرح بأنه قيل للخليفة المأمون أن  
محيط دائرة الأرض أربعة وعشرون ألف ميل فأراد أن يحقق ذلك فعين بن موسى  
ابن شاكر وكنواؤه أنفردوا بعمل الهندسة فذهبوا إلى صحراء سنجان ووضعوا في  
موضع منها وتدا وأخذوا ارتفاع القطب الشمالي بالآلة الهندسية وربطوا حملا  
في ذلك الرءوس مشوا به إلى الشمال ثم نصبوا تدا أخر حتى انتهوا إلى موضع أخذوا فيه ارتفاع  
القطب المذكور فوجدوا قد زاد على الارتفاع الأول درجة فمضوا ذلك القدر وعلوه وبلغ طول  
الدرجة ٦٦ ميلا وثلاثي ميل اه بتلخيص

لمن في طبقته واشترط  
الاتصال للاخوة  
فقلت طائفة ان  
الرابع يقسم بين  
الولد وولد الولد الذي  
مات أبوه قبل  
الاستحقاق نصفين  
واستدل به بأن ولد  
الولد المذكور ارتقى  
إلى درجة والده  
وطبقته بشرط  
الواقف والمعتبر  
الواقف هو الطائفة  
العلوية فضلا عن  
المسوم في الشرط  
المتأخر الذي ينسخ  
ما قبله عند المعارضة  
وقالت طائفة  
أخرى إن ولد الولد  
لا يأخذ إلا الخس  
واستدل لهم بأن  
لفظ الطائفة في  
كلام الواقف محمول  
على الحقيقة دون  
الجهاز لئلا يلزم الجمع  
بين المتضادين  
واعطاء الشخص في  
موضع دل صريح  
كلام الواقف على  
حرمانه فيه وحرمانه  
في موضع دل صريح  
كلام الواقف على  
اعطائه فيه كما إذا  
مات المتوفى أبوه

غير ولد وله نصيب  
فان أعطينا نصيبه  
أهل طبقته وأهل  
طبقة أبيه معاجنا  
بين الحقيقة والمجاز  
وان أعطينا أهل  
واحدة منهم بدون  
الأخرى فان كانت  
طبقة نكن أهم لنا  
المجازية وقد كنا فرضناه

من أهلها الى حين  
أخذه مع أعماله  
من نصيب جده  
وان كانت طبقة  
أبيه نكن أهم لنا  
الحقيقية بعد أن  
حكمنا فيها بصرح  
شرط الواقف فأبقينا

الطبقة في كلام  
الواقف على حقيقتها  
وأعلمنا الكلامين  
بحسب الامكان  
وقلنا ان غرض  
الواقف أن ولد من  
مات قبل الاستحقاق

لا يكون محروما بل  
يستحق القدر الذي  
لوفررض أبوه حيا  
لتلقاه عن أبيه  
وأمة تشبه الولد من  
مات قبل الاستحقاق

يولد من مات  
بعده في الاعطاء  
ولو قلنا بخلاف ذلك  
لزم أن نثبت للمشبه

وذلك لان تقسيم الارض الى ذلك بعد أولا - لان الدرجة لا يكون لها مقياس صحيح  
بلا كسر وثانيا لانه لا ينطبق على الميل قول من الاقوال المتقدمة فيه الان كانت الأذرع  
والباعث أقل مما قدرناه وقد مر أن اعتبارنا للأذرع كان أقل مما اعتبره غيرنا ولانه لا يوجد  
ذراع أقل من الذراع الفلكي المذكور ولا عبرة من قدر الأذرع بأقل مما قدرنا أخذنا من مقياس  
أهرام الجيزة حيث اجتمع كثير من المعاصرين في أن تلك الأهرام بنيت بطريقة لها ارتباط  
بدائرة الشمس أو دائرة الأرض وظنوا أنها مقسمة الى أذرع حيث لا دليل على ذلك الظن  
ولان بعض الرياضيين ذهب الى أن المأمون مسح الأرض وكان طول الدرجة على حسابه  
٥٦ ميلا وكسورا اذ التحقيق ينتج صحة ما قدمنا في تقسيم الدرجة وتقسيمنا مبنى على  
الاختبار المأذكره

وهذا تعلم فساد زعم علماء الافرنج انصرحواد أن المأمون وان نسبوا اليه مقياس الأرض  
فان الذي يغلب على الظن انه قد سلب بطليموس دون أن يعمل عملا فبعد التصريح عن بطلان العمل  
وكيفية اجرائه والجهة التي فيها الاختبار لم يكن انكار ذلك الامكان متعصبا ينكر فضل  
الشرقي مهما كان ولا يعترف به الا لالابناء جنسه وهو من الضلال الذي لا ينبغي لمن يدعى  
العلم ان يتخلف به هذا وان الغربيين وان اختلفوا في طول القدم فان ذلك الاختلاف  
مبنى على اختلافهم في مقدار محيط الأرض وانهم قد اجتهدوا أخيرا في مساحته فكان  
المقياس حسب الآتي

السويد (١١١٤٧٧)	روسيا (١١١٣٩٣)
روسيا (١١١٣٧٨)	الدانمرك (١١١٢٧٦)
انجلترا (١١١٢٣٥)	فرنسا (١١١٢٢١)
رومية (١١١٠٢٥)	الولايات المتحدة (١١١٨٨٠)
الهند (١١٠٦٢٧)	البيروا باميركا الجنوبية (١١٠٨٣١)
حكومة الراس (١١١١٦٣)	جنوب حكومة الراس (١١٠٦٩٣)

ولكن تقدير الدرجة بما قدرناه والذي مشى عليه أعظم علماء الهيئة  
(القول بأن الميل ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع)

مما تقدم من النصوص تبين أن القول باعتبار الميل ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع لم يكن منقولاً  
عن اللغويين وأن جميع الفقهاء الذين نقلوه نسبوه الى الامام ابن عبد البر والظاهر أنه اجتهد وقد  
مسافة القصر ومسحها بذراع ولم يبين ذلك الذراع فلا يمكننا على ذراع فلكي كما تقدم ولكن  
نبحث عن ذلك الذراع بما يوافق الاقوال السابقة وبالبحث تبين أن المأمون مسح الأرض  
وقدرها وقد رزعا لمساحتها بمحض من العلماء كما تبدل عبارة تقدير الذراع الشبرا ملى عن  
مرآة الزمان لابن الجوزي وقد رتب بعض الرياضيين ذراع المأمون المذكور بسبع وعشرين  
اصبعاً لكن وجدنا ذراع مقياس روضة النيل بمصر الذي نقش بأمر المتوكل على الله وهو من



العباسيين على جدوانه سنة ٢٤٧ هجرية يبلغ طوله ثلاثة وخمسين سنتيا والقريب الذي  
 عمل اليه الانساق أن ذلك الذراع هو الذي وضعه المأمون وهو الذي كان معلوما ومشهورا  
 في ذلك الوقت وان الامام ابن عبد البر تبع الذراع المذكور والذي يؤيد ذلك أننا لو ضربنا ٥٣  
 سنتي وهو طول الذراع في ٣٥٠٠ وهو عدد الاذرع كان مجموع ذلك ١٨٥٥ مترا عاما بلا  
 فرق فاتفق طول هذا الذراع مع عدد اذرع الميل على قول ابن عبد البر ومطابقته لتلك  
 المقاييس الخمس المتقدمة يعين جل الذراع على الذراع المذكور وتقديره بذلك المقدار  
 ولا يضر وجود كسر السنتي زيادة عن هذا المقدار في كثير من الاذرع المنقوشة لان تلك الزيادة لم  
 تكن متساوية في جميع الاذرع ويظهر أنها ناشئة من عدم ضبط آلة المقاييس عند نقشها  
 على الجدار كما صرح بذلك بعض الرياضيين وأنه قدر الذراع بقدمي انسان وقدم الانسان المعتدل  
 ستة وعشرون سنتيا ونصف حيث قدر علماء الصحة طول الانسان المعتدل بمترو واحد واثنتين وسبعين  
 سنتيا وان طول الانسان يساوي ستة أقدام ونصف فبقدمه فعليه يكون الذراع ٥٣ سنتي أو ان  
 ذلك الذراع هو ذراع مقياس التيل المنقوش على جداري ناحيتي ادفو وأنس الوحود بأعلى صعيد  
 مصر اللذين ينساق زمن الفراعنة الذين كانوا قبل الاسلام بألف من السنين ومقداره ٥٣  
 سنتي كذلك والحاصل ان البريد فرسخان أو أربعة فراسخ قولان والفرسخ ثلاثة أميال أو ستة  
 قولان والذراع أربع وعشرون اصبعاً أو اثنان وثلاثون اصبعاً قولان فان كان البريد فرسخين  
 والفرسخ ثلاثة أميال كان الميل ستة آلاف ذراع الذراع قدما فلكيان أو اثنان وثلاثون  
 اصبعاً وان كان الفرسخ ستة أميال كان الميل ثلاثة آلاف ذراع بالذراع المذكور أو أربعة آلاف  
 ذراع باعتبار الذراع أربعاً وعشرين اصبعاً وان كان البريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة  
 أميال كان كذلك ان اعتبرنا الذراع قدما من اثنان وثلاثين اصبعاً فيكون الميل ثلاثة آلاف  
 ذراع واذا اعتبرنا الذراع أربعاً وعشرين اصبعاً كان الميل أربعة آلاف ذراع واذا كان  
 البريد أربعة فراسخ والفرسخ ستة أميال كان الميل ألفي ذراع باعتبار الذراع الواحد أربعاً  
 وعشرين اصبعاً وأما على اعتبار الميل ثلاثة آلاف وخمسة مائة ذراع على تصحيح ابن عبد البر  
 فيكون البريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والذراع ٥٣ سنتي وهو قريب من تقدير  
 من قدره بثمانية وعشرين اصبعاً معان الفقهاء والذراع على اعتباره أربعاً وعشرين اصبعاً  
 يكون طوله ستة وأربعين سنتيا وربما وثمنا وعلى اعتباره اثنين وثلاثين اصبعاً يكون طوله  
 أحد وستين سنتي ونصف والمثل سنتي وعليه فمسافة القصر عند الأتمة الثلاثة أربعة برد وهي  
 ثمانية وأربعون ميلاً الأعلى اعتبار الميل ستة آلاف ذراع وألتي ذراع فعلى الاول تكون  
 المسافة أربعة وعشرين ميلاً وعلى الثاني تكون ستة وتسعين ميلاً وعلى كل التقادير البرد  
 واحدة والمسافة واحدة لا خلاف في مقدارها وانما الخلاف في تقسيمها فقط والله أعلم  
 وحيث تبدت لك هذه الشواهد وانجلي لك الصحيح من الفاسد تبين لك أيضاً خطأ من تعرض  
 من الرياضيين لضبط الذراع الشرعي سواء كان ضبطهم بطريق الاستنتاج أو الاقوال التي  
 التقطوها من بعض المواضع أو بقاس الشعيرات بالآلة المسماة (سفير ومستر) حيث أنهم لم  
 يعلموا من الاقوال في الميل سوى القول الذي جرى عليه ابن الحاجب في نظمه وقد أجهدوا  
 أنفسهم وأضاعوا الوقت في ضبط الذراع على الشعيرات ولم يلاحظوا أن قدر الذراع هو ربع  
 الباع وقد وصلوا في تقديرهم إلى مقاييس مختلفة من سبعة وأربعين سنتيا ونصف إلى اثنين

قد رازا نذا على  
 المشبه به اذ ولد من  
 مات بعد الاستحقاق  
 ليس له هذا المعنى  
 أي أن ولد من مات  
 بعد الاستحقاق  
 جعل له الواقف  
 نصيب أبيه لثلاث  
 يكون محروما منه  
 ولومات أحد من  
 أعمامه أو غيرهم  
 من في درجة أبيه  
 لم يجعل له الواقف  
 منه شيئا حيث شرط  
 ان من مات لآعن  
 ولد فنصيبه ان في  
 طبقته أو فنصيبه  
 لآخوته وأما ولد  
 من مات قبل  
 الاستحقاق فانه لم  
 يدخل في الشرطين  
 أحب الواقف أن لا  
 يهرمه أيضا ما كان  
 يستحقه أبوه لو كان  
 كان حيا فشرط  
 الشرط الثالث لادخاله  
 في ربيع الوقف قبل  
 انقراض درجة  
 أبيه كما أدخل ولد  
 من مات بعد  
 الاستحقاق وجعله  
 بمنزلة ولد أعطيه  
 أيضا من أعمامه  
 منزلة أبيه

من كل وجه لزم أن

يزيد على ولد المستحق ولا يساعده غرض الوقف وقد صرحوا بأن الغرض يصلح مخصوصا به ما يدفع ما استدلل به المقدسي على دعواه من عموم لفظ ما لفظ مقام كما مر اذ يبعد أن يكون مراد الواقف أن يجعل ولد له المستقل الاستحقاق أقوى حالا من ولد له الميت بعد الاستحقاق وانما المعروف المألوف الخافه به وعدم حرمانه فخص عموم لفظ المقام بما يدل عليه المقام وكثرت الفتاوى من الحنفية وغيرهم بالاعطاء والحرمان واختلط الحال على ذوي الانهام حتى ظن بعض الافاضل ان في الاعطاء والحرمان بهذه الشروط قولين في مذهب الامام أبي حنيفة وتحقيق الحق في ذلك يتوقف على بيان أمور (الاول) هل النصيب اسم لما صار مستحقا بالفعل أو يشمل

ونحين مع أن أقل قياس اعتبر وهو يزعم أن ربع باع الاسان وتزيد مسافة القصر عن ضبط السير كما تقدم وظاهر تقدير من قدر بالشعيرات التقريب لا التعديد خصوصا ومقاس الشعيرات لا ينضبط بحيث اذا تعدد المقياس بها اختلف جميع المقاييس ويوجد فيها فرق ولو كانت الشعيرات هي بعينها التي يتكرر بها المقاس فضلا عن تعددها واختلافها وحسبك دليلا على ذلك ما وقع من التفاوت في التقادير التي اعتبروها والله أعلم

### الباب الثالث في تحديد مسافة القصر وتحقيق الخلاف بين السادة الشافعية والسادة الحنفية

قد تقدم في الباب الاول نقل نصوص السادة الشافعية والسادة المالكية في تحديد مسافة القصر عسير يوم وليلة على ما تقدم بالنسبة للزمن وبأربعة برد بالنسبة للمساحة وقد وافق تحديد الزمن تحديد المساحة على ما تقدم وانما تلك الموافقة تظهر فيما اذا كان الطريق سهلا حيث اعتبرنا الزمن دليلا على المساحة في طريق سهل ليس فيه من الوعورة شيء لكن لو فرضنا الطريق وعرا وفيه صعود وهبوط فلا يمكن أن يتحدد التقديران بل يتفاوتان بتفاوت الوعورة ولم أر نصا على اعتبار أحد التقديرين عند الاختلاف والظاهر من عبارة الفقهاء الذين جعلوا التقدير بالبرد تحديديا أو تقريرا على ما يأتي من وجوب سير أربعة برد تحديديا أو تقريرا سواء استغرق فيها يوما وليلة أو أكثر بالسيرة الوسط لصعوبة الطريق وجوب قطعها وذلك لان ما ورد في التقدير بالزمن من قبيل العام وما ورد في التقدير بالبرد من قبيل الخاص يعني أنه متى قطع أربعة برد يلزم أن تكون مدة ذلك يوما وليلة ولا يلزم اذا سار يوما وليلة أن يكون قد قطع أربعة برد فيجتمعان في أرض سهلة وتنفرد التقدير بالزمن في أرض وعرة واذا وجدنا الخاص مع العام حمل عليه العام وعمله وعليه لو قصد سير مسافة دون أربعة برد وكان لا يقطعها الا في أكثر من يوم وليلة بالسيرة الوسط لا يتخصص هذا اذ لم يكن هنالك ما يخالف ذلك والأوجب العمل به ويمكن أن يقال ان المناط السيرة الوسط وان وعورة الطريق عارض منع أن يكون السيرة وسطا وذلك لا يلتفت اليه لان المعول عليه الشأن فالسير في الطريق الوعر لم يكن معتدلا وعليه لا يوجد اختلاف بين التقديرين مطلقا

وقال السادة الحنفية ما ملخصه في مبسوط السرخسي أن مدة السفر ثلاثة أيام وان بعض الاحصاء قدر بثلاث مراحل لان المعتاد من السفر في كل يوم مرحلة واحدة خصوصا في أقصر أيام السنة وعن أبي يوسف أنه قدر بيومين والثالث فأقام الاكثر من اليوم الثالث مقام الكل وهكذا رواه الحسن عن أبي حنيفة وابن سماعة عن محمد لانه اذا بكر واستكمل في اليوم الثالث وصل الى المقصد قبل غروب الشمس فأقنا الاكثر من اليوم الثالث مقام الكل ولا معنى للتقدير بالفراخ فان ذلك يختلف باختلاف الطرق في السهولة والحيال والبر والبحر وانما التقدير بالأيام والمراحل وذلك معلوم عند الناس فيرجع اليهم عند الاستنباط اهـ ومثله في البدائع وقال ومن مشايخنا من قدر بخمسة عشر فرسخا جعل لكل يوم خمسة فراسخ ومنهم من قدر بثلاث مراحل وقال مالك أربعة برد كل بردين اثنين عشر ميلا واختلفت أقوال الشافعي فليل سنة وأربعون ميلا وهو قريب من قول بعض مشايخنا لان العادة في القافلة لا تقطع في اليوم أكثر من خمسة فراسخ وقيل يوم وليلة وهو قول الزهري والاوزاعي وأثبت أقواله أنه قدر بيومين اهـ وفي الظهيرية كافي المبسوط وزاد ولم يعتبر

بعض مشايخنا الفرامخ عامة مشايخنا قدر وبالفراخ واختلفوا فيما بينهم فبعضهم قال أحد وعشرون وبعضهم قال ثمانية عشر وبعضهم قال خمسة عشر والفتوى على ثمانية عشر وإن كان السفسفر بحر فقد اختلف المشايخ واختار الفتوى أنه ظرأ السفينه ثم تسير في ثلاثة أيام ولياليها حال استواء الرياح ويجعل ذلك أصلا اه وفي الهداية قدر بحسيرة ثلاثة أيام ولياليها ونقل عن أبي يوسف تقديره يومين وأكثر الثالث وعن أبي حنيفة التقدير بالمراحل قال وهو قريب من الاول ولا يعتبر بالفراخ هو الصحيح قال في الفتح قوله هو الصحيح احتراز عما قيل بقدرها قليل بأحد وعشرين فرسخا وقيل بثمانية عشر وقيل بخمسة عشر وكل من قدر بقدمونها اعتقد أنه مسيرة ثلاثة أيام وانما كان الصحيح أن لا يقدر بها لأنه لو كان الطريق وعرا بحيث يقطع في ثلاثة أيام أقل من خمسة عشر فرسخا قصر بالنص وعلى التقدير بأحد هذه التقديرات لا يقصر فيعارض النص فلا يعتبر سوى سائر الثلاثة وعلى اعتبار مسيرة الثلاثة بعشئ الاقدام لو سارها مستجمل كالبريد في يوم قصر وأظن تحقق سبب الرخصة وهو قطع مسافة ثلاثة بسير الابل ومشى الاقدام كذا ذكر في غير موضع اه وفي الكفاية قوله ولا يعتبر بالفراخ هو الصحيح احتراز عن قول عامة المشايخ فان عامة المشايخ قدروها بالفراخ أيضا ثم اختلفوا وساق الخلف المار ذكره ومثله في العناية وقال في العناية والكفاية قوله وهو قريب من الاول أي التقدير بثلاث مراحل قريب الى التقدير بثلاثة أيام لان المعتاد من السير في كل يوم مرحلة واحدة خصوصا في أقصر أيام السنة وعزاه في الكفاية الى الميسر وقد نقلناه عنه سابقا وقال في البحر وأما التقدير بثلاثة أيام فهو ظاهر المذهب وهو الصحيح والمراد باليوم النهار دون الليل لان الليل للاستراحة فلا يعتبر والمراد بثلاثة أيام من أقصر أيام السنة وحل يشترط كل اليوم الى الليل اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يشترط حتى انه لو بكر في اليوم الاول ومشى الى الزوال ثم في اليوم الثاني كذلك ثم في اليوم الثالث كذلك فانه يصير مسافرا لان المسافر لا يذنه من النزول لاستراحة نفسه ودابته فلا يشترط أن يسافر من الفجر الى الفجر لان الادعى لا يطبق ذلك وكذلك الدواب فألحقت مدة الاستراحة مدة السفر لاجل الضرورة كذا في الدرر الجاه ثم قال وأشار المصنف يعني صاحب الكفر الى أنه لا عبرة بالفراخ وهو الصحيح لان الطريق لو كان وعرا بحيث يقطع في ثلاثة أيام أقل من خمسة عشر فرسخا قصر بالنص وعلى التقدير به لا يقصر فيعارض النص فلا يعتبر سوى الثلاثة وفي النهاية الفتوى على اعتبار ثمانية عشر فرسخا وفي المجتبى فتوى أكثر أئمة خوارزم على خمسة عشر فرسخا اه وأنا أعجب من فتواهم في هذا وأما له مما يخالف مذهب الامام خصوصا المخالف للنص الصريح اه وكتب محسبه ابن عابدين قوله وأنا أعجب الخ قال الشيخ اسمعيل يؤخذ جوابه من قول الفتح وكل من قدر بقدرها اعتقد أنه مسيرة ثلاثة أيام وانما كان الصحيح أن لا يقدر بها لأنه لو كان الطريق وعرا الى آخر ما مر اه ومن هذا ينضج أن المعول عليه هو مسيرة الايام الثلاثة بعشئ الابل والاقدام وأنه يختلف باختلاف الطرق سهولة وصعوبة وأنه لا يمكن اتخاذ الفرامخ والاميال

ما هو بعرضية الاستحقاق بالنقل (الثاني) هل لفظ أهل الوقف والنفذ الموقوف عليهم متساويان ويساوي كل منهما لفظ من مات منهم الكثير الوقوع في عبارة الواقفين أولا (الثالث) هل الخاص يخص العام عند التعارض سواء تقدم عليه أو تأخر متصلا به أو منفصلا أولا يخصه ويعتبر بحكم كل منهما فان تعارضا اعتبر المتأخر منهما فاصلا السابق (الرابع) هل غرض الواقف يصلح مخصصا للعام أولا وان قلنا انه مخصص ففي ثبت به التخصيص (الخامس) هل المعتبر في الطبقات في قول الواقفين طبقة بعد طبقة وفي قوله لمن في طبقة وغير ذلك الطبقات النسبية والطبقات الجعلية أي الطبقات باعتبار ترتيب الواقفين وجعله ولو لم تكن

على ترتيب الطبقات  
النسبية (السادس)  
هل يلزم على تمييز  
فرع من مات قبل  
الاستحقاق في نصيب  
اخوة أصله الذين  
يموتون بعده  
الاستحقاق لأعين  
ولد ولا أسفل أحد  
الأميرين من المجاز  
والجمع بين الحقيقة  
والمجاز في لفظ  
الاخوة أولا يلزم  
وهل يحتاج الى  
عموم المجاز فيه أولا  
وهل يلزم واحد  
مما ذكر في لفظ  
الطبقة على تمييزه  
في نصيب من يموت  
من طبقة أصله  
لأعين ذرية عند  
استقاط اشتراط  
الانتقال للاخوة  
والاكفاء باشتراط  
لمن في الطبقة أولا  
(السابع) هل  
تقدير الميت قبل  
القسمه موجودا  
عندها والقسمه  
عليه بعد تقديره  
موجودا ليتوصل  
بالقسمه عليه الى  
نقل ما يصيبه بها  
الى فرعه أمر منكر

قاعدة مطردة في كل طريق يسلكها المسافر حتى لو كان طريقه الى مقصده وعرا جدا وهو  
مسافة ثلاثة فراسخ ولكن بالسير الوسط يقطعه المسافر اربع وعشرين في ثلاثة أيام أو ثلاث  
مراحل قصر السالك فيه وكان مسافرا عندنا ولزقطعه في لحظة بسير أسرع من الوسط نعم يمكن  
اعتبار الفراسخ والاميال بحيث لا يخالف التقدير به التقدير بالمراحل والثلاثة أيام بالسير  
الوسط في كل طريق بحسبه بحيث يكون ما يقطع المسافر في يوم وفي مرحلة هو كذا من  
الفراسخ فعلى هذا يكون من قدر بخمسة عشر فرسخا فدا اعتبار طريق بقا مخصوصا وقع عليه  
فتواه كان المسافر يقطع فيه بالسير الوسط في الايام الثلاثة تلك الفراسخ فحرت عادة التوافل  
في هذا الطريق أن تقطع في المرحلة الواحدة واليوم الواحد خمسة فراسخ ومنه من ألقى  
بتقديرها ثمانية عشر فرسخا وأحد وعشرين فرسخا وبذلك قول صاحب البدائع ومن  
ما يتخامن قدر بخمسة عشر فرسخا وجعل لكل يوم خمسة فراسخ وقوله لان العادة في النافلة  
لا تقطع في يوم أكثر من خمسة فراسخ وقوله وانما قدرنا بسير الابل والاقدام لانه الوسط لان أبطأ  
السير سيرا للجمل والأسرع سير الفرس والبريد فكان أوسط أنواع السير سيرا لابل والاقدام وقد  
قال النبي عليه الصلاة والسلام «خير الامور أوساطها» ولان لاقول والاكثر تحاذيان فيستقر  
الامر على الوسط وعلى هذا يخرج ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله فيمن سار في الماء يوما وذلك  
في البر ثلاثة أيام أنه يقصر الصلاة لانه لا عبرة للاسراع وكذا الوسا الى موضع في يوم أو يومين وانه  
بسير الابل والمشى المعتاد مسيرة ثلاثة أيام يقصر اعتبارا بالسير المعتاد وعلى هذا اذا سافر  
في الجبال والعقبان يعتبر مسيرة ثلاثة أيام في الاقل السهل فالخاصل أن التقدير بمسيرة ثلاثة  
أيام أو بالمراحل في السهل والجبل والبر والبحر ثم يعتبر في كل ذلك السير المعتاد فيه وذلك  
مع اليوم عند الناس فيرجع اليهم عند الاشتباه والتقدير بالفراسخ غير سديد لان ذلك يخالف  
باختلاف الطريق وقال أبو حنيفة اذا خرج الى مصر في ثلاثة أيام وأمكنه أن يصل اليها من  
طريق آخر في يوم واحد قصر اه ويدل لذلك أيضا ما قاله في الهداية فالما المعتمد في البحر فما  
يلحق بحاله كالفي الجبل وقول الفتح والكفاية والعناية عليه فانه يعتبر ثلاثة أيام وليا اليها في  
الجبل وان كانت تلك المسافة في السهل تقطع عمادونها وزاد في الفتح قوله فالخاصل أن تعتبر  
المدة في أي طريق أخذ منه اه

وتعبر صاحب الهداية بعد ذكر الخلاف في التقدير بالايام والمراحل والفراسخ بقوله فاما المعتمد  
الجدل على أن من قدر بالفراسخ انما قدر بها في طريق يوافق فيه التقدير به التقدير بالايام كما  
هو صريح قول الفتح وكل من قدر بقدرتها الخ وكذا قول الظاهرية بعد حكاية الخلاف المار  
وان كان السفر سرفراحيال قدره بعض المشايخ بمسيرة ثلاثة أيام وليا اليها يدل على أن بعض  
المشايخ انما قدر به هذا المقدار من الفراسخ فيما ينطبق التقدير به اعلى التقدير بالايام لا على  
ما لا ينطبق كالجبال وبهذا يتبين أنه لا خلاف في عدم اعتبار الفراسخ وان من قدر بقدرتها  
فانما قدر به بناء على اعتقاده أن ذلك يوافق النص من التقدير بالمدة ومنه من قدر بالمراحل  
فالذي ينبغي التوصل اليه أن ينظر الى الطريق الذي يسلكه المسافر الى مقصده فان كان

يقطع بالسير الوسط ثلاث مراحل في ثلاثة أيام على الوجه الذي بينه صاحب البحر كانت المسافة مسافة قصر لا فرق في ذلك بين أن تكون المسافة خمسة عشر فرسخاً أو أكثر أو أقل لأن ذلك يختلف باختلاف الطرق سهولة وصعوبة فالتقدير بالفراسخ يكون راجعاً إلى هذا الأصل ولا يمكن أن نتخذ التقدير بخمسة عشر فرسخاً أو ستة عشر فرسخاً أو ثمانية عشر فرسخاً أو عشرة فرسخين قاعدة مطردة في كل طريق يسلكها المسافر إلى مقصده ولو كان في الجبل مثلاً إذا اعتبرنا أن المسافة ثمانية وأربعون ميلاً فاعلمنا ذلك في طريق يقطع فيه المسافر بالسير الوسط في اليوم الواحد من الفجر إلى الزوال في أقصر أيام السنة ستة عشر ميلاً بحيث لو كان الطريق وعراً لا يقطع فيه المسافر بالسير الوسط في اليوم الواحد من الفجر إلى الزوال في أقصر أيام السنة إلا ستة أميال لكانت المسافة ثمانية عشر ميلاً وهكذا \* هذا ما تتيحه النصوص المذكورة في معتبرات المذهب

وعبارة تنوير الابصار مع شرح الدرر من عبارة موضع إقامته فاصداً مسيرة ثلاثة أيام وإليه المأوى من أقصر أيام السنة ولا يشترط سفر كل يوم إلى الليل بل إلى الزوال ولا اعتبار بالفراسخ على المذهب بالسير الوسط مع الاستراحات المعتادة حتى لو أسرع فوصل في يومين قصر ولو لم يوضع طريقان أحدهما مدة السفر والآخر أقل قصر في الأول والثاني قال بحشبه ابن عابد بن قوله مسيرة ثلاثة أيام وإليه المأوى الأول حذف اليا إلى كإفعل في الكثر والجامع الصغير إذا لا يشترط السير فيهما مع الأيام ونقل عبارة النابيع ثم قال نعم لو قال أولياليه بالعطف بأوليك كان أولى الإشارة إلى أنه يصح قصد السفر فيها وإن الأيام غير قيد ثم قال قوله من أقصر أيام السنة كذا في البحر والنهر وعزاه في المعراج إلى العتابي وقاضيخان وصاحب المحيط وبحث فيه في الخلية بأن الظاهر ابقاءها على إطلاقها بحسب ما يصادف من الوقوع في أطول وأقصر أو اعتدالاً إن لم تقدر بالمعتدلة التي هي الوسط اهـ قلت والمعتدلة هي زمان ككون الشمس في الحمل أو الميزان وعليها مشى الفهستاني ثم قال وفي شرح الطحاوي أن بعض مشايخنا قدروه بأقصر أيام السنة اهـ قوله ولا يشترط سفر كل يوم إلى الليل إنما لا بد للمسافر من النزول لأكل والشرب والصلاة ولا كثر النهار حكم كله فإن المسافر إذا ابتكر في اليوم الأول وسار إلى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة إلى آخر ما نقل عن البحر ثم قال أقول وفي قوله حتى بلغ المرحلة إشارة إلى أنه لا بد أن يقطع في ذلك اليوم الذي ترك في أوله الاستراحات المرحلة المعتادة التي يقطعها في يوم كامل مع الاستراحات وبهذا ينظر هل كان المراد من التقدير بأقصر أيام السنة انما هو في البلاد المعتدلة التي يمكن قطع المرحلة المذكورة في معظم اليوم من أقصر أيامها فلا يرد أن أقصر أيام السنة في بلاد باعراق قد يكون ساعة أو أكثر أو أقل فيلزم أن تكون مسافة السير فيها ثلاث ساعات أو أقل لأن القصر الفاحش غير معتبر كالطول الفاحش والعبارات حيث أطلقت تحمل على الشائع الغالب دون الخفي النادر ويدل على ما قلنا ما في الهداية وعن أبي حنيفة التقدير بالمرحلة وهو قريب من الأول اهـ قوله بل إلى الزوال فإن الزوال أكثر النهار الشرعي الذي هو من الفجر إلى الغروب وهو نصف النهار الفلكي الذي هو من الطلوع إلى الغروب ثم إن من الفجر إلى الزوال في أقصر أيام السنة في مصر

في الاوقاف ولا يصح فيها عند القسمة أو هو أمر ضروري لا بد منه عند القسمة في كثير من محلات الاوقاف (الثامن) هل في تشرية فرع من مات قبل الاستحقاق في نصيب اخوة أصله عند اشتراط الانتقال لهم أو في نصيب من في طبقة أصله عند الاكتفاء باشتراط الانتقال لمن في الطبقة مخالفة لغرض الواقف أو لا  
 أم الأول فالنصيب انما يطلق على المستحق بالفعل ولا يشمل ما هو بعرضية الاستحقاق على ما هو التحقيق عند الحنفية مالم يقيم الدليل على غيره فيعمل به ومن هنا كان قول الواقف من مات عن ولد انتقل نصيبه إليه فإن لم يكن له ولد فلاخوته إلى آخر الشرط محمول عندهم على ما بعد الاستحقاق

بالفعل

ومساواها في العرض سبع ساعات الاربعاء مجموع الثلاثة أيام عشرون ساعة وربع ويختلف  
بسبب اختلاف البلدان في العرض ح قلت ومجموع الثلاثة أيام في دمشق عشرون  
ساعة الاثنتي عشرة ساعة تقر ببالان من الفجر الى الزوال في أقصر الايام عندناست ساعات وثاني  
ساعة لدرجة ونصفها وان اعتمدت ذلك بالايام المعتدلة كان مجموع الثلاثة أيام اثنتين  
وعشرين ساعة ونصف ساعة تقر ببالان من الفجر الى الزوال سبع ساعات ونصف ساعة تقر بها  
ومن تلك النصوص يتبين أن المراد بسير الثلاثة أيام على ما اعتمدته السادة الحنفية سير المسافر  
أكثر اليوم من أقصر أيام السنة وعلى تقدير ابن عابدين لها في القطر المعتدل كالقطر المصري  
بعشرين ساعة وربع وان من قطع هذا الزمن يفرخص وأنت خبير بأن السير مدة هذا الزمن  
يسير الاثقال وديب الاقدام لا يقطع فيه المسافر أكثر من أحد وعشرين ألف متر وهو قريب من  
تقدير من قدر المسافة من الحنفية بخمسة عشر فرسخا وباعتبار قطر كالقطر الشامي لا يخرج  
التقدير عن ذلك

وقد بان لك مما تقدم أن هذا التقدير ملاحظ فيه الطريق السهل وأنه متى كان الطريق وعرا  
كانت المسافة التي يقطعها المسافر في تلك المدة أقل من خمسة عشر فرسخا بحسب مقدار  
صعوبة الطريق وعليه يحمل قول من قدر المسافة بالثمانية عشر فرسخا وأبحد وعشرين  
فرسخا على الخلاف في تقدير الثلاث مراحل فن قدر بثمانية عشر فرسخا لا يقدر المسافة  
بعشرين ساعة وربع وعلى تقدير ابن عابدين يتعين اعتبار من قدر المسافة بخمسة عشر فرسخا  
في الطريق السهل أما إذا جرى على القول باعتبار أعدل أيام السنة وكان تقدير زمن السير  
بأثنين وعشرين ساعة ونصف كما قدر ابن عابدين فلا تزيد المسافة عن الستة عشر فرسخا وهي  
الاربعة برد التي قدر بها السادة الشافعية والسادة المالكية والسادة الحنابلة على ما تقدم

وهذا يلخص أن السادة الشافعية ومن وافقهم لا يقصرون الصلاة في أقل من أربعة برد على  
المعتد والمشهور والسادة الحنفية على التقدير المأزك كره يقصرون الصلاة في مسافة خمسة  
عشر فرسخا في الطريق السهل على اعتبار أقصر أيام السنة وهي تنقص عن الاربعة برد بأكثر  
من فرسخ وعلى التقدير الثاني وهو أعدل أيام السنة واعتبار المسافة اثنتين وعشرين ساعة  
ونصف ساعة تقر ببالان من الفجر الى الزوال في أقصر الايام عندناست ساعات وثاني  
ساعة لدرجة ونصفها وان اعتمدت ذلك بالايام المعتدلة كان مجموع الثلاثة أيام اثنتين  
وعشرين ساعة ونصف ساعة تقر ببالان من الفجر الى الزوال سبع ساعات ونصف ساعة تقر بها  
ومن تلك النصوص يتبين أن المراد بسير الثلاثة أيام على ما اعتمدته السادة الحنفية سير المسافر  
أكثر اليوم من أقصر أيام السنة وعلى تقدير ابن عابدين لها في القطر المعتدل كالقطر المصري  
بعشرين ساعة وربع وان من قطع هذا الزمن يفرخص وأنت خبير بأن السير مدة هذا الزمن  
يسير الاثقال وديب الاقدام لا يقطع فيه المسافر أكثر من أحد وعشرين ألف متر وهو قريب من  
تقدير من قدر المسافة من الحنفية بخمسة عشر فرسخا وباعتبار قطر كالقطر الشامي لا يخرج  
التقدير عن ذلك

وقد بان لك مما تقدم أن هذا التقدير ملاحظ فيه الطريق السهل وأنه متى كان الطريق وعرا  
كانت المسافة التي يقطعها المسافر في تلك المدة أقل من خمسة عشر فرسخا بحسب مقدار  
صعوبة الطريق وعليه يحمل قول من قدر المسافة بالثمانية عشر فرسخا وأبحد وعشرين  
فرسخا على الخلاف في تقدير الثلاث مراحل فن قدر بثمانية عشر فرسخا لا يقدر المسافة  
بعشرين ساعة وربع وعلى تقدير ابن عابدين يتعين اعتبار من قدر المسافة بخمسة عشر فرسخا  
في الطريق السهل أما إذا جرى على القول باعتبار أعدل أيام السنة وكان تقدير زمن السير  
بأثنين وعشرين ساعة ونصف كما قدر ابن عابدين فلا تزيد المسافة عن الستة عشر فرسخا وهي  
الاربعة برد التي قدر بها السادة الشافعية والسادة المالكية والسادة الحنابلة على ما تقدم

وهذا يلخص أن السادة الشافعية ومن وافقهم لا يقصرون الصلاة في أقل من أربعة برد على  
المعتد والمشهور والسادة الحنفية على التقدير المأزك كره يقصرون الصلاة في مسافة خمسة  
عشر فرسخا في الطريق السهل على اعتبار أقصر أيام السنة وهي تنقص عن الاربعة برد بأكثر  
من فرسخ وعلى التقدير الثاني وهو أعدل أيام السنة واعتبار المسافة اثنتين وعشرين ساعة  
ونصف ساعة تقر ببالان من الفجر الى الزوال في أقصر الايام عندناست ساعات وثاني  
ساعة لدرجة ونصفها وان اعتمدت ذلك بالايام المعتدلة كان مجموع الثلاثة أيام اثنتين  
وعشرين ساعة ونصف ساعة تقر ببالان من الفجر الى الزوال سبع ساعات ونصف ساعة تقر بها  
ومن تلك النصوص يتبين أن المراد بسير الثلاثة أيام على ما اعتمدته السادة الحنفية سير المسافر  
أكثر اليوم من أقصر أيام السنة وعلى تقدير ابن عابدين لها في القطر المعتدل كالقطر المصري  
بعشرين ساعة وربع وان من قطع هذا الزمن يفرخص وأنت خبير بأن السير مدة هذا الزمن  
يسير الاثقال وديب الاقدام لا يقطع فيه المسافر أكثر من أحد وعشرين ألف متر وهو قريب من  
تقدير من قدر المسافة من الحنفية بخمسة عشر فرسخا وباعتبار قطر كالقطر الشامي لا يخرج  
التقدير عن ذلك

وأما الثاني فلفظ  
أهل الوقت ولفظ  
الموقف عليهم  
يتناول كل منهم  
عند الحنفية الذين  
أدخلهم الواقف في  
وقفه وفي ترتيبه  
سواء وصل اليهم  
الاستحقاق بالفعل  
أو لا بل بعرضية أن  
يؤول اليهم الاستحقاق  
ولو لم يستحقوا شيئا  
مما طلقه الا بالترتيب  
الاصلي ولا بشرط  
من الشروط ويساوي  
كل لفظ منهما لفظ  
ومن مات منهم الذي  
يقع كثير في شروط  
الواقفين وكذلك  
اللفظ من مات بدون  
لفظ ماتهم  
أما الشافعية ففرق  
السبكي بينهم بين  
لفظ أهل الوقت  
ولفظ الموقوف  
عليهم الذين يقعون  
في عبارات الواقفين  
كما علمت مما تقدم  
نقله عنه وبالضرورة  
يخالف اللفظ كل منهما  
اللفظ ومن مات ولفظ  
ومن مات منهم لان  
مرجع الضمير  
سواء كان مصرحا



أن يراعى خلاف المعتد في مذهب الفسيفس وان خالف المعتد عنده ويلزم عليه بطلان العبادة  
فقد صرح الرباعية عند السادة الخنفية ببلوغ تلك المسافة واجب ويحول الفرض الرباعي الى  
ركعتين وإذا لم يجلس على رأسه ما بطلت مسلاته فإعادة الخلاف على المعتد على ما يظهر أولاً من  
مراعاته على غيره « أو أنهم فهموا أن السادة الخنفية قدروا المرحلة كما قدرها علماء مذهبنا مع  
قوله ان المسافة ثلاث مراحل وهذا هو الذي يغلب على الظن حيث رأيت للامام الرازي تقدير  
مسافة القصر عند الخنفية بثلاث مراحل وانها أربعة وعشرون فرسخاً كذا في تفسير  
قوله تعالى ومن كان مريضاً وعلى سفر وقال البيضاوي عند تفسيره وإذا ضربت في الارض  
الآية إن أقل مسافة القصر عندنا أربعة برد وعند أبي حنيفة ستة برد ولكن لم أر التقدير  
بأربعة وعشرين فرسخاً في كتب الخنفية

وحاصل المعتد أن مسافة القصر عندنا وعند الخنابلة والمشهور عند المالكية أربعة برد وهي  
ستة عشر فرسخاً وتبلغ مساحتها <sup>٨٩٠٤٠</sup> ميتر وعند السادة الخنفية على المعتد من اعتبار  
أقصر أيام السنة في بلد معتدل على تقدير ابن عابدين تكون المسافة <sup>٨١٠٠٠</sup> ميتر وهي دون  
خمس عشرة فرسخاً بثلاثة آلاف متر هذا فيما إذا كان الطريق سهلاً أما إذا كان وعراً  
فتنقص المسافة عندهم الى حد يختلف تقديره بأشدة الدلالة والوعورة وعدمه إذ قد تكون ثلاثة  
فراخ أو أقل وحيث انضح لك ذلك تعلم أن من قصد طنتد من أهل مصر القاهرة يترخص عند  
السادة الخنفية لأن مسافتهم <sup>٨٦٠٠٠</sup> ميتر ولا يترخص عند الأئمة الثلاثة لأنهم أقل من  
أربعة برد بنحو الثلاثة آلاف متر وإن من قصد محلة مرحوم من أهل مصر القاهرة يترخص  
لأن المسافة اليها تزيد عن المسافة الى طنتد نحو الأربعة آلاف متر وبه تعلم أن ما نقله شيخنا  
السلامة الباجوري عن تقرير الخنفاوي بقوله وضبطت مسافة القصر من مصر القاهرة الى  
محلة روج أو المحلة الكبرى لا الى طنتد ولا الى محلة مرحوم لأن هذه المسافة لا تبلغ مسافة قصر  
في سفر البر بخلاف سفر البحر فليس أن سافر في البر لزيارة المولدا الا جدى القصر والجمع واللمن  
قصد محلة مرحوم وإن كان بعض العلماء يجوز ذلك وقوله فان النفس لا تميل اليه بخلاف مسافة  
البحر فانهم سائر عن ذلك وتبلغ مسافة القصر كذا في علوم عن تقرير الاستاذ الخنفاوي اه ليس  
مبنياً على تحقيق ولا يعزب عنك أن تحديدنا مسافة القصر بمائة قدم مبنى على الاحوط في كل  
التقديرات ولم نعتبر بمسافة الخط أكثر من ساعة واحدة لليوم وهي أقل مما يمكن أن يقدر له على أن  
الثمانية والاربعين ميلاً في ذلك التقدير تزيد عن سائر اثنتين وعشرين ساعة بألف وأربعين متراً  
وهذا التقدير بتدبير ربع ساعة فتكون مسافة الخط في اليوم واليلة ساعتين الاربعاً وهو  
نهاية ما يمكن في التقدير ومحلة مرحوم تزيد عن المسافة التي قدرناها المسافة القصر نحو ربع  
ساعة أما محلة روج فتبعد عن محلة مرحوم بنحو تسعة آلاف متر والمحلة الكبرى تزيد عن  
محلة روج بنحو اثني عشر ألف متر وعليه فالمحلة الكبرى يبلغ مقداره السيرة اليها من مصر  
القاهرة نحو ثمانية وعشرين ساعة من دون خط وهو قدر أزيد عن مسافة القصر بكثير ولا فرق  
في ذلك بين طريق السكة الحديدية وغيرها لأن التفاوت بينهما قريب

به أو محدثاً هو  
السند كور في كلام  
الواقف في ترتيبه  
أعم من أن يكون  
وجد أولاً استحق  
بالفعل أولاً عينه  
الواقف وسماه أولاً  
ومن هنا أتى السبكي  
بحرمان فصرع من  
مات أصلاً قبل  
الاستحقاق مطلقاً  
حتى يؤول الاستحقاق  
الى طبقته في حادثة  
ملكه وعبد الرحمن  
لتعبير الواقف فيها  
بقوله ومن مات  
من أهل الوقف  
الموقوف عليه هم كما  
علمت ونارعه الامام  
السيوطي في ذلك  
وقال ان هذه التفرقة  
اصطلاح فتوى  
لا يعمل عليه كلام  
الواقف الصريح في  
خلافها وسوى بين  
قول الواقف ومن  
مات من أهل الوقف  
وقوله ومن مات  
منهم ولذلك أتى  
بتشريع ملكه  
وعبد الرحمن كما  
علمت

ورأى الثالث فقال  
بجور الشافعية

ان الخاص يخص  
العام عند تعارضهما  
أيما وقع منه تقدم  
أو تأخر وقالت  
الحنفية يعتبر حكم  
كل منهما فيما تناوله  
وعند تعارضهما  
ينسخ المتأخر منهما  
المتقدم ومبني ذلك  
هو الخلاف بين  
الشافعية والحنفية  
في عموم العام هل  
العموم فيه نفي أو  
قطعي فقال جمهور  
الشافعية انه ظني  
فيه وبنوا على ذلك  
جواز تخصيصه أول  
تخصيص له بالظني  
كالقياس وغيره  
وقدموا الخاص  
عليه لانه قطعي في  
خصوصه وخصوه  
به عند تعارضهما  
علم التاريخ أولا  
تقدم أو تأخر وقد  
اعتمد على ذلك  
السيكي في جواب  
حادثة الوقف على  
جرة وأولاده المتقدمة  
وقدم الخاص وهو  
قول الواقف للباقيين  
من اخوته على العام  
المشتمل عليه قوله  
ومن مات قبل دخوله

وبهذا كله تبين لك أنه لا خلاف بين السادة الشافعية والحنفية في تقدير مسافة القصر  
الاباعتبارها عند الحنفية أقل منها عند الشافعية وهو خلاف المشهور وغير المتبادر من  
عبارات علماء المذهبين والله أعلم بالصواب وسأني في الباب التالي بيان الأقوال في مسافة  
القصر على غير ما جرى عليه المتأخرون من علماء مذهبنا إذا اعتبروا القول بتحديد الأربعة برد  
للقصر ناسبين كل قول لقائله حتى يتبع المقلد ما شاءه من تلك الأقوال ان احتاج إليها والله  
الموفق للصواب

### الباب الرابع في القصر والجمع واقتداء المقيم بالمسافر وعكسه

اعلم أن قصر الرابعية من الصلوات متفق عليه من الأئمة الأربعة فالقصر عندنا أفضل من الاتمام  
على ما بيناه من عدم وجود زيادة في المسافة عند السادة الحنفية عن المسافة عند السادة الشافعية  
على ما تقدم أما إذا اعتبرنا أن هناك زيادة ففقه التفصيل الذي أشرنا إليه في الباب السابق  
وقيل ان الاتمام أفضل من غير تفصيل وهو اختيار المزني وعند الامام أحمد القصر أفضل من  
الاتمام وعند الامام مالك القصر سنة والاتمام مكروه وعند الحنفية القصر واجب ويتحول  
فرض المسافر الرابعي الى ركعتين بحيث لو صلى أربعا كان الفرض منه ركعتين فقط والاخران  
نفلا كالموصلى الصبح أربعا فان قعد على رأس الركعتين صح فرضه وكره تحريم البناء ركعتي  
التفصيل على تحريم الفرض وتأخير سلام الفرض عن موضعه فتجب عليه الاعادة وان لم يقعد  
على رأس الركعتين وأتم أربعا بطل فرضه وصار كل ما صلا منقلا ولم يجز عن الفرض وذلك  
لانه بقول فرضه الى ركعتين صار القعود على رأس الركعتين قدرا لشهد فرضه لانه القعود  
الاخير عندهم وقال النوري القصر واجب وهو احدى الروايتين عن مالك كما في العزيز  
والقصر شرط أحداهما أن يكون في الصلاة الرابعية وهي الظهر والعصر والعشاء فلا قصر في  
ثنائية ولا ثلثية ونقل شيخنا الباجوري في حواشي ابن قاسم قولنا بجواز قصر الثلثية  
وصرح بضعفه

الثنائية أن تكون مؤداة اتفاقا فان كانت فائتة حضر وجب اتمامها عند الأئمة الأربعة ولو  
فعلت في السفر خلافا للثني حيث يقول بالقصر ان قضيت في السفر وان كانت فائتة سفر ففها  
أقوال قول بالاتمام مطلقا فعلت في الحضر أو في السفر فائتة فيه أو في سفر آخر وقول بتعين  
القصر مطلقا ولو في الحضر وهو مذهب أبي حنيفة وقول بالجواز مطلقا وهو مذهب مالك  
وقول بالتفصيل ان قضيت في الحضر لزم اتمامها وان فعلت في السفر جاز قصرها وان كان غير  
سفر القوات وقيل ان فعلت في غير سفر القوات لزم اتمامها

الثالث طول السفر واختلفت عبارات الامام الشافعي في حد الطول فقال في موضع ثمانية  
وأربعون ميلا وفي موضع ستة وأربعون ميلا وفي موضع أربعين ميلا وفي موضع أربعة  
برد وفي موضع مسيرة يومين وجمع بينا بان في الاولى ادخال الطرفين الاول والاخير وفي الثانية  
اسقاطهما وفي الثالثة بالاميال الاموية فالاربعون منها بقدر الثمانية والاربعين بالهاشمية

الح نظرًا لطنية العام في عموميه وقطعية الخاص في خصوصه وذلك لفهمه التعارض بينهما واستعلم ما فيه . وقالت الحنفية العام قطعي في عموميه فلا يخرج بعض أفراداه من حكمه الا بقطعي لفظ متصل به غير مستقل أو بغير لفظ مستقل كالقتل والعادة أو بلفظ مستقل متصل فان كان لفظا مستقلا غير متصل كان ناسخا له ان علم تأخره فان لم يعلم تأخره حل على التعارض واعتبر فيهما الترجيح فان بطل عموميه بخصيص وهو اللفظ المستقل المتصل باخراج بعض أفراداه صار ظني في الباقي وحينئذ يصح تخصيصه بظني وما كان العام قطعيًا عندهم كالخاص في خصوصه قالوا ان العام المتأخر عن الخاص ناسخ له ان وقع التعارض

وهي أربعة برد وهي مسيرة يومين على الاعتدال بسير الاثقال وديب الاقدام مع مراعاة أوقات الحط والترحال وهو مذهب الحنابلة وعند المالكية في عدد الاميال خلاف المشهور منه أنها ثمانية وأربعون ميلا لا أقل من ذلك ومقابلته ثلاثة أقوال خمسة وأربعون ميلا واثنان وأربعون ميلا وأربعون ميلا وعلى المشهور عندهم اذا قصر المسافر فيمادون ثمانية وأربعين ميلا فقيه تفصيل قال ابن رشد لا إعادة على من قصر فيما بين ثمانية وأربعين ميلا الى أربعين ميلا وفيما بين الأربعين الى ستة وثلاثين في الاعادة ثلثان قول بأنه يعيد في الوقت وقول بأنه لا يعيد أبدا وفيما دون ستة وثلاثين يعيد أجزا ولم يقدر أبو حنيفة طول السفر بالفراخ والاميال بل السفر الطويل عنده سيرة ثلاث مراحل بسير الابل المتوسط ومشى الاقدام أو سيرة ثلاثة أيام مع عدم اشتراط سير جميعها بل السيرة من فجر كل يوم منها الى الزوال مع اعتبارا قصر أيام السنة وبهذا التقدير وهذا الاعتبار ساوت الثلاث مراحل عندهم المرحلتين عندنا بل قد يقال انها أقل منهما كما تقدم تفصيل ذلك في الباب السابق وهل تقدير المسافة المتقدمة بالاميال عندنا تحديد أو تقر بأكصهما الاول وعليه هل يضر النقص عنها وان لم يظهر في عرف المسافرين توقف فيه اصدق اطلاقهم التحديد على عدم جواز القصر اذا قصت الاميال قدر شبر أو ذراع أو عشرة أذرع واستبعدته ولم أجد فيه نصا ثم رأيت في حاشية فتح الجواد لابن حجر حيث قال ينبغي على التحديد أن لا يضر نقص لا يظهر في الحس اه وهو في غاية الوجاهة ثم رأيت بعد ذلك لشيخ شيخنا الباجوري في حواشي ابن قاسم عند قول الشارح تحديد ما منه أى حالة كون السنة عشر فرسخا محددة فيض النقص ولو شيئا يسيرا اه والله لم يطلع على ذلك والقول بالتحديد صحة النووي في المجموع وجرى عليه ابن الرفعة والقول في وصوبه الاستوى واعتمده ابن حجر في شرح العباب والقول بالتقريب نقله الاسنوي عن النووي واعتمده جيع من المتأخرين وانصرفوا له نقلا وادبلا وعليه فيغتنق نقص ميلين وقال البلقي لوقيل يغتنق نقص الستة أميال لكان له وجهه والى التقريب ذهب الحنابلة ونقل الحنطاي وصاحب البيان قولنا يجوز القصر في السفر القصير بشرط الخوف ومذهب داود الظاهري جواز القصر في السفر مطلقا طويلا وقصيرا من غير شرط هذا قولنا تنقي طول السفر فلا قصر فلو قصد سفره موضعادون مسافة القصر فلا يجوز له القصر ولم يكت في ذلك الموضع بل رجع عقب وصوله اليه الى ما سافر منه وبلغ مجموع الذهاب والرجوع مقدارا المسافة فاكثر وحصل له مشقة ما وقصد ابتداء الرجوع عقب بلوغ مقصده الى ما سافر منه لانه ليس بسفر طويل وهو مذهب الحنفية وفي وجه يجوز القصر اذا قصد في ابتداء السفر الرجوع عقب بلوغ المقصد وكان مجموع الذهاب والرجوع مقدارا مسافة القصر فاكثر وحصل له مشقة ما

الرابع أن يكون السفر لغرض صحيح ديني أو دنيوي كصلة رحم أو حج وعرة أو تجارة وطلب لأهنة فان اتفق ذلك بان كان السفر لجرد التزهد أى التسلية والتفرج على البلاد من غير أن يكون له غرض آخر امتنع القصر لان السفر لذلك وان كان مباحا ولو للتفرج فقط عبث ولعب لا يقصده العقلاء فلا يصح أن يكون غرضه امتعاضا حراما على السفر ابتداء فلا يكون السفر لذلك مستوعبا

بينهما وقال القاضي  
وامام الحرمين من  
الشافعية ان العام  
اذا تأخر عن الخاص  
نسخه كما قالت  
الحنفية وعلى هذا  
كان اعتماد السيوطي  
في تشريك ملكة  
وعبد الرحمن في حصة  
٤ هـ ما جرى في الحادثة  
المنقذة عملا بالعام  
المتأخر عن الخاص  
وكتب الحنفية أصولا  
وفروعا ناطقة  
بذلك  
وأما الرابع فالغرض  
هو المقصد الذي  
يقصده الانسان  
فاذا قيل غرض  
المشكك من كلامه  
كذا فعناه هو ما يقصده  
منه فان قصد الى  
معنى يحتمل له الكلام  
ولو يخص به ص عام  
أو معنى مجازي  
قبل منه ان كان  
يصح الحمل عليه مع  
عدم مخالفتيه  
الظاهر بشرط أن  
يساعد عليه اللفظ  
لانهم نصوا على أن  
الغرض الذي لا  
يساعد عليه اللفظ

للقصر وكون مجرد التنزه والتفرج لا يصلح غرضا من السفر ابتداء لا ينافي صحة جعله غرضا في  
سلوك الطويل في صورة ما اذا كان المقصده طريقا طويلا يبلغ مسافة القصر فاكثروا قصير دون  
ذلك فذلك الطويل لغرض غير مجرد الترخص ولو كان تنزهها وتفرجها حيث كان أصل السفر  
وابتداء لغرض صحيح لانه دوام وبغته تفرقه ما لا يغتفر في الابتداء ثم ان المسافر ابتداء يقصد  
التنزه يعبر عنه عند المالكية بالالهى وحكمه عندهم أنه لا يسئل له القصر وهل يباح أو يكره  
قولان فعلى الاول اذا قصر لا يبعد أصلا وعلى الثاني يبعد هاتمة اه وقد عرفت أن المراد  
بالتنزه التسلى وموافقة معيل النفس الطبيعي وأما اذا قصد بالتنزه إزالة الكدورات النفسانية  
وتخفيف الامراض البدنية ونحو ذلك من المهمات كان من الاغراض الصحيحة التي يصح أن  
تقصد من السفر ابتداء ولا يمنع القصر حينئذ وعند الحنابلة والحنفية السفر سبب للقصر  
مطلقا ولو كان للتنزه والتفرج وقولنا ذلك الطويل لغرض غير مجرد الترخص بخلاف ما اذا  
سلكه لمجرد الترخص فإنه لا يترخص وهو الاصح وقيل يترخص وبه قال أبو حنيفة والمزني وهو  
نص الشافعي في الاملاء لانه سفر مباح فأشبهه سائر الاسفار

الخامس أن يكون السفر مباحا بان لا يكون نفس السيرة معصية وليس الغرض منه معصية  
ولو مع طاعة فلو كان معصية بأن سافر متعبا بنفسه أو دابة من غير حاجة أو إباحة من عبدا أو  
نفس وزنا من زوجة ولو كان الحامل على السفر طاعة كحج أو سافر لمعصية ولو مع طاعة كأن سافر  
لقطع طريق أو لزنابا من آفة أو لقتل بري أو لمتنع القصر فيه وهذا المسافر يسمى عاصيا بالسفر  
فلا يباح له الترخص من ابتداء سفره مادام كذلك فان تاب في أثناء السفر فأول سفره مفارقة  
محل توبته فان كان بين ذلك المحل ومقصده مسافة قصر فاكثروا قصره والا فلا وهو مذهب  
الحنابلة وعند المالكية في العاصي بالسفر قولان قول بحرمته قصره وقول بكرهته وعلى  
كل لو قصر صح ولا يبعد على الصواب لكنه يكون آثما على القول الاول وسيأتي القول  
الثاني فان تاب فأول سفره موضع توبته فان كان بينه وبين مقصده مسافة قصر سن له القصر  
والا لزم الاتمام اه ومن أنشأ سفر مباحا راسخا على ذلك لكن يفعل بعض المعاصي في الطريق  
مع عدم قصد المعصية بالسفر يسمى عاصيا في السفر فلا يمنع عليه القصر اتفاقا ومن أنشأ سفره  
مباحا ثم نقله الى معصية في أثناءه سمي عاصيا بالسفر في السفر وحكمه أنه يمنع عليه الترخص  
بجود قصد المعصية الى أن يتوب فان تاب جاز له الترخص ولو كان الباقي بين موضع توبته  
ومقصده أقل من مسافة القصر اعتبارا بأوله وآخره وقيل لا يمنع عليه الترخص ولو في مدة  
المعصية اعتبارا بقصد المباح ابتداء وعند أبي حنيفة يتصر المسافر مطلقا لافرق بين العاصي  
بالسفر أو في السفر أو بالسفر في السفر لان قصر الفرض الرباعي في السفر عزيمة وفرض على  
المسافر مطلقا عنده

السادس قصد موضع معلوم ابتداء ليعلم طول السفر والمراد أن يعزم المسافر بشرط  
أن يكون مستقلا لا تابا كعبد مع سيده وزوجة مع زوجها وحندي مثبت في الديوان مع أميره  
على قطع مسافة قصر فأكثر من أى جهة يقصدها وان لم يقصد بالذمام عينا فنقصه جهة

الضعيد وقصد قطع مسافة القصر في تلك الجهة جازله القصر فالهائم الذي لا يدري أين يتوجه والطالب الغريم أو أبق قاصدا أنه متى وجد مطلوبه رجع ولومن دون مسافة القصر يمنع عليهم ما القصر ولو طال سفرهما جدا لعدم قصدهما قطع تلك المسافة ابتداء فلو وجد ذلك الطالب مطلوبه وعزم على الرجوع إلى ما سافر منه جازله القصر بعدم مفارقتة موضع حصوله على مطلوبه ان كان بين ذلك الموضع وما قصد الرجوع إليه مسافة قصر فأكثر والأفلا ومثله الهائم اذا قصد الرجوع إلى موضع اقامته فلو قصد ذلك الطالب قطع مسافة قصر أو أكثر من جهة معينة وعدم أنه لا يجد مطلوبه في أقل منها قصر ولو قصد الطالب المذكور مسافة القصر ونوى أنه ان وجد مطلوبه رجع ولودون مسافة القصر نظرا ان نوى ذلك قبل مفارقتة ما بعد مفارقتة مسافر لم يترخص لأنه غير النية قبل انعقاد حكم السفر وان نواه بعد مفارقتة فبقية وجهان أحدهما لا يترخص وثانيهما يترخص مالم يجد في أقل من مدة السفر فان وجد في أقل منها صار تيمنا وهو الاصح لان سبب الرخصة الذي هو السفر قد انقضى فيستتر حكمه إلى أن يوجد ما غير النية ولو نوى الخروج إلى مسافة القصر وتلبس بالسفر ثم نوى الإقامة في بلد وسط المسافة ثم سافر فبقية تفصيل فان كان من مبدل سفره من موضع اقامته إلى المقصد الثاني مسافة قصر ترخص جزما إلى أن يبلغه وان كان أقل فبقية وجهان أحدهما لا وهو مذهب الحنفية وثانيهما أنه يترخص مالم يدخله وهو الاصح وقوله ان بشرط أن يكون مستقلا الخ احترازا اذا انتفى الاستقلال فان كان المسافر تابع لغيره كأن كان عبدا أو زوجة أو جنديا متبنا في الدوان لا منطلقا مع متبوعهم من سيد أو زوج أو أمير الجيش فلا عبرة بقصدهم قطع مسافة القصر لانهم لا غية بل المدار في جواز الترخص على أحد أمرين أحدهما علمهم بان متبوعهم يقصد قطع مسافة القصر فأكثر والثاني بلوغهم المسافة بالفعل فان علموا أن متبوعهم يقصد قطع المسافة فأكثر جازلهم الترخص ابتداء إلى أن ينتهي السفر وان لم يترخص متبوعهم وان لم يعلموا ذلك فلا يجوز لهم الترخص ابتداء إلى أن يبلغوا مسافة القصر فان بلغوها جازلهم الترخص من حين بلوغها إلى أن ينتهي السفر ومثل علمهم بقصد متبوعهم علمهم بترخص متبوعهم العالم بشروط الترخص فيجوز لهم الترخص حينئذ ابتداء على الأوجه وان لم يجاوزوا مسافة القصر ولو علموا أن متبوعهم يقصد مسافة القصر لكن عزموا على الهرب متى وجدوا فرصة أو على الرجوع ان زال مانعه في أي وقت كان ولومن دون مسافة القصر فليس لهم الترخص من ابتداء السفر إلى أن يبلغوا مسافة القصر فيجوز لهم الترخص بعد بلوغها لانه حينئذ وجد سبب الرخصة فلم يؤثر فيه قصد قطعه قبل وجوده وهو الوجه ولوأعد المتبوع اسفروا عدة كبيرة لا تكون بحسب العادة الاسفروا ويل وعلم التابع ذلك الأعداد فهي ينزل ذلك منزلة علمهم بقصد مسافة القصر فأكثر وألا وجهان أحدهما لا فلا يترخص التابع قبل بلوغ مسافة القصر وثانيهما نعم واختاره الاذري واستوجهه ابن قاسم حيث ظن التابع بهذه القرينة طول السفر لانه حينئذ من باب الاجتهاد وهو كافي والتيقن غير معتبر هنا اه قلت وعلى هذا لو كانت عادة المتبوع أن لا يسافر الا إلى مسافة قصر

قصد إلى غير الظاهر لا يقبل ولو صرح المتكلم بأنه غرضه كالحلف لا يابا كل طعاما وقصد تخصيص طعام فانه لا يقبل ويبحث بأي طعام بخلاف تخصيص يوم فيما لو حلف لا يكلمه يوم يقدم فلان اذا خصه بيباض انار فانه يقبل لأن يوم وان كان يستعمل عاما في الزمن الآن المعنى الذي قصد إليه تحقيق فيقبل لعدم مخالفتة الظاهر ولما ساعد اللفظ عليه وكلا أراد بيع شي فساومه من أراد شراءه بعشرة خلف البائع انه لا يبيعه بعشرة ثم باع بتسعة لا يبحث لانه وان كان غرضه الزيادة لكن المالم يساعد عليه اللفظ لم تعتبر وقد نصوا في غرض الواقف بخصوصه على عدم اعتباره اذا لم يساعد عليه اللفظ كما نقل

ذلك العلامة ابن

عابد بن وغيره في

الوقوف هذاني

الغرض مطلقا

أما غرض الوقوف

في تخصيص العام

فحكمه حكم النص

العام الذي يرد عن

الشارع صلوات

الله وسلامه عليه

لانهم نصوا على أن

شرط الوقوف كنص

الشارع في العموم

والتخصيص وغير

ذلك من الاحكام

وقد نص الاصوليون

على أن الذي يخرج

بعض أفراد العام

من حكمه إما لفظ

غير مستقل كالشرط

والاستثناء والغاية

ولا يكون الامتصلا

أو لفظ مستقل أي

بالإفادة متصل به

أو غير متصل ويكون

الخراج بالمستقل

الغير المتصل نسخا

لاختصاصه وإما غير

لفظ كالعلم في مثل

خلق كل شيء لضرورة

حكمه بخروج

البارئ جل شأنه من

العام أو المحس أي

العقل بواسطة كما

في أو ثبت من كل

فأكثر وعلم التابع هذه العادة وسافر المتبوع فالتظاهر على ما اختاره الأذرع واستوجهه ابن  
فلم جواز الترخيص للتابع والله أعلم

وعند الحنفية العبرة بنية المتبوع سقرا وإقامة كالسيد والزوجة دون التابع كالعبد والزوجة وإن  
لم يعلم التابع مقصد المتبوع لكن التابع يبنى على الأصل حتى يعلم حال المتبوع سقرا وإقامة  
والجندی غير المثلث في الديوان بأن كان متطوعا مستقلا وقصده معتبرا فإنه ليس تحت قهر  
الأمير بل هو أمير نفسه فإذا قصد مسافة القصر فأكثر ترخص من ابتداء سفره وإن لم يعلم قصد  
أمير الجيش ولم يجاوز مسافة القصر ولو نوى السفر إلى موضع دون مسافة القصر ثم نوى في أثناء  
السفر مجاوزته إلى موضع هو مسافة قصر فأكثر فإنه ابتداء سفره من موضع غير النية في ترخص  
أن كان بين ذلك الموضع والمقصد الثاني مسافة قصر والأفلا ولو خرج إلى سفر طويل وقصد  
أن يقيم في كل مرحلة مدة تقطع السفر لم يترخص لأن كل مرحلة سفر مستقل ولو سافر قاصدا  
مسافة قصر ثم بدله في أثناء سفره أن يرجع إلى ما سافر منه فنوى الرجوع إليه وكان مستقلا  
لاتابعه وكان ما كئلا سار فيه تفصيل فإن كان ما نوى الرجوع إليه وطنه انقطع سفره بمجرد  
نيته الرجوع إليه سواء نوى الرجوع إليه الإقامة فيه أم لا فلا يترخص مادام في موضع نيته  
حتى يفارقه فإن فارقته جازله الترخيص أن كان بين موضع نيته وطنه الذي نوى الرجوع  
إليه مسافة قصر فأكثر وسافر إلى ما نوى أو غير النية واستمر مسافرا إلى مقصده ابتداء  
وكان الباقي مسافة قصر فأكثر وسافر إلى جهة أخرى بالقياس المذكور والأفلا لأن رجوعه يعتبر  
سفرا جديدا وإن كان ما نوى الرجوع إليه غير وطنه فإن نوى الرجوع إليه إقامته به مدة  
تقطع السفر أو مطلقا فحكمه كالوطن في أن السفر ينقطع بمجرد النية ولا يترخص مادام في موضع  
النية حتى يجاوزه فبعد مجاوزته يترخص أن كان بين موضع نيته والموضع الذي نوى  
الرجوع إليه مسافة قصر فأكثر والأفلا فإن لم ينو الرجوع إليه الإقامة المذكورة فلا ينقطع  
سفره وإن لم يكن مستقلا بأن كان تابعا ولم يكن ما كئلا ما نوى الرجوع وهو سائر فلا عبرة بذلك  
النية فلا ينقطع به السفر ويبقى حكمه فيجوز الترخيص حينئذ هذا حكم نية الرجوع أثناء السفر  
فإن رجع بالفعل من غير أن تسبق منه نية الرجوع فلا يخلو إما أن يرجع من مسافة القصر  
أو من دونها وعلى كل إما أن يرجع إلى وطنه أو إلى غيره فهذه صور أربع وحكمها أن الرجوع  
أن كان من مسافة القصر فلا ينقطع السفر بالشروع فيه بل يكون حكم السفر باقيا مدة رجوعه  
في ترخص في تلك المدة ثم إن كان رجوعه إلى وطنه ترخص إلى أن يبلغ ما شرطت مجاوزته  
للسافر فإن بلغه امتنع عليه الترخيص لأنه أسفره فإن كان رجوعه إلى غير وطنه فإن نوى  
قبل بلوغه إقامته به مطلقا أو مدة تقطع السفر والحال أنه مستقل فحكمه حكم الرجوع إلى  
الوطن وإن لم ينو الإقامة المذكورة استمر سفره في ترخص مدة رجوعه وبإدخاله إليه وبعد  
دخوله ومدة مكثه فيه ما لم يتم مدة تقطع السفر فإن أتته فلا يترخص لانقطاع سفره بذلك  
الإقامة وإن كان رجوعه من مسافة القصر فإن كان إلى وطنه انتهى سفره وبشروعه في  
الرجوع فلا يترخص مدة رجوعه وإن كان إلى غير وطنه فإن نوى رجوعه إقامته به مطلقا

شيء للشاهد مدة أو  
العادة كما في لو حلف  
لأب كل رأسا فان  
رأسا نكرة في سياق  
النفي فيكون عاما  
ولكنه يقع على  
الرأس المتعارف  
أكاه ويكس في  
التناير ويبيع وان  
كان يستعمل عرفا  
في رأس كل حيوان  
الا أنه مخصص  
بالمعتاد لانه معلوم  
أن عومه غدير  
مراد اذا يدخل فيه  
رأس الجراد  
والعصفور أو كون  
بعض الافراد ناقصا  
في معنى العام  
فيعمل اللفظ على  
غيره كما في كل مملوك  
لا يقع على ناقص  
الملك كالمكاتب .  
واما كون بعض  
الافراد زائدا  
كالفاكهة لا تشمل  
العنب . والعام في  
كلها حجة فيما بقي  
غير أنه عند  
التخصيص باللفظ  
المستقل يكون  
حجة فيه شبهة كالعام  
قبل التخصيص  
عند الشافعية

أو مدة تقطع السفر انتهى سفره بشروعه فلا يترخص كما مر في الرجوع الى الوطن . وقبل  
في الرجوع الى الوطن لا ينقطع سفره بشروعه في الرجوع بل بدخوله الوطن فيترخص مدة  
الرجوع حتى يدخله وهذا الوجه ذكره القاضي أبو المكارم في العدة حيث قال يجوز له القصر  
في طريق البلد اذا هبوا ما ياما لم يدخل البلد فاذا دخل لا يقصر اه وان لم ينجر رجوعه الى  
غير وطنه الاقامة لا مطلقا ولا مدة تقطع السفر لم ينقطع سفره مطلقا لا بشروعه في الرجوع  
اليه ولا بوصوله اليه ولا بدخوله فيه مالم يقم المدة التي تقطع السفر سواء سبقت اقامته فيه قبل  
سفره الذي يرجع منه اليه أم لا فيترخص في مدة رجوعه اليه ومدة مكثه فيه مالم يقم مدة تقطع  
السفر والا فلا يترخص لانتهاء السفر بالاقامة المذكورة وفي قول أنه اذا سبقت له اقامة بذلك  
الموضع الذي يرجع اليه من سفره قبل ذلك السفر الذي يرجع منه اليه لا يترخص وهو مذهب  
السادة المالكية فعندهم اذا رجع الى بلد كان مقيما به انقطع سفره بمجرد دخوله وان لم ينو  
الاقامة به كما اذا رجع الى بلده ووطنه

وعند الحنفية الاوطان ثلاثة وطن أصلي وهو مولد الانسان أو موضع تأهل به ومن قصده  
التعبش به لا الارتحال ولو تزوج المسافر في بلد لم ينو الاقامة فيه قيل يصير مقيما وقيل لا ووطن  
اقامة وهو ما ينوي الاقامة فيه خمسة عشر يوما فاعدا على أن يسافر بعد ذلك ووطن سكني  
وهو ما ينوي الاقامة به أقل من خمسة عشر يوما والمحققون على عدم اعتبار الثالث لانه بوصف  
السفر فيه كالمفارقة ولذا تركه صاحب الهداية والوطن الاصلي لا ينتقض بالا لانتقال عنه  
واستيطان آخر كما قلنا لا بالسفر ولا بوطن الاقامة ووطن الاقامة ينتقض بالوطن الاصلي ووطن  
الاقامة والسفر وتقدم السفر ليس بشرط اثبوت الاصلي وهل هو شرط لثبوت وطن الاقامة  
عن محمد بن روايتان في رواية لا يشترط كما هو ظاهر الرواية وفي أخرى انما يصير الوطن وطن  
اقامة بشرط ان يتقدمه سفر ويكون بينه وبين ما صار اليه منه مدة سفر حتى لو خرج من مصره  
لأنه قد السفر فوصل الى قرية ونوى الاقامة بها خمسة عشر يوما لا يصير تلك القرية وطن اقامة وان  
كان بينهما مدة سفر لم تقدم السفر وكذا اذا قصد مسيرة سفر وخرج فلما وصل الى قرية  
منسحب من وطنه دون مدة السفر ثم نوى الاقامة بها خمسة عشر يوما لا يصير مقيما ولا يصير تلك  
القرية وطن اقامة والتخير يرجع على الروايتين في شرح الزيادات بغدادى وكوفي خرجا من وطنهما  
يريدان قصر ابن هبيرة ليقميا به خمسة عشر يومين وكوفة وبغداد خمسة مراحل والقصر من نصف  
ذلك فلما قدما من جازمة الى الكوفة ليقميا بها يوما ثم رجعا الى بغداد فاتفقا بيمين الصلاة بها  
الى الكوفة لان خروجهما من وطنهما الى القصر ليس سفرا وكذا من القصر الى الكوفة فبقيا  
مقيمين الى الكوفة فان خرجا من الكوفة الى بغداد بقصران الصلاة وان قصد المروء على  
القصر لانهم ما قصدوا بغداد وليس لهما وطن أما الكوفي فلا لأن وطنه بالكوفة ينتقض وطن  
القصر وأما البغدادى فعلى رواية الحسن يتم الصلاة وعلى رواية هذا الكتاب «يعنى الزيادات»  
بقصر وجه رواية الحسن أن وطن البغدادى بالقصر صحيح لانه نوى الاقامة في موضعهها ولم  
يوجد ما ينقضها وقيام وطنه بالقصر يمنع تحقق السفر وجه رواية هذا الكتاب أن وطن



وبذا نعلم أن غرض  
الواقف يصلح مخصصا  
وليكن لا بد أن  
يؤيد بشيء مما ذكر  
من لفظ أو عادة  
أو غيرهما  
أما إذا لم يكن مؤيدا  
به فلا يقبل ولا  
يكون مخصصا  
وكيف كان غرض  
الواقف بديها  
عنده من فهم غرض  
الواقف بمجرد  
استبعاد أن يكون  
غرض الواقف أن  
يستحق الشخص  
إذا مات أبوه قبل  
الاستحقاق نصيبا  
زائدا عما إذا مات  
أبوه بعد الاستحقاق  
ولم يستبعد ما إذا  
أنشأ الواقف وقفه  
على نفسه ثم على  
أولاده الثلاثة ثم من  
بعد كل على أولاده  
إلى آخر الشروط  
السابق بيانها ثم مات  
أحد الأولاد الثلاثة  
قبل الاستحقاق عن  
ولده مات الواقف  
عن ولديه وابن ابنه  
الذي مات قبل  
الاستحقاق ثم مات  
أحد الولدين  
عقبهما ثم مات

الإقامة لا يكون إلا بعد تقديم السفر لان الإقامة من المقيم لغو ولم يوجد تقديم السفر فلم يصح  
وطنه بالقصر فصار مسافرا إلى بغداد اهـ ورواية الحسن تبين أن السفر الناقض لوطن الإقامة  
ما ليس فيه مرور على وطن الإقامة أو ما يكون المروء فيه به بعد مدة السفر ومثاله في دارنا  
قاهري خرج إلى بلبيس فنوى الإقامة بهم خمسة عشر ثم خرج منها إلى الصالحية فلما دخلها  
بداه أن يرجع إلى القاهرة ويعبر ببلبيس فعلى رواية اشتراط السفر لوطن الإقامة يقصر إلى  
القاهرة وعلى الأخرى يتم ومثاله انتقاض وطن الإقامة بمثله يبين ما قلنا أيضا وهو ما ذكره  
من خراساني قدم الكوفة ونوى الإقامة بهم أشهر ثم خرج منها إلى الحيرة ونوى الإقامة بهم خمسة  
عشر يوما ثم خرج من الحيرة يريد العود إلى خراسان ومثاله الكوفة فإنه يصلي ركعتين لأن وطنه  
بالكوفة كان وطن الإقامة وقد انتقض بوطنه بالحيرة لانه وطن إقامة مثله وكذلك وطنه بالحيرة  
انتقض بالسفر لانه وطن الإقامة فكما خرج من الحيرة على قصد خراسان صار مسافرا ولا وطن له في  
موضع فيصل ركعتين حتى يدخل خراسان وإن لم يكن نوى الإقامة بالحيرة خمسة عشر يوما ثم  
الصلاة بالكوفة لأن وطنه بالكوفة لم يبطل بالخروج إلى الحيرة لانه ليس بوطن مثله ولا سفر  
فيبقى وطنه بالكوفة كما كان ولو أن الخراساني ارتحل من الكوفة يريد مكة تقبل أن يسير  
ثلاثة أيام ثم كره حاجة بالكوفة فعاد فإنه يقصر لأن وطنه بالكوفة يبطل بالسفر بخلاف ما لو  
عزم على العود إلى الوطن الأصلي فإنه إذا لم يكن بين هذا الموضع الذي بلغ إليه ووطنه مسيرة  
سفر يصير مقيما وإن كان بينهما مدة سفر لا يصير مقيما فيقصر حتى يدخل وطنه لأن العزم  
في الوجه الأول ترك السفر فبنيته الإقامة قبل استحكام السفر على ما تقدم وفي الوجه الثاني ترك  
السفر إلى جهة وقصده إلى جهة أخرى فيبقى مسافرا كما كان وفي النوادر يخرج من مصره مسافرا  
ثم افتتح الصلاة فسقطت عنه حدث فلم يجد الماء فنوى أن يدخل مصره وهو قريب صار مقيما من  
ساعته دخل مصره أو لم يدخل لأن قصد الدخول تركه للسفر فحصلت النية مقارنة للفعل فصحت  
فإذا دخله صلى أربعين فان علم قبل أن يدخله أن الماء أمامه فمشى إليه فتوضأ صلى أربعين أيضا لانه  
بالنية صار مقيما بالمشى بعد ذلك في الصلاة أمامه لا يصير مسافرا في حق تلك الصلاة وإن قارنت  
النية فعل السفر حقيقة لانه لو جعل مسافرا فسدت لأن السفر يمنع عنه حرمة الصلاة بخلاف  
الإقامة لانه ترك السفر وحرمة الصلاة لا تمنعه عنه فلو تكلم حين علم أن الماء أمامه أو أفسد  
الصلاة بفسد ثم وجد الماء فتوضأ أن وجدته في مكانه صلى أربعين وإن مشى أمامه حتى وجدته  
صلى ركعتين لانه صار مسافرا نائبا بالمشى بنية السفر خارج الصلاة بخلاف المشى في حرمة  
الصلاة اهـ فتح القدير بحروفه  
وعند السادة المالكية إذا رجع من دون مسافة القصر إلى وطنه أو مكان سبق له فيه إقامة  
بعد عزمه على سفر مسافة القصر وانفصله عن وطنه مثلا ولو الحاجة نسبه إليه لا يقصر لان  
رجوعه يعتبر سفرًا بنفسه وعودون مسافة القصر فيمتنع القصر حينئذ وفي قول لابن  
المباشر أنه إذا رجع من دون مسافة القصر لشيء نسبه في وطنه مثلا لا يقصر مدة رجوعه  
لانه لم يرض سفره ما لم يدخل وطنه مثلا ولا افلاشك في إقامته اهـ

ثالث الاولاد عن  
ولده فانه على رأى  
من يدعى فهم  
غرض الواقف يكون  
التقسيم لابن الابن  
الذى مات قبل  
الاستحقاق الثالث  
يستقل به هو و فرعه  
من بعده وابن الابن  
الذى مات أخيرا  
بعد الاستحقاق  
الثلاثان يستقل به  
هو و فرعه الى ما شاء  
الله مع أن الولدين  
هما بالنسبة للواقف  
من جهة الدرجة  
النسبية والقرب  
سواء ولم يتميز  
أحد هـ ما عن  
الآخر في شئ اللهم  
الا ان كان ابن  
الابن الذى مات  
أبوه قبل الاستحقاق  
قد فضل من الواقف  
بترقيته الى درجة  
أعلى من درجته  
ومع ذلك كان  
نصيبه نصف نصيب  
ابن عمه ويستمر هذا  
النصيب بهذا  
الترتيب في فرع  
كل واحد الى  
انقراض فرع  
أحدهما . اتنا  
نرى أن هذا بعد

فحصل في مذهب الشافعية أن نية الرجوع الى الوطن بقيد الاستقلال والمكث تقطع السفر  
مطلقا من حين النية فلا يقصر مادام في الموضع الذى نوى فيه الرجوع فاذا جاوزه ففسر جديد فان  
كانت المسافة مسافة قصر قصر سواء رجع كما نوى أو غير النية الى مقصده الاول أو الى جهة  
أخرى والا فلا يقصر . ومثله نيته الرجوع الى غير وطنه بقيد الاستقلال والمكث فان نوى  
برجوعه اليه اقامة تقطع السفر فلا يترخص مادام في موضع النية حتى يجاوزه فان جاوزه ففسر  
جديد حكمه ما تقدم بتفصيله وتعميمه فان اتفق الاستقلال والمكث فتلك النية لا غية فلا تقطع  
السفر سواء نوى الرجوع الى الوطن أو الى غيره فلا يمنع عليه الترخص مع تلك النية . وكذا لو نوى  
الرجوع الى غير الوطن ولم ينو الاقامة القاطعة للسفر فلا يمنع عليه الترخص سواء في محل النية  
أو في مدة السفر بعده مفارقتها . وأن رجوعه في أثناء سفره من غير نية ان كان من مسافة قصر فلا  
ينتهي به السفر فيترخص مدة رجوعه . ثم ان كان رجوعه الى وطنه انتهى سفره ببلوغه ما شرط  
مجاورته للمسافر من الوطن . وان كان الى غير وطنه فان نوى قبل بلوغه اليه وهو مستقل اقامة به  
قاطعة للسفر انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاورته للمسافر منه وان لم ينوها فلا ينتهى سفره ببلوغه  
ما ذكره الترخص مدة مكثه فيه مالم يقم مدة تقطع السفر والا فلا يترخص بعدها مادام فيه  
وان كان من دون مسافة القصر فان كان الى وطنه مطلقا أو الى غيره ونوى برجوعه اليه اقامة  
به قاطعة للسفر انتهى سفره بمجرد دخوله في الرجوع فلا يترخص مدة الرجوع . وان كان الى  
غيره ولم ينو الاقامة المذكورة به فلا ينتهى سفره أصلا سواء سبق له اقامة بذلك الموضع قبل  
سفره الذى يرجع في أثناءه اليه أم لا فله الترخص مدة الرجوع اليه وبعد وصوله اليه ومدة  
مكثه فيه مالم يقم مدة الاقامة المذكورة والا فلا يترخص لانتهاء السفر بالاقامة المذكورة هذا  
فان لم يرجع ولم ينو الرجوع بل استمر مسافرا الى مقصده حتى وصله فان كان ذلك المقصد  
وطنه انتهى سفره بمجرد وصوله الى ما شرط مجاورته ابتداء . وان لم يكن وطنه فان نوى قبل  
دخوله اليه وهو مستقل اقامة به قاطعة للسفر انتهى سفره بمجرد وصوله الى ذلك سواء كان  
صالحا لا اقامة أم لا . وفي قول اذا كان غير صالح لا اقامة فلا ينقطع السفر بنيتها فيه فله الترخص  
فيه وبه قال أبو حنيفة . وان نواها عند وصوله الى غير وطنه أو بعده انتهى سفره بمجرد نيته  
بشرط الاستقلال والمكث فيهما . وان لم ينو الاقامة المذكورة به فلا ينتهى سفره بوصوله اليه  
بل له الترخص في ذلك الموضع مالم يقم مدة الاقامة القاطعة للسفر والا فلا يترخص لانتهاء  
سفره بالاقامة المذكورة

فتلخص مما ذكر أن نيته الاقامة المذكورة بوضع غير وطنه تؤثر في السفر اذا وصله بشرط  
الاستقلال فقط ان كانت تلك النية قبل وصوله اليه وبشرط الاستقلال والمكث ان كانت  
تلك النية عند الوصول أو بعده . وأن نيته اقامة غير قاطعة للسفر لا تؤثر مطلقا وأن اقامته المدة  
القاطعة للسفر عند عدم نيتها قاطعة للسفر فلا يترخص بعدها . هذا اذا كانت الاقامة لغير حاجة  
أو لحاجة علم عدم انقضائها في تلك المدة سواء علم انقضائها بعدها أم لا . فان لم يعلم عدم انقضائها  
فيما لم توقع انقضائها كل وقت من أول دخوله في ذلك المقصد الذى هو غير وطنه وعزم على

بـكثير مما  
استبعده من  
ادعى ظهور غرض  
الواقف وجعله  
مخصصاً للعام  
وليت شعري من أين  
يعلم غرض الواقف  
الذي لم يدل عليه  
دليل مع أن دعوى  
التخصيص بالغرض  
تحتاج الى اثبات  
غرض الواقف بما  
لا يعتبره الشك وان  
تصور انما هم ما  
كانت لا يمكن أن  
يحكم بأنهم مطابقة  
وموافقة لغرض  
الواقفين لاننا لا يمكننا  
أن نفهم أي فرق  
بين أن يموت أحد  
الاخوة الثلاثة عقماً  
قبل اخوته المشاركين  
له في الدرجة فيقسم  
نصيبه عليهم ما وأن  
يموت أحدهم عن  
فرع ثم يموت العقيم  
فيختص أخوه الثالث  
بنصيبه ثم يستمر  
في فرعه في صورة  
ما اذ لم تنقض القصة  
بعد تلك الطبقة  
فالاخوة سواء ولم يكن  
في ذهن الواقف أن  
يفضل واحداً من  
أولاده بخصوصه بل

الرجل عقب قضائها أقصر ثمانية عشر يوماً غير يومي الدخول والخروج وفي قول بقصر أبداً ما دام على عزم الرجل عقب قضائها وبه قال الأئمة الثلاثة والمزني وفي قول عندنا لا يقصر فيما زاد عن أربعة أيام مطلقاً ثم إنه لا فرق في الحاجة التي يقيم المسافر لاجلها بين أن تكون قتلاً وأن تكون غيره فالحارب وغيره في هذا الحكم سواء على التفصيل بين علم عدم الانقضاء في تلك المدة وتوقع الانقضاء كل وقت من أول دخوله مقصده مع عزمه على الرجول عقب الانقضاء وبعضهم خص هذا التفصيل بالحارب دون غيره من ذوى الحاجات فغير الحارب لا يترخص فيما زاد على الأربعة أيام مطلقاً على هذا القول وفي الحارب قول بأنه يترخص أبداً ولو علم عدم انقضاء القتال في المدة التي تقطع السفر وقول بأنه يترخص الى ثمانية عشر يوماً ولو علم ذلك وعن بعضهم اجراء الخلاف في منع القصر فيما زاد على الأربعة أيام وجواز فيه الى ثمانية عشر يوماً أو أبداً في غير الحارب أيضاً من ذوى الحاجات التي علم عدم انقضائها في الأربعة أيام

السابع مجاوزة ما يسمى بمجاوزة مسافر وهو السور المختص ببلده ان كان له سور سواء كان محيطاً بجميع بلده أو موجوداً في جهة سفره مقصده فقط فهو المعتبر وان كان بعده خندق أو عمران اتصل به أو كان داخله خراباً أو فضاء فاصلاً بينه وبين العمران الذي في داخله فالسافر من جهة السور يترخص بعدم مفارقه وان لم يجاوز العمران الخارج عنه وان اتصل به لانه بعد مسافراً حينئذ حيث لا يشترط مجاوزته مع وجود السور ومثله المقابر الخارجة عن السور ولو اتصلت به وفي قول للروزي أنه يشترط في صحة الترخيص للسافر مجاوزة ما ذكر من العمران والمقابر المتصلة به ووجه الأول بان ما كان خارج السور لا يعد من البلد ألا ترى أنه يقال مدرسة كذا خارج البلد ووجه الثاني بانها من مواضع الإقامة المعدودة من البلد ومضافاتها فالحكم بها وهذا القول الثاني أو وفق بكلام الشافعي فإنه قال في المختصر فان نوى القصر فلا يقصر حتى يفارق المنازل ان كان حاضراً فلم يعتبر السور وانما اعتبر مفارقة المنازل والى هذا ذهب الأئمة الثلاثة فالمعتبر عندهم في السفر مجاوزة العمران ولو لمع وجود السور لانه غير معتبر عندهم كالقول الثاني عندنا بخلافه على القول الاول فالسور ولو تعدد هو المعتبر بشرط اختصاصه ببلد المسافر فان لم يوجد أصلاً أو وجد لا في جهة مقصده أو فيها لكنه غير مختص ببلده بأن كان لقري متفاصلاً أحاط بها ذلك السور اشترط مجاوزة القنطرة أي بوابة البلدان وجدت في جهة مقصده ولا يشترط مجاوزة العمران بعدها على القول الاول في السور فان لم توجد القنطرة اشترط مجاوزة الخندق أي الخليج المحيط ولو بجانب من البلد وان لم يكن فيه ماء فالسافر من جهة الخندق لا يترخص الا بعد مجاوزته وان لم يجاوز العمران بعده على القول الاول في السور فان لم يوجد الخندق اشترط مجاوزة جميع عمران البلد من جهة مقصده ان لم يوجد بعده خراب فان وجد خراب فان لم يبق أصول حيطانه أو بقيت لكنه هجر بالتعويض على العمران أو بالتخاذه من أراضٍ فلا يشترط مجاوزته بل المعتبر العمران وان بقيت أصول حيطانه ولم يجر بالتعويض على العمران ولا بالتخاذه من أراضٍ ففي اشتراط مجاوزته وجهان أحدهما يشترط مجاوزته لانه مضاف للبلد ومن توابعه فله

ان مسئلة التفضيل  
في الشخص وفي  
فرعه انما تأتي بطريق  
الصدقة وليس موت  
الشخص قبل الآخر  
انما أوجباة حتى  
تكون وفاته سببا  
لنقص نصيب فرعه  
عن فرع أخيه  
المستوى معه عند  
الواقف وعلى هذا  
بقي العموم في  
نص الشارع ألا  
ترى أنه قد جاء النص  
عاما وبقي على عمومته  
ولم يخص بمائظنه  
العقل قربا من غير  
أن يكون مستندا  
الى دليل حيث جاء  
في باب التوريث  
أنه اذا ماتت امرأة  
عن زوجها النصف  
وعن أخين لام  
لها الثلث وأم لها  
السدس وأخ شقيق  
لا يستحق شيئا مع أنه  
يشارك أخيه من  
من جهة أنه أخ لام  
وكانت زيادة القرب  
للموت في مانعة لهم من  
أخذه نصيبا وكذا اذا  
ماتت امرأة عن زوج  
له النصف وأخت  
شقيقة لها النصف

حكمه وهو الاوجه والثاني لا يشترط فعله متى جاوز المسافر العرمان جازله الترخص ولو قبل  
مجاوزه ذلك الخراب وفي البساتين المتصلة بالعرمان وكذا المزارع المحيطة المتصلة بالعرمان أقوال  
ثلاثة الاول الخاقاها بالعرمان فيشترط مجاوزتها أيضا مطلقا وحدث بها دور تسكن في بعض  
فصول السنة أم لا وهذا القول محكي عن بعض الاصحاب حيث قال يشترط مجاوزة البساتين  
والمزارع المضافة للبلد الثاني لا يشترط مطلقا وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه والثالث  
التقصيل بين كونها مشتملة على ذلك أولا فيشترط مجاوزتها في الحالة الاولى دون الثانية  
وهو الاصح واليه ذهب المالكية وفي المقابر ومطرح الرماذ ومذهب الصبيان المتصلة بالعرمان  
قولان أحدهما اشترط مجاوزتها الخاقاها بالعرمان وهو ما يحسنه الاذري وهو مذهب  
الحنفية لكنه لا يشترط عندهم الاتصال بل الشرط أن لا يفصل بينها وبين البلد بمزارع وأن  
يكون بينهما وبين البلد دون غلوة والثاني لا يشترط مجاوزتها ولا تلحق بالعرمان فهي كالمزارع  
في أنها لا تتخذ للإقامة وأيد هذا القول في شرح العباب والقرية في ذلك كله كالبلد لكن اعتبر  
في الوجه مجاوزة البساتين والمزارع المحيطة ولما لم يجرى مجاوزة البساتين اذا كانت  
محويطة دون غير المحويطة ودون المزارع مطلقا محويطة أو غير محويطة والعراقيون من أصحابنا  
لم يشترطوا مجاوزتها في البلد فالبلد والقرية في هذا الحكم سواء وهو مذهب الحنفية والقرى  
المجموعة كالواحدة ان اتصلت في البنيان ولم تختص كل واحدة منها بسور فالسافر من إحداها  
يشترط في حقه مجاوزة جميع عمران تلك القرى من جهة مقصده فان اختص كل بسور فلكل  
قرية حكم على حدة فالسافر من كل يشترط في حقه مجاوزة سور قرية فقط وان لم يختص  
كل بسور ووجد انفصال كل قرية عن الأخرى فلكل قرية حكم على حدة فالسافر من إحداها  
يعتبر في حقه مجاوزة عمران قرية فقط هذا اذا وجد الانفصال مع بعد كل قرية عن الأخرى  
وكذا مع القرب لاجتماع القرب جديا فهو جهان أحدهما تنزيل ذلك القرب منزلة  
الاتصال وهو مرجوح فعليه يشترط مجاوزة الجميع والثاني اعتبار كل قرية على حدة ولو جود  
الانفصال المانع من ذلك التنزيل وهو الراجح هذا حكم المقيم بالقرى والبلدان  
وأما المقيم بالصهارى فالمعتبر في حقه مجاوزة بقعة حلته المقيمة هو جهان المذوبة اليه فان  
كان مقيما بواد وسافر في عرضه اشترط في حقه مجاوزة ذلك العرض كمنص عليه الشافعي من  
غير تقييد باعتدال لكن قيده الاصحاب بما اذا اعتدل اتساعه بخلاف ما اذا أفرط في السعة  
فالمعتبر مجاوزة حله وما ينسب اليه أو الحالة التي هو منها وما ينسب اليها ولا يشترط مجاوزة جميع  
العرض المذكو كور كالطول مطلقا وأجرى القاضي أبو الطيب كلام الشافعي على إطلاقه من  
اشترط مجاوزة جميع العرض مطلقا ولو أفرط في السعة وجانب الوادي كالسور في حقه فلا بد  
من مجاوزتها

وان كان مقيما في ربة فلا بد من الهبوط منها أو في عدة فلا بد من الصعود منها وهذا عند  
الاعتدال كما في العرض وان كان مقيما مع قوم أهل خيام اشترط في حقه مفارقة الخيام بمجموعة  
أو متفرقة مادامت تعدد حلة واحدة فالخيام بمثابة الابنية في البلد والقرية وضابط التفرق

وأخت لاب لها

السدس تكملة الثلثين

فتقول التركة الى

ثمانية وعشرين فاذا

وجدت لاخت لاب أخ

لايت لاب معها منها

من الميراث وامتنع

هو كذلك فيكون

سبب المنع استحقاق

أخته شيأ في التركة

وهو لم يستحق وذلك

هو المسمى بالاخ

المشؤم في اصطلاح

الفرضيين وهما ليس

للعقل ولا لوهو بحال

لورود النص مهمما

خالف الظاهر أو

المبادر ولنا من

المشاهدة أن نقول

ان الواقفين عند

انشائهم شروط

أو فاقهم لم يستحضرو

في تخيلتهم ولم تحظر

بفكرتهم جميع

صور الاستحقاق

التي لا تدخل تحت

حد ولا حصر وانما

يستحضرون بعض

تلك الصور

ويضعون له من

الشروط ما يمكن

انطباقه عليه ولا

يمكننا أن نعرف

بالتحقيق الصور التي

الذي لا يؤثر أن يكون بحيث يجتمعون للسر في ناد واحد ويستعير بعضهم من بعض ويشترط مع مجاوزة ما ذكر مجاوزة مرافقها كطرح الرماد ولعل الصبيان والنساي ومعاطن الابل فانهم معدودة من جـ لـ لمواضعهم وحكي ابن كجب وجهه أنه لا يشترط في الساكن مع أهل الخيام مفارقة جميع الخيام بل مفارقة جهة ومذهب المالكية قريب من مذهب الشافعي وكذا الحنفية لكن عندهم إذا نزل أهل الخيام في محتطب يشترط مجاوزة محل الاحتطاب ما لم يتسع جدا وهكذا لو نزلوا على ما يشترط مجاوزته ما لم يكن غرا بعيد المنبع

§ الثامن عدم اقتدائه بعم ولو احتملا ولو لحظة أقل من تكبيرة كأن اقتدى به آخر صلاته وسلم الامام عقب تحريم المأموم أو في اثنا عشر والمراد بالمتهم من لزمه الاتعام لمالكونه مقيما اولئك بكونه مسافرا أو بالاعتعام فإذا اقتدى به مسافرا أو بالقصر لزمه الاتعام تبعاله وهو مذهب الحنابلة ومذهب المالكية أنه إذا اقتدى المسافر القاصر بعميم أو مافي حكمه وهو المسافر أقل من أربعة برز لم ذلك المقتدى الاتعام ان أدرك مع الامام ركعة والا قصر ما لم يدخل معه في الصلاة أو بالاعتعام والآن ثم أعادها مقصورة في الوقت ان بقي مسائرا والأعادها في الوقت نامة ومثل ما إذا أدرك مع الامام ركعة ما إذا أحدث الامام المقيم ولم يفعل المقتدى معه شيأ فاستخلف ذلك الامام ذلك المقتدى القاصر فانه يتم ومذهب الحنفية كذهب الشافعي في أن الاقتداء بالمقيم ولو في جزء صحيح موجب للاتعام على المقتدى لكن يشترط أن يكون تحريم المقتدى قبل خروج وقت الصلاة فلو اقتدى المسافر بالمقيم وكان تحريم المقتدى قبل خروج الوقت صحيح ووجب الاتعام تبع الامام للاتصال المغير وهو التبعية للمقيم بالسبب الذي هو الوقت فان اقتدى المسافر بالمقيم بعد الوقت فلا يصح لعدم اتصال المغير بالسبب لانقضائه وبين ان ذلك أن صلاة المسافر قابلة للاتعام مادام الوقت باقيا بان ينوي الإقامة أو بان يقتدى بعميم فيصير تبع الامام ويتم لبقاء السبب وهو الوقت أما اذا خرج الوقت فقد تقرر في ذمته ركعتين فلا يمكن اتعامها باقامة أو غيرها حتى انه يرضيها في بلد ركعتين فإذا اقتدى بعد الوقت بعميم سواء كان احرام ذلك المقيم في الوقت أو بعده لا يصح لما ذكر بخلاف ما إذا اقتدى به في الوقت فانه يتم لما ذكر ومرادهم بالمقيم ما قابل المسافر ثلاث مراحل لحكم المسافر أقل من ثلاث مراحل حكم المقيم في التفصيل المتقدم في المقتدى به اذا علم بحال الامام من كون سفره أقل من ثلاث مراحل وقولنا في أول الشرط ولو احتملا بان جهل حاله أو شك فيه أو ظنه مسافرا فتوى القصر فبان خلافه فانه يلزمه الاتعام عندهما وكذا عند الحنابلة وعند المالكية أن المسافر اذا اقتدى عن ظنه مسافرا فتوى القصر فبان مقيما أعاد أبدا لانه ان سلم من اثنين فقد خالف امامه نية وفعل وان أم فقد خالف امامه نية وخالف فعله نية نفسه فهي فاسدة على كل من الحالتين فيجب أعادتها أبدا وهذا يشك على ما تقدم من أنه اذا اقتدى قاصر بعم وأدرك ركعة وجب عليه الاتعام تبع الامام مع أن علة الفساد هنا وجوده فيما تقدم لانه في تلك في الاتعام مخالفة امامه نية ومخالفة فعله نية نفسه الآن يقال ما عناه مني على أن

نية العمدتضرر مخالفتها ولو للتابعة وتلك مبنية على القول بعدم ضرر مخالفة نية العدد للتابعة وان لم يتبين شيء فانه بعيدا بدلا لاحتساب حصول المخالفة المذكورة وقد حصل شك في الصحة فيحكم بالبطولان فوجبت الاعادة أبدا واذا بان موافقاصح ولا اعادة ولو اقتصد مسافر عن طئه مقيما فنوى الاتمام فبان مسافرا أو لم يتبين شيء أعاد أبدا ان قصر لمخالفة فعله لانيه نفسه وكذا ان أتم على ما فيه من البحث المذكور في شرح الشيخ عlish على متن الشيخ خليل وفي حاشية الشيخ العدوي على الحرشي مفهوم طئه مسافرا ما اذا شك في أن الامام مسافر أو مقيم ففيه تفصيل فان أحرم بما أحرم به الامام صححت ان ظهر انه مقيم وأتم معه والابطالت نظير ما اذا لم يتبين شيء بقي ما اذا لم يحرم بما أحرم به الامام بل أحرم بهامقصورة أو تامة وعلى كل لما ان يتبين ان صلاة الامام حضرية أو سفرية أو لم يتبين شيء فهذه صورست فليتنظر حكمها هذا فيما اذا كان الشاك مسافرا فان كان الشاك مقيما كان شاك مقيم في كون امامه مقيما أو مسافرا فنوى الاقتداء به فان نوى صلاة حضر صححت ان بان صلاة الامام حضرية وكذلك اسفرية وكذا ان لم يتبين شيء وان أحرم بما أحرم به الامام صححت أيضا ان يتبين أنه مقيم بخلاف ما اذا تبين انه مسافر أو لم يتبين شيء فتبطل اه

والحاصل على مذهب الشافعي أن المسافر اما أن يعلم حال امامه من اقامة أو سفرا ولا يعلم فان علم حال الامام فان علم أنه مقيم وجب عليه الاتمام ومثله ما اذا ظنه مقيما فنوى القصر لغت نيته وجب عليه الاتمام وصلاته منعقدة لان المسافر من أهل القصر بخلاف المقيم اذا نوى القصر لا تنعقد وصلاته لانه ليس من أهل القصر وان علمه أو ظنه مسافرا فله أن ينوى القصر ولا يلزمه الاتمام ان بان أنه قاصر ولا تنظر لهذا التردد لان الظاهر من حال الامام المسافر القصر وليس للنية شعرا تعلم به لانها من خفيات الامور فليس مقصرا في الاقتداء مع التردد ولو عرض للفتوى النواي للقصر التردد في نية الامام القصر في أثناء الصلاة فكذلك لا يلزم المأموم التردد الاتمام ولو شك في نية امامه القصر مع علمه بسفره فعلى قصره على قصر امامه بان قال في نيته ان قصر الامام قصرت والا تمت صلاته وكان تابعه الامامه قصرا واتماما وفي قول لا يصح التعليق ولو أفسد الامام صلاته أو فسدت ثم قال كنت نويت القصر جاز للمأموم القصر أو قال كنت نويت الاتمام لزم المأموم الاتمام وان انصرف بعد الفساد أو الفساد لم يظهر للمأموم ما نواه فوجهان حكاهما أصحابنا العراقيون أظهرهما لزوم الاتمام وبه قال أبو اسحق لانه شك في عدد ما يلزمه من الركعات فأخذنا باليقين والثاني وبه قال ابن سريج له انه قصر لانه افتتح الصلاة بنية القصر خلف من الظاهر من حاله القصر

وان لم يعلم المأموم المسافر حال امامه من اقامة أو سفرا ولا ظن ذلك بل كان شاك فيه لزمه الاتمام وان بان مسافرا قاصرا لانه شرع في الصلاة مع تردده فيما يسهل معرفته لظهور شعاع المسافر من والمقيمين وسهولة البحث عن حاله والاصل الاتمام وحكي في النهاية وجه آخر انه اذا بان مسافرا قاصرا كان للمأموم القصر كما وتردد في نية الامام القصر مع علمه بسفره فبان قاصرا فان للمأموم القصر ولو

في أذهانهم عند انشاء الوقف سواء كانت تلك الصور قريبة أو بعيدة فالحكم على ارادة المعين بخصوصه والجزم بارادته أو عدم ارادته أمر متعذر لا يمكن الحكم به غيضا لا يمكننا الآن تحكيم بما تدل عليه ألفاظ الواقفين بعمومها وبذلك لا يغادر العموم صورة من الصور التي أرادها الواقفون الاحصاها بدخلها في ذلك العموم لشموله جميع الصور بخلاف ما اذا خصصناه بخصص منه التخييل والوهم فانه ربما خرجت صورة أو صور مما أراد الواقف أن يكون داخل والاحتياط بشمول اللفظ عموم الصور فيجعلنا متحفظين من عدم خروج ما أراد الواقف أن يدخله وهو أولى وخير من أن تخرج صورة محتملة أن يكون الواقفون أرادوا دخولها

ولو اقتدى بمن علم أنه متم ففسدت صلاته أو بان محذوراً بالزم المأموم الاتمام لالتزامه الاتمام بالافتداء وكذا لو فسدت صلاة المأموم لزمه استثنائها تمامة وقال الحنفية يعيد هامة مقصورة لزوال المغير الذي هو التبعية ولوطن لإمامه مسافراً فتوى القصر فبان مقيمة الزمة الاتمام لتقصيره بترك البحث فيما يسهل لأن شعاعاً لاقامة ظاهر ولو بان مقيمة محذوراً فيه تفصيل أن قلت أقامته أولاً ثم حدثه لزمه الاتمام كالموعود لم أقامته ثم بان حدثه وإن بان حدثه أولاً أو بانامه لزمه الاتمام بل يجوز القصر لانه لا فدية في الواقع وفي الظاهر لظنه مسافراً وفي وجه يلزمه الاتمام وهذا بخلاف ما لوطنه مسافراً فاقتردي به ثم فسدت صلاته بحدث ثم بان انه مقيم فانه يلزمه الاتمام قطعاً لان اقتداءه كان صحيحاً ولو اقتدى بعم ثم نذر كحدث نفسه له القصر ولو اقتدى عن علم حدثه واقامته له القصر لعدم صحة شروعه ولو اقتدى بعم فبان كافر له القصر لتبين عدم انعقاد الصلاة بغير الحدث والنجاسة الحنفية

(فرع) ذكر ابن القاص أنه اذا ائتم مسافر عسافر ونوى القصر فقد ذكر الامام في أثناء صلاته أنه نوى الاتمام وكان محذوراً بالزم المأموم القصر ومن أصحابنا من قال ينبغي على صلاة المأموم خلف المحدث وهل هي صلاة انفراداً أو جماعة فان قلنا صلاة جماعة لزمه الاتمام وليس بشئ اه شاشي (فرع) لو عرف الامام المسافر القاصر فاستخلف ممتاً ولو غير مقتداً ائتم المقتدون المسافرون وان لم ينووا الاقتداء به لانهم صاروا مقتدين به كما يجرد الاستخلاف ومن ثم لحقهم سهوه وتحمل سهوهم ما لم ينووا المغارقة حين أحسوا بأبواب الرعافه أو حدثه قبل استخلافه والاقصر ولو لم يستخلف هو ولا المأموم أو استخلف قاصراً وأما الراعي فقد قال الشافعي فان صلى مسافر بعم فمقيم فرع أي الامام واستخلف مقيمة ائتم الراعي فن أصحابنا من قال هذا على القول القديم أن صلاة الراعي لا تبطل فيكون في حكم المؤتم بالمقيم على الجديد ومن أصحابنا من قال يلزمه على القول الجديد أيضاً وليس بشئ لبطان صلاة الراعي عليه وعلى قول أكثر أصحابنا المراورة يلزمه اذا غسل الدم وعادوا تبع المقيم لمابناءه على ما فعله قبل الرعاف على القول القديم أو استثنافاً على القول الجديد وفي كلام الشافعي ما يدل عليه اه شاشي

وعن أبي حنيفة لا يجب على المسافر الراعي ومن معه من المسافرين الاتمام فلا يتغير فرض الراعي ومن معه من المسافرين من الركعتين الى الاربع بهذا الاستخلاف وان صاروا مقتدين بالخليفة المقيم لانه لما صار المؤتم خليفة عن المسافر كان المسافر كأنه الامام فيما أخذ الخليفة صفقة الاول حتى لو لم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلاة الكل من المقيمين والمسافرين اه من حواشي فتح القدير وفيها أيضاً لو ائتم مسافر مسافرين ومقيمين فقبل أن يسلم بعد التشهد على رأس الركعتين تكلم واحد من المسافرين أو أقام فذهب ثم نوى الامام الاقامة فانه يتحول فرضه وفرض المسافرين الذين لم يتكلموا أو ربعاً لوجود المغير في محله وصلاة من تكلم أو أقام فذهب تامه لانه تكلم في وقت لو تكلم لإمامه لم تنفسد صلاته فكذا صلاة المقتدى اذا كان بمثل حاله فلو تكلم بعدنية الامام الاقامة فسدت صلاته لانه انقلب فرضه أربعاً بنية الامام الاقامة ثم تكلم لكن يجب عليه صلاة المسافرين ركعتين لان



أحد الناس حسنا  
أو واجبا ربما يراه  
البعض الآخر قبيحا  
أو مستكبرا أو سحبا  
من أحاط علمه بكل  
شيء دون سواه فلا  
يمكن الحكم بغرض  
الواقف إلا إذا دل  
عليه الدليل القاطع  
لا بالظن والتضمن  
وأما الخامس فقد  
نص علماء الحنفية  
وغيرهم على أن  
المعتبر في الطهقات  
في عبارات الواقفين  
هي الطهقات الجمالية  
أي التي جعلها  
الواقف ورتب  
الموقوف عليهم عليها  
وافقت النسبية أولا  
وهو المقبول المعقول  
لان الذي يفيد  
الموقوف عليهم  
الاستحقاق في الوقف  
هو الواقف وهوله  
أن يرتبهم كيف شاء  
لا يجبر عليه في شيء  
من ذلك حتى لو جعل  
الابن مستحقا قبل  
الاب والاب مستحقا  
بعده لكان صحيحا  
سائعا لا لوم فيه فإذا  
يتعين اعتبار ترتيبه  
والطهقات التي أنجبها

الأربع للتبعية وقد زالت بفساد الصلاة  
وعندنا وجه في الاستخلاف أن القوم لا يصيرون مقتدين بالخليفة إلا إذا نواوا الاقتداء  
بالخليفة  
وقال السادة الحنفية لو اقتدى المسافر بالمقيم جاز إذا كان في الوقت وأتم تبعه بالإمامه ولا يجوز  
اقتداؤه بعد خروج الوقت قبل الاقتداء أما إذا اقتدى به في الوقت ثم خرج الوقت قبل الفراغ  
فلا تفسد الصلاة ولا يبطل اقتداؤه لانه حين اقتدى صار فرضه أربعة بالتبعية كالمقيم وصلاة  
المقيم لتصير ركعتين لخروج الوقت وكذا لو نام المسافر خلف الإمام المقيم حتى خرج الوقت  
وأتم الإمام صلاته فانتبه المسافر أتم أربعة وإذا كان تغير فرض المسافر لضرورة الاقتداء  
فلو أفسد المقتدى المسافر صلاته صلاها ركعتين لزوال الاقتداء بخلاف ما لو اقتدى بنوى  
النفل بإمام مقيم به في فرضه بأعيان حيث صلى المقتدى أربعة إذا أفسد صلاته لانه حين  
اقتدى بالإمام التزم بالشروع أداء صلاة ذلك الإمام فإذا أفسدها صلاها كما التزمها وهنا  
حين اقتدى بنوى الفرض بالمقيم لم يقصد سوى إسقاط فرضه غير أن فرضه تغير وصار أربعة  
لضرورة المتابعة وقد زالت المتابعة بالافساد فعاد حكم الأصل وبخلاف ما لو اقتدى بالمقيم  
بالمسافر فأحدث الإمام المسافر استخفافا للإمامة المأموم المقيم فانه لا يتغير فرض المسافر  
المستخفاف إلى الأربع مع أنه صار مقتدا بالخليفة المذموم لانه لما كان المقيم خليفة عن المسافر  
كان المسافر كأنه الإمام فيأخذ الخليفة صفقة الأول حتى لو لم يقعد على رأس الركعتين  
فسدت صلاة الكل من المسافرين والمقيمين ولو أتم مسافر مسافرين ومقيمين فقبل أن  
يسلم الإمام بعد قعوده قدر التشهد على رأس الركعتين تكلم واحد من المسافرين وأقام  
فذهب ثم نوى الإمام الإقامة فانه يتحول فرضه وفرض المسافرين الذين لم يتكلموا أربعة بالوجود  
المغيب في محله وصلاة من تكلم أو ذهب تامة لانه تكلم أو ذهب في وقت لو تكلم فيه إمامه أو ذهب  
لم تفسد فكذا صلاة المقتدى إذا كان بمثل حاله ولو تكلم المأموم بعد نية الإمام الإقامة أو ذهب  
فسدت صلاته لانه بنية إمامه الإقامة انقلب فرضه أربعة تبعه ثم تكلم بعد ذلك ولكن يجب  
عليه صلاة المسافرين ركعتين لان الأربع انما ألزمته للتبعية وقد زالت بفساد الصلاة  
وأما اقتداء المقيم بالمسافر فيجوز في الوقت وبعده فإذا صلى المسافر للمقيم ركعتين سلم  
وأتم المقيم صلاتهم لان المقتدى انما التزم الموافقة في الركعتين فينفرد في الباقي  
كالسبوق لأنه لا يقرأ في الأصح لانه مقتد بخبر لا فعلا والفرض صار مؤدى فيتركها  
احتياطاً بخلاف المسبوق لانه أدرك قراءة نافله فلم يتأد الفرض فيأتي بها وإذا سلم  
الإمام المسافر على رأس الركعتين يستحب له أن يقول للمقتدين أتموا صلاتكم فانا نقوم سفر  
باحتمال أن يكون خلفه من لا يعرف حاله ولا يتيسر له الاجتماع بالإمام قبل ذهابه فيحكم  
حينئذ بفساد صلاة نفسه بناء على ظن إقامة الإمام وفساد صلاته بسلامه على رأس  
الركعتين وهذا مجمل في الفتاوى إذا اقتدى بإمام لا يدري أم مسافر أو مقيم لا يصح لان  
العلم بحال الإمام شرط الاداء بجماعة اه لأنه شرط في الابتداء لما في المبسوط رجل صلى

ذلك الترتيب .  
 الا ترى ان الواقف  
 لو وقف على أولاده  
 هم زيد وعمر ووبكر  
 وعلى ابن زيدا بنه  
 هو محمد بالسوية ثم  
 من بعد كل منهم على  
 أولاده وهكذا الى  
 آخر الترتيب لكان  
 محمد بن زيد في طبقة  
 أبيه حتى لو مات عمه  
 عمر وشارك محمد  
 في نصيب عمر والميت  
 أباه زيدا عند شرط  
 الواقف انتقال نصيب  
 من يموت لاعتد ذرية  
 الى من في طبقة  
 لان محمد وأباه زيدا  
 في طبقة عمر والميت  
 لان الواقف وقف  
 عليهم ابتداء ولكان  
 محمد في طبقة أولاد  
 زيد أبيه أيضا  
 حيث ان الواقف  
 جعلها طبقة أيضا  
 بقوله ثم من بعد كل  
 منهم على أولاده  
 ومحمد من أولاد زيد  
 قطعا فيشاركهم في  
 نصيب أبيهم زيد  
 ولا يمنع من  
 مشاركتهم فيه  
 استحقاقه مثل نصيب  
 أبيه لان الواقف

بالقوم الظاهر ركعتين في قرية وهم لا يدرون أم مسافر هو أم مقيم فصلاحتهم فاسدة سواء كانوا  
 مسافرين أم مقيمين لان الظاهر منه في موضع الإقامة أنه مقيم والبناء على الظاهر واجب  
 حتى يبين خلافه فان سألوه فأخبرهم أنه مسافر جازت صلاتهم اه وانما كان ذلك القول  
 من الامام المسافر مستحبا ولم يكن واجبا لانه لم يتعين طريقا للمقتدى في معرفة صحة صلاة الامام  
 فانه ينبغي للمقتدى أن يتم صلاته ثم يسأل الامام فتحصل المعرفة اه كذا يؤخذ من الفتح  
 وقال في العناية وهذا يدل على أن العلم بحال الامام ككونه مقيما أو مسافرا ليس بشرط لانهم  
 ان علموا أنه مسافر فقله هذا عيب وان علموا أنه مقيم كان كاذبا على أن المراد به اذ لم يعلموا حاله  
 وهو مخالف لما ذكر في فتاوى قاضيان وغيره أن من اقتدى بامام لا يدري انه مقيم أو مسافر  
 لا يصح اقتداءه والتوفيق بينهما ما قيل ان ذلك محمول على ما اذا بنوا أمر الامام على ظاهر  
 حال الإقامة والحال أنه ليس بمقيم وسلم على رأس الركعتين وتفرقوا على ذلك لاعتقادهم  
 فساد صلاة الامام وأما اذا علموا بعد الصلاة بحال الامام جازت صلاتهم وان لم يعلموا بحاله  
 وقت الاقتداء وبهذا القول يعلم حاله في الآخرة بقوله فان قيل فعلى هذا التقرير يجب أن  
 يكون هذا القول واجبا على الامام لان اصلاح صلاة القوم يحصل به وما يحصل به ذلك فهو  
 واجب على الامام فكيف قال ويستحب أجيب أن اصلاح صلاتهم ليس بموقوف على هذا  
 القول البتة بل اذا سلم على رأس الركعتين وعلم عدم سهوه فالظاهر من حاله أنه مسافر حلا  
 لأمره على الصلاح فكان قوله هذا بعد ذلك زيادة لعلام بانه مسافر وازالة للتمسك عن نفسه  
 واقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه قال حين صلى بأهل مكة وهو مسافر فكان أمرا  
 مستحبا لا واجبا اه وما أجاب به في العناية من أن الظاهر من حاله أنه مسافر محمول على  
 ما اذا كان هناك ما يدل على هذا الظاهر

والحاصل أن الامام إما أن يكون حاله مع لوم القوم وأنه مسافر ولكن نوى الإقامة قبل  
 الشروع في الصلاة وبعد الشروع ولم يعلم المقتدى بنية الامام فان كان الاقتداء به في الوقت  
 وانما الامام الصلاة أربعا صححت صلاة المقتدى مسافرا كان أو مقيما وعلى المسافر الاتمام تبعها  
 للامام اذا علم بذلك ولو بعد سلامه قبل الايمان بخالف فان لم يتم المسافر المقتدى فسد فرضه  
 ولكن يلزمه أن يصلي صلاة المسافرين لان الاتمام انما يلزمه بالتبعية وقد زالت المسابقة ولما  
 خاله في البدائع ولو اقتدى المسافر بالمقيم عندنا في الظهر ثم أفسدها على نفسه في الوقت أو بعد  
 ما خرج الوقت فانه عليه أن يصلي ركعتين عندنا لان العزيمة في حق المسافر هي ركعتان وانما  
 صار فرضه أربعا بحكم التبعية للمقيم بالاقتداء به وقد بطلت النية ببطلان الاقتداء فيعود حكم  
 الاصل اه وان نوى الامام الإقامة قبل الشروع أو بعده ولم يعلم بذلك المأموم وكان الاقتداء  
 خارج الوقت واقتدى به بعد خروجه بناء على ما يعلمه من حاله من أنه مسافر وجبت الاعادة على  
 المأموم المسافر فقط دون المأموم المقيم لان صلاته التي صلاها خاف هذا الامام لم تجز عن  
 الفرض في الواقع ونفس الامر ولكن لا يطالب بالاعادة الا بعد العلم بحال الامام التي طرأت عليه  
 فاذا علم بذلك صلى ركعتين فقط لماسبق ويكون كالأقتدى المسافر خارج الوقت في

الفرض الرباعي بإمام مقيم على ظن أنه مسافر ثم تبين له أنه مقيم فإن المسافر اقتدى بصلى ركعتي  
الفرض إذا تبين له حال الإمام هذا إذا كان المقتدى يعلم أن إمامه مسافر ثم طرأ عليه  
ما يقطع السفر ولا يتصور ذلك إلا إذا كان الإمام خرج فاصداً مسيراً ثلاثة أيام فإن لم يقصد  
ذلك لم يكن مسافراً ولو طاف الدنيا

ولما أن يكون حال الإمام غير معلوم للقوم فيسألونهم البناء على الأصل وهو الإقامة  
إذا ظهر منه في موضع الإقامة أنه مقيم حتى يوجد دليل على خلاف ذلك فيعمل به وقد  
ينسأحكم اقتداء المسافر بالمقيم فإذا شك المسافر في أن هذا الإمام مسافر هو أم مقيم بنى  
على الأصل من أنه مقيم حتى يعلم حله لأن الأصل الإقامة والسفر عارض وحينئذ إذا أتم الإمام  
وكان الاقتداء به في الوقت صححت الصلاة والاقتداء بكل حال وإن أتم الإمام وكان الاقتداء به  
خارج الوقت وانطلق الإمام قبل تبين حاله أو تبين أنه مقيم في الواقع فسدت صلاة المقتدى  
المسافر وإن تبين أنه مسافر صححت الصلاة والاقتداء وكره الانتماء لبناء النقل على تحريفة  
الفرض وتأخير سلام الفرض عن موضعه وإن كان الإمام قد صلى ركعتين فقط وانطلق  
والمقتدى لا يعلم بحاله فسدت صلاة المقتدى مقيماً كان المقتدى أو مسافراً لقصد صلاة  
الإمام المقيم بالسلام على رأس الركعتين والانصراف بعد ذلك قال في الظهيرية رجل صلى  
بقوم الظهر ركعتين في قرية أو مصر ولا يدرون أنه مسافر أم مقيم حتى انطلق لا يعرفونه  
فصلاتهم فأسدوا عليهم إعادة أه أي إذا لم يعلموا أن الإمام مسافر فإذا علموا بذلك صححت  
الصلاة كما سبق عن المبسوط وقد تقرر أن المسافر يصير مقيماً بنية الإقامة ولو في حزمة الصلاة  
حتى يتم أربعا فلتتم الكلام في ذلك بذكر ما يستثنى من ذلك وما ينفر عنه فبقول بصير  
مقيماً بنية الإقامة ولو في أثناء الصلاة حتى يتغير فرضه إلى الرباعية إلا أن خرج الوقت وهو  
فيما ثم نوى الإقامة فلا يتغير فرضه لأنه بخروج الوقت قد تقرر الفرض ركعتين والآن يكون  
لاحقاً فرغ إمامه المسافر ثم نوى الإقامة لأن اللاحق مقتدح حكماً حتى لا يقرأ ولا يسجد للسهو  
ففرغ الإمام كأنه فراغه وبه يستحكم الفرض ولم يبق احتمالاً للتغيير في حق الإمام فكذا في حق  
اللاحق بخلاف المسبوق وإذا عرف هذا فلو نواها بعد ما قد قدر التشهد ولم يسلم تغير وكذا  
لو كان قام إلى الثالثة ساهياً قعداً ولا نواها قبل أن يسجد لأنه لم يخرج عن المكتوبة قبل  
النبة إلا أنه يعيد القيام والركوع لأنهم ما نفل فلا ينوبان عن الفرض فإن لم ينوح حتى يسجد  
لا يتغير لأن النية وجدت بعد خروجه منه ولكنه يضيف إليها أخرى ليكون التطوع بركعتين  
فيما إذا كان قعداً وباريع فيما إذا لم يكن قعداً لما عرف في سجود السهو وعندهما ولا يضم عند  
محمد لفساد أصل الصلاة لفساد الفريضة ولو أن مسافراً صلى الظهر ركعتين وترك القراءة فيهما  
أو في أحدهما وتشهد ثم نواها قبل السلام أو قام إلى الثالثة ثم نواها قبل أن يسجد تحول فرضه  
أربعا عندهم أو يقرأ في الأخيرين قضاء عن الأولين وعند محمد تنسد صلاته لما مر من فساد  
الصلاة عندهم بترك القراءة في ركعة وكان القياس على قول أبي حنيفة أن تفسد لما سلف له من  
فسادها بتركها في ركعتين لكن استحسن هنا فقال ببقاء التحريم وإن تركت القراءة في الركعتين

لم يعتبر به ما نوافل  
ما نزيد المذكور  
عن أولادهم محمد  
السالف المذكور  
ومات منهم واحد  
لا عن ذرية فإن  
محمداً يشترك مع  
باقيهم في نصيب الميت  
دواء شرط الواقف  
الانتقال للاخوة أو  
لمن في الطبقة وهذا  
أمر لا شبهة فيه  
مشعونة به كتب  
الفروع في باب  
الواقف وإذا يكون  
لحمد طبقان وهذا  
انتماء من جعل  
الواقف ليس إلا إذا  
يكون المعتبر هو  
الطبقات الجمالية  
لأن النسبية  
وأما السادس فإنه  
لا يلزم على تشريك  
فرع من مات قبل  
الاستحقاق في نصيب  
من مات من أخوة  
أصله عند اشتراط  
الانتقال للاخوة أو  
في نصيب من مات  
من طبقة أصله  
عند الاكتفاء  
بإشتراط الانتقال  
لمن في الطبقة بخروج  
أصلاً في لفظ الاخوة

ولافي لفظ الطبة  
فضلا عن الجمع  
بين الحقيقة والمجاز  
أو عموم المجاز  
أما الاول وهو لفظ  
الاخوة فلا نفع من  
ما قبل الاستحقاق  
لم يأخذ بأدب  
باعتباره فخرج  
المؤلف قبله أي قبل  
الاستحقاق وهو بهذا  
الاعتبار ليس موصوفا  
بالاخوة فيلزم على  
ادخاله في لفظ الاخوة  
التجويزية بل الذي  
قسم عليه ابتداء  
هو الميت قبل  
الاستحقاق بعد  
تقدير وجوده  
ليتوصل بذلك الى  
اعطاء ما يصيبه  
بالقسمة لفرعه فلا  
ينافي أن الميت  
ليس بأهل  
للاستحقاق لان ذلك  
فيما اذا كان مقصودا  
بالقسمة لذاته أما  
القسمة عليه ليتوصل  
به الى نقل ما يصيبه  
الى غيره فلا يشترط  
فيه أهلية  
للاستحقاق وسيتبين  
لك ذلك في الوجه

لان صلاة المسافر بعرض أن تلحقه امددنية الإقامة فيقضئ القراءة في الباقي فلا يتحقق تقرر  
الفساد بالانحروج عن تلك الصلاة بخلاف غير المقيم ولا يشك لونها بعد السجود أنها تفسد  
بالاجماع ولو نواها بعد السلام وعليه سهو بتغير عند محمد خلافا لهما بناء على أن سلام من  
عليه السهو بخروجه أولا هذا ولو قام المقتدى المقيم قبل سلام الامام فنوى الامام  
الإقامة قبل سجوده رخص ذلك وتابع الامام فان لم يفعل وسجد فسدت صلاته لانه ما لم  
يسجد لم يستحكم خروجه عن صلاة الامام قبل الامام وقد بقي على الامام ركعتان بواسطة  
التغير فوجب عليه الاقتداء فيهما فاذا انقضى فسدت بخلاف ما لو نوى الامام بعد ما سجد  
المقتدى فإنه يتم منفردا فلورفض وتابع فسدت لاقتدائه حيث وجب الاتفراد اه فصح  
التقدير وقال مسافر ومقيم أم أحدهما الآخر فلما شرعنا شكافي الامام استقبلا لأن الصلاة  
مضى فسدت من وجهه وجازت من وجهه حكم بفسادها وإمامة المقتدى مفسدة واحتمال  
كون كل منهما مقتديا قائم بفساد عليهما قبل تأويله اذا افرقنا عن مكانهما أما قبله فيجعل  
من عن يمين الآخر مقتديا جلا على السنة وقيل لأن قيام المقتدى عن اليمين ليس شرطا  
ليجعل دليلا ولو لم يشك حتى أحدث أحدهما فخرج ثم أحدث الآخر فخرج ثم شك فسدت  
صلاة من خرج أولا لا الثاني لان الاول سواء كان إماما أو مقتديا لما خرج أولا صار مقتديا  
بالتأخر ثم اذا خرج الثاني خلا موضع المأموم عن الامام وذلك مفسد بخلاف الثاني فإنه  
خرج وهو امام فلا تعلق اصلانه بصلاة غيره ليلزم من فساد صلاة الغير فسادها وبصلى أربع  
مسافرا كان أو مقيما وبقرأ في الركعة الثانية ويجلس على رأس الركعتين لان ذلك فرض  
على المسافر ان كان اماما وعلى المقيم ان اقتدى بالمسافر وتحوّل امامته اليه واحتمال  
الاقتداء ثابت وان لم يعلم الاول خروجا فسدت صلاتهما لان صلاة المتقدم فاسدة واحتمال  
التقدم ثابت في كل منهما وكذا ان خرجا مع الفساد صلاة المقتدى منهما لخلو مكان الامام  
واحتمال الاقتداء في كل منهما ثابت ولو صلى ركعتين وقعدا ولم يحدثا ثم شكافي الامام لم  
تفسد صلاتهما بل يقوم المقيم ويتم أربعاً ويتابعه المسافر لان المقيم ان كان اماما كان له أن  
يصل أربعاً وان كان مقتديا انتهى اقتدائه اذا قعد امامه قدر التشهد ويتابعه المسافر في  
ذلك لانه ان كان اماما غت صلاته فلا تضره المتابعة في الزيادة وان كان مقتديا انقلب  
فرضه أربعاً واحتمال الاقتداء ثابت حتى لو لم يتابعه فسدت لما قلنا ولو لم يشك حتى  
أحدث أحدهما فخرج ثم الآخر كذلك ثم شكابعد ما رجعا من الوضوء فسدت صلاة  
من خرج أولا دون الثاني لان الاول لو كان مقيما فان كان مقتديا بالمسافر لا تفسد صلاته  
لانه خرج بعدما انتهى اقتدائه وان كان اماما فسدت صلاته لانه لما خرج أولا صار مقتديا  
بالمسافر فاذا خرج المسافر بعد فسدت صلاته فان كان الاول مسافرا ان كان اماما لم تفسد  
صلاة لانه خرج بعد الفراغ عن الاركان ولم يسر مقتديا بالمقيم لانتهاء الاقتداء وان كان مقتديا  
تفسد صلاته لخروج الامام بعده ففسدت صلاة من خرج أولا من وجهه وجازت من وجهه فيحكم  
بالفساد والتأخر لا تفسد صلاته لانه منفرد عند الخروج ويصل ركعتين ليصير أربعاً لانه ان

كان مقبلا عليه من ذلك وان كان مسافرا فبالاقتداء يجب ذلك واحتمال الاقتداء ثابت  
وان شك في الذي خرج أولا فسدت صلاتهما لان صلاة المتقدم فاسدة واحتمال التقدم  
في حق كل ثابت وان خرجا معا فصلاة المقيم تامة لانه لو كان اماما لم يتحول امامته الى المسافر  
وان كان مقتديا بانتهى حكم الاقتداء فصار منفردا وصلاة المسافر فاسدة لاحتمال انه كان  
مقتديا وقد خلا مكان امامه وان شك بعد ما صليا نلانا أو أربعا ولم يحدثنا القياس أنه تعتبر  
الاحوال وتفسد صلاة المقيم لاحتمال انه كان مقتديا بالمسافر في الشفع الثاني وفي  
الاستسكان تجوز صلاتهما ويجعل المقيم اماما جلا لا مرهما على الصلة لان الظاهر من المسلم  
الجرى على موجب الشرع وكذلك مسافرو مقيم أم أحدهما صاحب في الظهر وتر كالقعدة  
على رأس الركعتين فسلما وسجد السهم وشك في الامام يجعل المقيم اماما وكذا الوتر كالقراءة  
في الاولين أو أحدهما قبل السلما وسجد السهم وشك يجعل المقيم اماما واذا جعلنا المقيم اماما  
في مسئلتنا فان أحدث المقيم أولا وخرج ثم أحدث المسافر وخرج فسدت صلاة المقيم  
وجازت صلاة المسافر فان أحدثا معا أو متعاقبا وخرجا معا فسدت صلاة المسافر لخلو مكان  
الامام وجازت صلاة المقيم لانه منفرد وان خرجا على التعاقب ولا يعلم أولهما من وجب فسدت  
صلاتهما اهـ

التاسع نية القصر وما في معناه كصلاة السفر أو الظهر من ثلثة ركعات عند التحريم كسائر  
النيات بخلاف نية الاقتداء لا يشترط وجودها عند التحريم بل تصح في أثناء الصلاة لا بدع  
في طرء الجماعة على الانفراد كالعكس لانه الاصل فيها يرجع اليه بخلاف ما هنا فان القصر  
لا يمكن طرءه على الانعام لانه أي الانعام الاصل فلو أطلق فلم ينوشأ منها لزمه الانعام وهو  
مذهب الحنابلة أيضا وأحد قولين عند المالكية والقول الثاني لا يشترط نية القصر فعليه  
اذا لم ينو قصر ولا انعاما تخيير بين القصر والانعام وعدم الاشتراط مذهب الحنفية والقصر  
واجب وان لم ينو كذا في الشاشي وقال المزني يجوز القصر عند اطلاق النية وحكي عنه أنه  
يجوز له أن ينوي القصر في أثناء الصلاة ويقصر ولو نوى الانعام عند التحريم اهـ لكن في  
العزيز عن المزني أن نية القصر لا بد منها ولو في الاثناء ففي حالة اطلاق النية لا يقصر الا اذا نوى  
القصر في الاثناء اهـ ويمكن تقييده ما في الشاشي بما في العزيز بأن يقال يجوز القصر  
عند اطلاق النية اذا نوى القصر في الاثناء ومحل الحكاية فيما بعده هو الغاية لا ما قبلها فليست  
مذهب المزني في أكبر من ذلك الكتابين

العاشر التحريم عما ينافي نية القصر وما بان يكون جزمه بالقصر باقيا الى آخر الصلاة  
بان لا يصد الانعام بعدها ولا يتردد في أنه يقصر أو يتم ولا يشك على نوى القصر أولا فلو حصل  
شي من الثلاثة لزمه الانعام وأماما لحظتها من التحريم الى الفراغ من الصلاة فليس بشرط  
ومن المتناقض ما اذا قام امامه لثلاثة فشكل المأموم هل قيامه سهو أو لاجل الانعام فانه يلزمه  
الانعام وان تبين له أنه ساه لان الرخصة لا يصار اليها الا بيقين وهو مذهب الحنابلة أيضا  
وعند المالكية اذا شك المسافر فيما نوى هل هو قصر أو انعام قال سند فليتم ويعبد في الوقت

السابع وهو بعد  
تقديره موجودا  
أخ حقيقة فاستعمال  
لفظ الاخوة فيه  
حقيقة لانه لا يشترط  
في استعمال لفظ  
لاخ حقيقة أن يكون  
ما صدقه موجودا  
بالفعل بل ولا بالتقدير  
والا لزم أن يكون  
لفظ الاخوة في  
كلام كل واقف  
محازا أو فيه الجمع  
بين الحقيقة والمحاز  
أو عموم المحاز لتساوله  
مالم يوجد بالفعل  
ولم يخطر على البال  
حتى يقدر ولا فائل  
به وبعد القسمة على  
الميت قبل الاستحقاق  
بصفة انه أخ ينتقل  
ما يصيبه الى فرعه  
فلا محاز أصلا في  
لفظ الاخوة فضلا  
عن كونه جمعاً بين  
الحقيقة والمحاز  
أو من عموم المحاز  
وتقديره وجود  
الميت قبل  
الاستحقاق في  
شرط من مات قبل  
الاستحقاق متعين  
هنا لا يقول  
الواقف أن لو كان  
حيّاً باقياً لاستحققه

فانه نص صريح  
على تقدير وجوده  
ولولا لتعطل بلا  
موجب وكون  
استعمال لفظ الاخوة  
فيه بعد تقديره  
موجود حقيقة  
مما لا شبهة فيه  
وأما الثاني وهو لفظ  
الطبة فان لفظ  
الطبة في اصطلاح  
الواقفين معناه  
المرتبة باعتبار ترتيب  
الواقف وجعله كما  
علمت وفرع من  
ما قبل الاستحقاق  
جعل له الواقف  
في المرتبة التي فيها  
أصله بقوله قام  
مقامه في الدرجة  
والاستحقاق أوقام  
مقامه في الاستحقاق  
بدون لفظ الدرجة  
فقد جعل له هذا  
الشرط من أهل  
مرتبة أصله قطعاً  
فاطلاق لفظ الطبة  
على ما يتناول  
حقيقة في اصطلاح  
الواقفين بلا شبهة  
فلا يجوز في انط الطبة  
أصلاً فضلاً عن عموم  
الجزاء والجمع بينه  
وبين الحقيقة ومن

وإذا نوى المسافر الاتمام عدا أوجهلاً أو تأوًى بل لزمه الاتمام إلا بالنية لكن يندب  
إعادتها في الوقت مقصورة أن يبقى مسافراً أو تأمة أن انتهى سفره لأن القصر سنة للمسافر والاتمام  
خلاف السنة ولا يسجد للمسهول أجل الاتمام لأنه واجب بنيت في الأحوال الثلاثة المتقدمة  
أي العمد والجهل والتأويل وان نوى الاتمام سهواً عن كونه مسافراً أو سهواً عن القصر  
واتمها سهواً أو عمدافيه قولان أحدهما أنه يسجد للسهو بعد السلام ولا يعيد وهو ضعيف  
عندهم والثاني أنه يعيد في الوقت ولا يسجد وهو الأصح ولو اقتدى به مسافر فان تبعه في نية  
الانعام أعاد أيضاً تبعه فان لم يتبعه في نية الانعام بل نوى ركعتين على ظن أن امامه أحرم  
هما فقتبيل له أنه نوى الانعام فان أتم تبعه امامه صح وأعاد في الوقت كالامام ولا يضر مخالفة  
نية العمد لأجل التبعية وان لم يتبعه في الانعام بل اقتصر على ركعتين فكان نوى عدا أوجهلاً  
أو تأوًى ولا يبطل لمخالفة امامه نسبة وفعلاً نظير ما إذا نوى المسافر الاتمام واقتصر على ركعتين  
عداً أوجهلاً أو تأوًى بلا فان صلاته باطله لمخالفة فعله لنيته فان اقتصر على ركعتين سهواً وسلم  
جرى فيه حكم المقيم الذي سلم من ركعتين سهواً وهو أنه ان قرب نذ كره من سلامه ولم يخرج  
من المسجد جبرها وسجد للسهو بعد السلام وأعادها في الوقت كسافر أتم وان طال أو خرج من  
المسجد بطلت صلاته ولو نوى المسافر القصر فأنتم عدا بطلت صلاته لمخالفة فعله لنيته  
ومأمومه كذلك أو أتم سهواً أو جهلاً أو تأوًى بلا أعاد في الوقت ويسجد له مأمومه في هذه  
الصورة عند قيامه للانعام ان علم بسهوه أو جهله فان رجع سجد للسهو وصححت صلاته  
وان عمداً فلا يتبعه المأموم في الانعام بل يجلس الى فراغه مقيماً كان أو مسافراً وسلم  
المسافر بسلامه وأتم غيره بعده أفذاذاً وأعاد الامام فقط في الوقت اه فيؤخذ منه أن  
المسافر حيث نوى القصر لزمه ولا يجوز له الانعام لافعاله ولا نية في الاثناء فلو نوى الانعام في  
أثناء صلاته بعد نية القصر عند التحرم لا يصح ولو أتم عدا بطلت صلاته وصلاته مأمومه في  
هذه الحالة

الحادي عشر وجود السفر في جميع صلاته فلو نوى في الصلاة الإقامة القاطعة للسفر أو شك  
هل نوى تلك الإقامة أو لا أو بلغت سفينة داراً قامت به أو شك في بلوغها ذلك لزمه الانعام لزوال  
تحقق سبب الرخصة وهو مذهب الحنابلة  
وعند المالكية ان نوى الإقامة في أثناء صلاته وجب قطعها ان لم يقدمها ركعة والاشفعها  
ركعة نذبا وسلم ولا تجزى حضرية لعدم نيتها ولا سفرية لانقطاع السفر بنية الإقامة وان نوى  
الإقامة بعد فراغ الصلاة أعادها بتأمة في الوقت واستشكل بان الصلاة المذكورة مضت على  
الصحة باستجماع شرائطها فلا معنى لإعادتها الان قال ان هذه النية بحسب العادة لا بد أن  
تكون مسبوقه بتردد أي هل ينوي الإقامة أو لا فإذا جزم عقب الفراغ من الصلاة فله كان  
مرتدداً حال الصلاة فاحتيط به بالاعادة اه

تنبيه مدة الإقامة القاطعة للسفر أربعة أيام صحاح غير يومي الدخول والخروج ومذهب  
مالك أربعة أيام صحاح تشتمل على عشر من صلاة وعند الامام أحمد مدة يفعل فيها أكثر من

هذه تعلم أن

لا تعارض بين

شرط قيام فرع

من مات قبل

الاستحقاق مقامه

في درجته واستحقاقه

وبين شرط الانتقال

لاخوة أولن في

الطبقة حتى يحتاج

الى تكافؤ الجمع

بينهما والتخصيص

أو غيره وان لم يتنبه

له الكثير من الأفاضل

فكن مع الحق حيثما

كان

❦ وأما السابع

فاعلم أن تقدير

الميت موجود في

الآوقاف والقسمة

عليه ليس أمرا

يمكن الأغراض

عنه في الآوقاف

بل هو أمر واقع فيها

كثيرا ونجى إليه

الضرورة في كثير

من أحوال الآوقاف

(من ذلك) ما إذا

انقرضت طبقة من

طبقاتها وآل

الاستحقاق الى

الطبقة التالية لها

وكان في الطبقة

التالية أحباء وأموات

لهم ذرية وكان

عشر من صلاة وقال أبو حنيفة خمسة عشر يوما بشرط أن يكون المصل صالحا لا إقامة  
وبه قال الثوري واختاره المزني وعن ابن عباس رضي الله عنهما إذا نوى إقامة تسعة عشر يوما  
لا يقصر وفي أقل يقصر وقال الليث إذا نوى أكثر من خمسة عشر يوما لا يقصر وإن كان أقل  
قصر وقال الحسن بن صالح إن نوى إقامة عشرة أيام أتم وفيما دونها يقصر وعن الأوزاعي إذا  
نوى إقامة اثني عشر يوما أتم وفيما دونها يقصر

❦ تنبيه آخر ❦ ينتهي سفره بشرط وعنه في الرجوع الى الوطن من دون مسافة القصر بشرط  
الاستقلال وينتهي بشرط الاستقلال والمكث وبالشروع في الرجوع من دونها الى غير الوطن  
بشرط الاستقلال وإن ينوي بالرجوع اليه إقامة به فاطعة للسفر وبنية الرجوع اليه من دونها  
بشرط الاستقلال والمكث وإن ينوي بالرجوع اليه الإقامة المذكورة وبنية الرجوع الى  
الوطن من مسافة القصر بشرط الاستقلال والمكث والى غير الوطن بالشروط المذكورة وإن  
ينوي بالرجوع اليه الإقامة فيه القاطعة للسفر فلا يقصر في هاتين مادام في موضع نيته حتى  
يفارقه ويبلغه مقصده الذي أراد به السفر ابتداء من غير شرط أن كان وطنه وبشرط أن ينوي  
قبيل بلوغه الإقامة به القاطعة للسفر بشرط الاستقلال أن كان غير وطن وبنية الإقامة  
المذكورة عند الوصول اليه أو بعده بشرط الاستقلال والمكث أن كان غير وطن أيضا  
وبالإقامة المذكورة بالفعل في غير الوطن أيضا وفي قول بدخول محل سبقت إقامته به وإن لم يكن  
وطنا وإن لم ينو إقامة به لأنه مظنة الإقامة وهذا كله عندنا وعند المالكية بقطع السفر  
بالرجوع الى الوطن أو محل إقامته وبنية مطلقا من غير تفصيل كالوصول الى ما ذكر إذا كان  
مقصداً للسفر وبدخول مكان زوجة دخل بها في أثناء سفره وإن لم يكن وطنه وعندنا به قول  
وبنية دخول مكان زوجة دخل بها في أثناء سفره

وعند الحنفية الإقامة تقطع السفر بشرط أن تكون خمسة عشر يوما صحاحا وأن يكون المكان  
صالحا للإقامة كالبلد والقرية للحضرى وحصرا دارا إسلام للبدوى وأن يكون مكان الإقامة  
المثوبة واحدا فلو نوى إقامة خمسة عشر يوما بمكانين لا يصير مقبلا واشتراط الصلاحية قول  
عندنا ومحل اشتراط الصلاحية للإقامة عند الحنفية إذا أتم ثلاث مراحل فإن لم يبلغ ثلاث  
مراحل بل مرحلة أو مرحلتين فلا تشترط الصلاحية للإقامة فلو نوى قبل إتمامها الإقامة  
المذكورة عند عدم ولو في حصرا للحضرى انقطع سفره حينئذ لأن نية الإقامة قبل تمام السفر  
المذكورة تكون نقضا للسفر كنية العود الى الوطن والسفر قبل استحكامه يشبه النقض ولا عبرة  
بترده في الإقامة ولا يشك في بلوغ مقصده

❦ الثاني عشر ❦ العلم بجواز القصر فلو قصر جاهلا بجواز القصر لم تصح صلاته لثلاثة  
❦ فرع ❦ إذا دخل وقت الصلاة وهو في الحضر ثم سافر قبل فعلها هل يقصر أو لا الراجح الأول  
وبالثاني قال المزني وابن سريج بشرط التمكّن من الأداء في الحضر أى أداء جميعها وبه قال البلخي  
أيضا لكن لا يشترط عنده أن يمضي من الوقت في الحضر ما يسع جميعها بل لومضى وهو في الحضر  
ما يسع ركعة لا يقصر وانظر كون المزني يقول بالثاني مع كون مذهبه أن فائتة الحضر تقصر إذا  
فعلت في السفر قبل الأولى المؤداة إذا فعلت في السفر إذا دخل وقتها في الحضر وعلم من أدائها



شرط الواقف انتقال  
نصيب من مات الى  
ولده أو ولد ولده وان  
سفل وكان موت من  
مات من الطبقة  
التالية بعد أن  
استحق بهذا الشرط  
كما استحق ولده  
أيضا فانتهى  
القسم بانقراض  
آخر واحد من أهل  
الطبقة المنقرضة  
وتجمع جميع  
ما بأيدي المستحقين  
ونقسمه خمسة مبتدأ  
على أهل الطبقة  
التالية للمنقرضة  
أحياء وأموالاً فما  
أصاب الأحياء  
أخذوه وما أصاب  
الأموات أعطى الى  
ورعهم مع ان  
الأموات يدوا  
موجودين ولا من  
أهل الاستحقاق  
قطعا عند تقس  
القسم والقسم  
على الطبقة التالية  
للمنقرضة وانما  
تقدر وجودهم  
ونقسم عليهم لتوصل  
بذلك الى اعطاء  
ما يصيبهم لفرعهم  
ولا ينافيه أنهم ليسوا

فيه ويمكن أن يكون وجهه في مذهب امامه وليس من مذهبه فليكرر ثم رأيت في العزيز  
أنه استدرك عليه وجعله نحر بجاله في مذهب امامه وليس مذهبه لما قلنا ووجه الثاني أن  
الصلاة تجب بدخول الوقت وقد أدرك أول الوقت في حالة وجوب الاتمام وهي حالة الحضر فتلزم  
ذمة تامة فلا يجوز قصر تلك الصلاة في السفر بعد ذلك وهو مذهب الحنابلة ووجه الاول  
الذي هو جواز القصر أن الاستقرار انما يكون بآخر الوقت وقد أدركه وهو مسافر واليه ذهب  
الحنفية والمالكية ولو سافر في آخر الوقت بما لا يسع جميع الصلاة يسع ركعة فأكثر هل  
يقصر أولا قولان مبنيان على قولي الاداء ان قلنا يكفي في الاداء وقوع ركعة في الوقت جازله  
القصر ان سافر والباقي يسع ركعة فأكثر وان قلنا لا يلا بد في الاداء من وقوع جميعها  
في الوقت فلا يجوز له القصر بل يلزمه الاتمام حينئذ وعند الحنفية العبرة في تغير الفرض من  
الاربع الى الركعتين آخر الوقت قدر ما يسع التحريمة فلو ابتدأ السفر فغارق العيران والباقي  
من الوقت قدر ما يسع التحريمة فانه يقضيها ركعتين لان الفرض تغير بادر ذلك الجزء لا انتقال  
السببية اليه وتعينها له وعند زفر ادراك ذلك الجزء وهو مسافر لا يكفي في قضاء الصلاة ركعتين  
بعد الوقت لان السببية عنده لا تنتقل الى ذلك الجزء فلا بد في وجوب ركعتين بعد الوقت من أن  
يدرك من الوقت قدر ركعتين وهو مسافر فان كان أقل وجب أربع ومذهب المالكية كذهبننا  
في أنه يقصر اذا وصل محل القصر والباقي من الوقت يسع ركعة ومذهب الحنابلة أنه اذا دخل  
وقت وهو مسافر أخرها بلا عذر في التأخير حتى ضاق وقتها عن فعلها مقصورة لزمه اتمامها  
فرع لو اقتدى المسافر الناوي للقصر في الظهر صلى الصبح قضاء سواء كان مسافرا أو مقبلا  
هل للمقتدى القصر أولا قولان أحدهما نعم اتوافق الصلاتين والثاني وهو الأصح لا لأن  
الصبح تامة في نفسها  
ولو دخل بلدا وأهلها يقيمون الجمعة فنوى الظهر ركعتين خلف إمام الجمعة هل يجوز له القصر  
أولا قولان مبنيان على كون الجمعة ظهرا مقصورة وفرضا تاما مستقلا كالصبح فعلى الاول  
يجوز القصر وعلى الثاني لا وهو الأصح  
فرع الاوجه أن كل من لزمه الاعادة كفاقد الطهورين والمتميم يجعل بغلب فيه وجود  
الماء اذا صلاها تامة جازله اعادتها مقصورة ومن لم يلزمه الاعادة وقد صلاها تامة ثم أراد اعادتها  
في الوقت مع جاعة امتنع قصرها  
فرع لو شرع في الصلاة وهو مقيم ثم تبين له حدث نفسه ثم سافر في الوقت جازله القصر ولو  
شرع في الصلاة حضرا وهو متطهر ثم فسدت بسبب من الاسباب ثم سافر في الوقت لزمه اتمامها  
لكونه التزمه بالشروع فيه  
فرع ملاح السفينة التي فيها أهله وماله له القصر كما نص عليه الشافعي وقال الامام  
أحمد لا يقصر

باب الجمع بين الصلاتين تقديم وتأخير بالسفر

يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء تقديم وتأخير في وقت الظهر والمغرب وتأخير في

وقت العصر والعشاء لعذر السفر عند الأئمة إلا بأحقيقة ومثله المرئي فإنه لا يجوز الجمع عندهما  
إلا في النسك تقديم بين الظهر والعصر بعرفة وتأخير بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ويشترط  
طول السفر كالعصر في القول الجديد واليه ذهب الحنابلة وفي القديم لا يشترط طول السفر  
واختاره بعضهم بل يجوز الجمع في الصغير وهو قول المالكية والسفر في البحر كالسفر في البر في  
جواز الجمع تقديماً وتأخيراً وخصه الامام مالك بسفر البر والانضال لمريد الجمع إذا كان سائراً  
في وقت الأولى نازلاً في وقت الثانية تأخيراً وإذا كان نازلاً في وقت الأولى سائراً في وقت الثانية  
أو سائراً فيهما أو نازلاً فيهما تقديماً وعند الامام مالك أنه إذا زالت الشمس وهو نازل أو كان ونوى  
الارتحال منه في الوقت والنزول بعد الغروب جمعهم ما تقدم في الارتحال وتكون الظهر في  
وقتها المختار والعصر في وقتها الضروري وإن نوى الارتحال في الوقت والنزول قبل الاصفرار  
للشمس صح الجمع أيضاً قبل الارتحال لكنه يحرم فيجب تأخير العصر لصليماً في وقتها المختار  
وإن نوى الارتحال في الوقت والنزول بعد الاصفرار تخير بين الجمع قبل الارتحال وتأخير العصر  
إلى الاصفرار والتخير في هذه النماذج لا يقع العصر في وقتها الضروري على كل ولكن الأولى  
تأخير العصر لأن الاصفرار وقتها ضروري لكل ذي عذر بخلاف الوقت بعد الزوال فإنه وقت  
له ضروري لعذر السفر والمطر فقط وإن زالت الشمس وهو سائر في نوى النزول وقت الاصفرار  
أو قبله آخر الصلاتين حتى ينزل أي جمعهم ما جمع تأخير إن شاء وإن شاء جمعهم ما صور بآيات  
يصل في الظهر آخر القامة الأولى والعصر أول القامة الثانية وإن نوى النزول بعد الغروب  
وجب صلاتهما في وقتيهما المختارين لهما ما بان يصلي الظهر آخر القامة الأولى والعصر أول القامة  
الثانية وهو الجمع الصوري ولا يجوز الجمع الحقيقي والمغرب والعشاء كالظهر والعصر في هذا  
التفصيل المتقدم على الراجح في صورة ما إذا غربت الشمس وهو نازل وينزل غروب الشمس منزلة  
الزوال المتقدم والثالث الأول منزلة ما قبل الاصفرار والثالث الثاني إلى الفجر منزلة الاصفرار  
وطلوع الفجر منزلة الغروب هذا حاصل مذهب المالكية والله أعلم

ونشروط جمع التقديم أربعة أحدها الترتيب بأن يقدم الظهر على العصر والمغرب على  
العشاء وهذا الشرط متفق عليه فلو صلى العصر ثم صلى الظهر رخصت الظهر دون العصر فيجب  
عليه إعادتها إن شاء جمعهم مع الظهر وإن شاء صلاها في وقتها

الثاني الموالاة بينهما ما بان لا يطول الفصل عرفاً بين الصلاتين فلو طال الفصل عرفاً لم يصح الجمع  
بل يجب عليه فعل الثانية في وقتها وعند الاصطخري أن الموالاة ليست بشرط كالحكاه صاحب  
الفتاوى عنه حيث قال يجوز الجمع وإن طال الفصل بين الصلاتين ما لم يخرج وقت الأولى منه ما  
ويروى مثله عن أبي علي الثقفى وقال الموفق بن طاهر سمعت أبا عاصم العبادي يحكي عن الأمام أنه  
لو صلى المغرب في بيته ونوى الجمع وجاء إلى المسجد وصلى العشاء فيه جاز

الثالث نية الجمع تمييزاً للتقديم المشروع عن التقديم سهواً أو عتياً وفي محلها خلاف قيل  
محلها التحريم بالأولى فلا تكفي في الإثناء وهو مذهب الحنابلة وقيل تكفي في الإثناء كالتحريم ولا  
تكفي عند التحلل من الأولى وقيل تكفي عند التحلل من الأولى أيضاً وهو الراجح وبطل عليه

من أهل الاستحقاق عند القسمة كما علمت ولولا ذلك لم يستحق فرع من مات من الطبقة التالية لأنه ليس من أهلها (ومن ذلك) ما إذا وقف على أبنائه لصليبه ثم على أولادهم ذكورا وإناثاً ثم وثم إلى آخره وشروط قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقامه في الدرجة والاستحقاق ومات ابن من أولاد الوافق لصليبه في حياة الوافق عن بنت ثم مات الوافق فإن هذه البنت تأخذ ما يصب أباه عند موت الوافق بالقسمة على أولاده الذين منهم أمورها الميت قبل الاستحقاق وليس ذلك الانتقادر أبيهم أو جوداً بالقسمة عليه معهم وتقبل ما يصبه بالقسمة إليها ولا سبيل لاستحقاقها إلا بذلك لأنه لا يمكن جعلها إبناً صلياً ولا بالجار

نفسه لبعده اذ ليس  
كل مجاز مقبول لا عند  
الفقهاء فتعين أن  
يكون استحقاقها  
بالتقدير المذكور  
واستحقاقها مما  
لا شبهة فيه (ومن  
ذلك) ما لو وقف  
الواقف على اخوته  
ابتداء أو بعد  
انقراض ذريته ثم  
على أولادهم ثم ثم  
وشرط قيام فرع  
من مات قبل  
الاستحقاق إلى آخر  
الشروط فمات أخ  
الواقف قبل أولاده  
الوقف لا اخوة عن  
ابن فانه لا نزاع في  
استحقاق هذا الولد  
وقيامه مقام أبيه  
في نصيبه الاصل  
الذي هو أخ مع انه  
ليس موصوفاً بالاخوة  
ولفظ الاخوة هنا  
هو لفظ الاخوة بعينه  
في المحل المختلف فيه  
وجل من لا يغفل  
وأما الثامن فلا  
يلزم من تشريك  
فرع من مات قبل  
الاستحقاق في  
نصيب من عوت

نص الشافعي وخرج المزني قول الشافعي انه لو نوى بعد السلام من الاولى عن قرب وأحرم  
بالثانية جاز قاله الصيدلاني والمسيودي وغيرهما وحكوا عن مذهب المزني أن نية الجمع ليست  
بشرط أصلاً لان الجمع معنى ينظم الصلاتين وجعل الصيدلاني مذهبه وجهها لا صحابنا  
الرابع دوام سفره الى عقد الثانية وان أقام بعد ذلك وهو الراجح وقيل يشترط دوام السفر  
الى الفراغ من تحلل الثانية وهو مذهب الحنابلة وزاد بعضهم شرطاً خامساً وهو بقاء وقت  
الاولى الى الفراغ من الثانية فلو خرج الوقت في أثناءها أو شك في خروجه بطلت ولا جمع  
وهو مرجوح وزاد بعضهم سادساً وهو العلم بجواز الجمع كالتصريح وبعضهم سابعاً وهو وطن  
صحة الاولى لخرج صلاة المتخيرة وفقد الطهورين وكل من تكرر له الاعادة فليس لهم جمع التقديم  
كما في الفتح والامداد والخطيب والاسنوي وقال في التحفة وفيه نظر ظاهر لان الاولى مع ذلك  
صححة وفي النهاية وفيه وقفه اذ الشرط ظن صحة الاولى وهو موجود هنا واقتصر في شرح  
المنهج والرملي في شرحي البهجة والزبد على المتخيرة اه كروى

ولو جمع ثم ترك بعد فراغه منهما أنه ترك تركه من الاولى بطلت الصلاتان أما الاولى فترك  
ركن منها وتعد ذكراً بطول الفصل وأما الثانية فلا لأن شرط صحته تقدم الاولى وله أن  
يعيدهما جماً ولو ترك ترك ركن من الثانية تذاكره ان قصر الفصل بين التذكرة والسلام من  
الثانية وصحت الصلاتان وان طال الفصل بطلت الثانية ولا يصح الجمع لعدم الموالاتين  
الصلاتين فيجب إعادة الثانية في وقتها ولو ترك ترك ركن وشك هل هو من الاولى أو من الثانية  
وجب إعادة الصلاتين كل في وقته ولا يصح الجمع أما اعادتهما فلا احتمال أن المتروك من الاولى  
في بطلان وأما عدم صحة الجمع فلا احتمال أن المتروك من الثانية مع تعدد التذكرة وفي هذه  
الصورة وجه بصحة الجمع

وشروط جميع التأخير اثنتان أحدهما نية جمع التأخير قبل خروج وقت الاولى بما يسع جميعها  
ليتميز التأخير الجائز عن التأخير المحرم وهو المعتمد وقيل بما تقع فيه أداء وهو ما يسع ركعة  
فأكثر وجرى عليه ابن حجر وعلى القول الاول هل المعتبر ما يسع جميعها تأملاً أو مقصورة وقد  
يقال فيسه تفصيل ان عزم على أحدهما اعتبر ما يسعه وان لم يكن عزم على شيء فقد يقال المعتبر  
الانعام لانه الاصل ويحتمل اعتبار القصر لانه سائغ ولو عزم على القصر ونوى جمع التأخير  
والباقي من وقت الاولى يسع ركعتين ولم يدخل وقت الثانية اختار الانعام فهل يضرقتصير  
الاولى قضاء أو لا فيه نظر والاول محتمل والثاني غير بعيد وعلى الاحتمال الاول فهو قضاء  
لا ثم فيه كما هو ظاهر ولو عزم على القصر ونوى الجمع والباقي من وقت الاولى يسع ركعتين وفي  
وقت الثانية عرض مانع من القصر والجمع كدخول وطنه صارت الاولى قضاء لا ثم فيه ذكر  
ذلك كله ابن قاسم في حاشيته على التحفة

ثانيهما دوام السفر الى تمامهما فلا أقام في أثناء الثانية صارت الاولى قضاء لان الاولى تتبع  
للتابعة فاعتبر وجود العذر في جميع الثانية التي هي المتبوعة ولوقدم المتبوعة على التابعة  
فأقام في أثناء التابعة هل تكون تلك التابعة أداء لوجود العذر في جميع المتبوعة أو لا قياس

ما مرفى جمع التقديم الاول واعتمده السبكي واختار كثير من الثاني وفرقوا بين الجمعين بأن التبعية هنا غير صحيحة لان الوقت هنا قابل للاولى من غير جمع بخلافه في جمع التقديم وفي اشتراط الترتيب في جمع التأخير وجهان أحدهما الوجوب قياسا على جمع التقديم والثاني عدم الوجوب وهو الاصح ولم يذكر كثير من سوى عدم الوجوب وفي اشتراط الموالاة أيضا وجهان أحدهما لا يشبه الاول بخروج رقم ابانثاثة وان لم تكن فائنة حقيقة واهذا لا يؤذن لها كالفائنة ثم على القول بأشـ شرط الترتيب لو قدم الثانية على الاولى صح لانها في وقتها لكن تصير الصلاة التي آخرت قضاء فلا يصح قصرها على القول بامتناع قصر النائية مطلقا وعلى نجب نية الجمع في الصلاة الاولى كالتقديم قال في النهاية ان قلنا بأشـ شرط الموالاة قلنا بأشـ شرط نية الجمع كافي في جمع التقديم والا فلا فوجب نية الجمع فوجب نية الجمع وعدمه مبنيان على وجوب الموالاة وعدمه وحكى هذا البناء عن القاضي حسين

مسألة الحج الآفاقون يجمعون بين الظهر والعصر في وقت الظهر بعرفة وبين المغرب والعشاء في وقت العشاء بالمزدلفة ثبت ذلك من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه جرى الناس في الاعصار واختلف أصحابنا في سبب هذا الجمع منهم من قال انما يجمعون بسبب السفر كسائر المسافرين ومنهم من قال انما يجمعون بسبب النسك وذلك ان الحاج يحتاج للدعاء بعد الظهر فلولم يقدم العصر لشغلته عن الدعاء واذا غربت الشمس فهو وقت الاشغال بالدفع من عرفة فيجوز له الجمعان تكميلا للشغل النسك فان قلنا بالمعنى الاول فهو هل يجمع المكي فيه قولان قول بالمنع لان سفره قصير وشرط الجمع طول السفر وقول بالجواز « ولعله مبني على القول بعدم اشتراط طول السفر في جواز الجمع فليستظر » وعلى كل لا يجمع العرفي بعرفة ولا المزدلفي بعرفة فله في وطنه وان قلنا بالمعنى الثاني جاز لجمعهم الجمع وكان للجمع سبب ثالث وهو النسك كذا ذلك كله صاحب النهاية ومنهم من يقول في جواز الجمع للمكي قولان الجديد المنع والقديم الجواز وعليه قيل للجمع للسفر وقيل للنسك فان قرعنا على القديم فهل للعرفي والمزدلفي الجمع فيه وجهان بناء على المعنيين اه عزير بن زيادة ولعله الى فليستظر

مسألة أخرى الرخص المختصة بالسفر الطويل اربع القصر والافطار في رمضان والمصح على الخفين ثلاثة ايام والجمع بين الصلاتين وفيه قولان أحدهما اختصاصه بالسفر الطويل والثاني عدم اختصاصه به والتي لا تختص بالسفر الطويل اربع أيضا أحدها التيمم وفيه أنه لا يختص بالسفر الطويل لا يختص بالسفر مطلقا بل يجوز في الحضر والثانية أكل الميتة للضرر وهو أيضا لا يختص بالسفر والثالثة ترك الجمعة والرابعة التنفل على الرحلة وفيه قولان أحدهما لا يختص بالسفر الطويل والثاني يختص به الاول وهو الاصح ولما كانت مسألة الجمع باطرن من ضمن الرخص التي ربما وقعت للناس رأينا أن نذيل بها هذا الباب بما أن لها ارتباطا به من جهة اشتمالها على بيان أحكام كثيرة من أحكام الرخص فنقول

من اخوة أصله أو من أهل طبقته لأع ذرية مخالفة لغرض الزايف لان غرض الواقف الذي يعقل عليه ويتجنب مخالفته إما أن يكون مؤيدا باللفظ أو عقل أو حس أو عادة أو زيادة بعض الافراد أو نقصه ولا يبدل الى واحد منها أما اللفظ فظاهر لانه ليس في لفظ الواقف من اوله الى آخره ما يبدل على المنع من التشرية المذكور الا ما يتوهم من لفظ الاخوة وقد علمت انه لا يمنع . وأما العقل أو الحس أو الزيادة في بعض الافراد أو النقص فكذلك لعدم تحقق واحد منها فيما نحن فيه من عبارات الواقفين بل مقطوع بعدمه فلم يبق الا العادة وقد دمج بها المستدل بقوله المعروف المؤلف الخاقبة الى آخره وهو وهم فان العادة التي تخصص العام هي العادة التي اذا

### فصل في الجمع بالمطر

يجوز الجمع بالمطر بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بقدر ما بشرط جميع التقديم المتقدمة في السفر لأنه يشترط وجود المطر عند التحريم بالاولى وعند السلام منها وعند التحريم بالثانية وبين سلام الاول والتحريم بالثانية بقينا وان انقطع في أثناء الاولى وبعد التحريم بالثانية وفي قول ذكره في النهاية عن المعظم أن وجود المطر عند السلام من الاول ليس بشرط والراجع الاول كما هو منقول عن أبي زيد ليحقق اتصال آخر الاول بأول الثانية مقرنا بالعذر وهذا القول هو الذي ذكره أصحابنا العراقيون وصاحب التمهيد وغيرهم وحكي ابن كجب وجهها عن بعض الأصحاب أنه لو افتتح الصلاة ولا مطر ثم أمطرت السماء في أثناء صلاته الاولى فيجوز الجمع على القولين في أنه اذا نوى الجمع في أثناء صلاته الاولى هل يجوز الجمع أم لا واختار ابن الصباغ هذه الطريقة ولا يشترط قوة المطر بل المدار على كونه بيل أعلى الثوب وأسفل الثعل ومثل المطر الثلج والبردان كما يذوبان والافلا برخضان الجمع وفيهما وجه بآتهما لا برخضان الجمع مطلقا وصرح جمع بأن الثلج والبردان نزلا قطعا كبارا بحيث يخشى منها برخضان وان لم يذوبا

وانما ثبت رخصة الجمع بالمطر بشروط \* الاول أن يكون لمصل جماعة \* الثاني أن تكون تلك الجماعة بمصلى بعيد \* الثالث أن يتأذى بالمطر في طريقه فان انتفى شرط من ذلك فلا يجوز الجمع فالمصلى منفردا بذلك المصلى لا يجوز له الجمع وكذلك من صلى في بيته جماعة أو فرادى والمصلى جماعة بمصلى قريب من بيته أو بعيد ولا يتأذى بالمطر في طريقه بأن يمشي في كن أو تحت سباط أو نحو ذلك ولو نزل المطر وهو في موضع الجماعة له أن يجمع والاحتاج الى صلاة العصر والعشاء في جماعة بذلك الموضع إما بأن يمكث في ذلك الموضع حتى يدخل وقتها فيصلح ما بجماعة وإما بأن يضيء الى بيته ثم يعود الى ذلك المصلى عند دخول وقت الثانية فيصلحها جماعة وفيه من المخرج ما لا يخفى

ثم اشترط هذه الشروط في ثبوت رخصة الجمع بالمطر هو القول الاظهر فيمنع الجمع عند انتفائها كما تقدم وفي قول لا تشترط هذه الشروط فيجوز الجمع عند انتفائها والاول منسوب الى الام والثاني منسوب الى الاملاء ولا يجوز جمع التأخير بسبب المطر وهو القول الجديد وفي القديم الجواز وعليه قال العراقيون صلى الظهر والمغرب مع العصر أو العشاء سواء كان المطر متصلا أم لم يكن وذكر في التمهيد أنه لو انقطع المطر قبل دخول وقت الثانية لم يجز الجمع وصلى الاول في آخر وقتها كالمسافر اذا أخبر بنية الجمع ثم أقام قبل دخول وقت الثانية وما تقدم من ثبوت رخصة جمع التقديم في الظهر والعصر هو الصحيح وفي النهاية قول ضعيف عن حكاية صاحب التقریب أن رخصة جمع التقديم بالمطر تخص بالمغرب والعشاء وهو مذهب الامام مالك

ثم ان اشترط الجماعة في الجمع بالمطر انما هو في الصلاة الثانية فقط لا في الاولى ولا يشترط وجود الجماعة في جميع الثانية ولا في جميع الركعة الاولى منها بل يكفي وجودها في التحريم الثانية ولو انفردوا بعدهم فلو تباطأ المأمومون عن الاحرام عقب تحريم الامام اشترط أن يكون احرامهم

اطلق العام لا يفهم منه السامع الا المعنى المخصوص الذي وقع الاعتقاد عليه بحيث يفهم كل سامع للعام أن عومه غير مراد بل مراد منه انما هو انما خاص كما سبق فحين حلف لا بأكل رأسا فيصير المعنى المخصوص كأنه هو المعنى العرفي للعام لأنه يتعين حل كلام كل من حكم على عرفه ولو خالف المعنى الاخرى ولم توجد عادة تجعل الالفاظ العامة في كلام الوافق من في شرط من مات قبل الاستحقاق محمولة على القيام مقامه وما كان يستحقه في النصب الاصلي بحيث يجعل النصب الاصلي كأنه هو المعنى العرفي لتلك الالفاظ العامة بل العادة قاضية ببقاء تلك الالفاظ العامة على عمومها فانما نرى الجديد يعتبر ولد ولده الذي مات كوالده في كل أحواله بل ربما حملته شفقتة على خطوته بأكثر من أولاده ولو قلنا بعدم عموم هذه

لعادة لكل الناس فهي مشتركة (٥٤) وبها تنقضي العادة المخصصة والإلزام في هذا الاختلاف في معنى العبارة وكيف

تكون مخصصة مع نظيرتها وقطعة العام ودعوى أن الغرض عدم حرمان فرع من مات قبل الاستحقاق وإلحاقه بابن من مات بعده تشبيهاً به ودعوى خالية عن الدليل زعمه بذلك المتكلم بل ليس لها واقع تنطبق عليه أذ الإلحاق والتشبيه المذكوران مما لا تشبه لهما رائحة من عبارات الواقفين ولا من عوائدهم وزيادة فرع من مات قبل الاستحقاق على ابن من مات بعده لا يحظور فيها لعدم المانع منها في عبارة الواقف وهو الذي يفيد الاستحقاق بلا حصر خصوصاً وهذه الزيادة ليست من لوازم شرط قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقامه وإنما تأتي بحكم الصدقة في بعض الحوادث لموازمت كل أولاد الواقف بعد الاستحقاق عن ذرية وجواز موت فرع من مات قبل الاستحقاق

تكون مخصصة مع نظيرتها وقطعة العام ودعوى أن الغرض عدم حرمان فرع من مات قبل الاستحقاق وإلحاقه بابن من مات بعده تشبيهاً به ودعوى خالية عن الدليل زعمه بذلك المتكلم بل ليس لها واقع تنطبق عليه أذ الإلحاق والتشبيه المذكوران مما لا تشبه لهما رائحة من عبارات الواقفين ولا من عوائدهم وزيادة فرع من مات قبل الاستحقاق على ابن من مات بعده لا يحظور فيها لعدم المانع منها في عبارة الواقف وهو الذي يفيد الاستحقاق بلا حصر خصوصاً وهذه الزيادة ليست من لوازم شرط قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقامه وإنما تأتي بحكم الصدقة في بعض الحوادث لموازمت كل أولاد الواقف بعد الاستحقاق عن ذرية وجواز موت فرع من مات قبل الاستحقاق

### (فصل في الترخيص بفطر رمضان للمسافر)

الأصل في فرضية الصوم قوله تعالى «كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون» أياماً معدودات «فهذه الآية أفادت فرضية الصوم في أيام معدودات مهمة غير معينة ثم بينها بذلك بقوله «شهر رمضان» ثم أكد الفرضية بميناسيها وهو شهر ذو الحجة بقوله «فنشهد منكم الشهر فليصمه» وأما قوله تعالى «فن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر» فقد أفادت استثناء بعض المكافين في بعض الأحوال من إيجاب صوم الأيام المعدودات وأوجب عليهم أن أفطروا أن يصوموا عدة من أيام أخر فكانت العدة هي وقت القضاء لمن ذكر أن أفطروا في الأيام المعدودة فيجب القضاء بقدر ما يدرك من تلك العدة كلاً أو بعضاً فإن أدرك العدة كلاً أو بعضاً لم يصح ما أدركه حتى يفوت وقت القضاء فيجب حينئذ عليه الفدية فذهب السادة الشافعية والسادة المالكية والسادة الحنابلة إلى أن وقت القضاء الذي هو العدة من أيام أخر بعد زوال العذر إلى شهر رمضان فإن فاتت تلك العدة لم يتقض فيها وجبت حينئذ عليه الفدية زيادة عن القضاء وتكرر بتكرار السنين عندنا فالواجب حينئذ على المريض والمسافر العدة من أيام أخر وإن أخر القضاء وجبت الفدية زيادة عن العدة وعند السادة الحنفية وقت القضاء إلى أن يبقى من العمر ما يسع القضاء فإن ضاق الوقت ومات وجبت عليه الفدية ومعنى الوجوب وجوب الوصية به أن كان له مال وهذا هو معنى قوله تعالى

وعلى

ذلك لما وجد

لا عن ذرية قبل أن يستحق أو بعد أن استحق قبل أخوة أبيه أو من في طبقته ولو حصل ذلك لما وجدت

زيادة فرع من مات قبل الاستحقاق على فرع من مات بعده اذا علمت (٥٥) ذلك نعم أن قول الواقف على أن

من مات عن ولد أو أسقل انتقل نصيبه اليه إلى آخر الشرط هو بالنسبة لمن مات بعد الاستحقاق للتعبير فيه بالنصيب وهو المستحق بالفعل وتعلم أن الطبقة الجمالية في الأوقاف هي المعتبرة اتفاقاً من الحنفية ومن الشافعية وما نسبته بعض أفاضل الحنفية إلى الإمام السبكي أحد أئمة جوابه عن حادثة ملكة وعبد الرحمن غير صحيح لما علمت من أن مداره على التعبير بلفظ ومن مات من أهل الوقف الخ وهو لا يشمل سجداً المتوفى قبل الاستحقاق على ما ذهب إليه السبكي في معناه فلا يكون الشرط متناولاً ولا ولادة حتى يرتقوا به إلى طبقة أبيهم والعجب من ابن عابدين كيف غفل عن هذا مع نقله جوابه عن الحادثتين المذكورتين أولاً بلا فاصل بينهما وتعلم أيضاً أن تشريك فرع من مات قبل الاستحقاق لا يلزم

« وعلى الذين يطيقونه » أي يدركون العدة من المرضى والمسافرين ولا يصومون فيها على اختلاف الأئمة في مدة العدة فدية زائدة عن العدة جزاء تأخير قضاء الصوم من تلك الأيام الأخر عند السادة الشافعية ومن وافقهم على ما يأتي تفصيله وقال الحنفية إن الفدية تقوم مقام القضاء في سقوط المطالبة بالصوم وإن كان عليه إثم التأخير وقوله تعالى « وأن تصوموا خير لكم » رجوع إلى بيان حكم المريض والمسافر باعتبار حال زوال المرض والسفر فالعنى وأن تفعلوا الصوم في الأيام الأخر خير لكم من تفويت القضاء فيها مع الفدية لما في التفويت من إثم التأخير فخير على هذا ليس أفعال تفصيل بل يقابلها ما هو شر وأما باعتبار حال قيام المرض والسفر ويكون ذلك فيمن تمكن من الصوم ويكون المرض والسفر قد أباح له الإفطار فقط فيكون الصوم في حقه أفضل من الإفطار حينئذ حيث لم يضرمه الصوم وخير على هذا أفعال تفصيل على ما به غير أن السادة الحنابلة لم يأخذوا بذلك وقالوا بكرة الصوم للمريض والمسافر أخذاً بقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر

وبهذا تعلم أن ما ذكرناه في تفسير الآية يوافقه ويؤيده اجتهاد الأئمة فأحكام الفقه على اختلاف المذاهب تؤيده هذا المعنى ومع أن الأمر كذلك فإني لم أر المعنى المذكور منصوصاً عليه في كتب التفسير ولا غيرها ممن تكلم على الآية المذكورة وهو والله الحمد معني لطيف يدفع كل تكلف وقع في تفسير الآية المذكورة وفي فهم آخر في تفسير « وعلى الذين يطيقونه » على النسخ ليس هذا محلاً ذكره ومن هذا تعلم إباحة الفطر للمسافر

فلو افطر المكلف يوماً من رمضان إن كان بعد ذكر كسفر أو مرض أو غيره مما من الأعذار المبيحة للفطر فلا إثم عليه والأفعليه الأثم ثم يجب على كل القضاء بعد مضي يوم العيد بقدر ما افطر مرسماً في الشق الأول وفوراً في الشق الثاني فإن باذر كل بالقضاء فلا يجب عليه شيء غيره فإن أخر حتى جاء رمضان آخر وجب مع القضاء فدية بعدد ما فات للتأخير بأن يطعم لكل يوم مدياً مسكيناً فلو أخر القضاء بضاحتي دخل رمضان عام آخر وجبت الفدية للتأخير الثاني كالأول وهكذا فتمت تكرار الفدية بشكر السنين عندنا كما تقدم عند الكلام على الآية ومحل وجوب القضاء والفدية إذا تمكن من القضاء بعد شهر الفوات بأن عاش وخلال من الأعذار المبيحة للفطر بعد يوم العيد بعدد ما فات فإن لم يتمكن بأن مات في شهر الفوات أو في يوم العيد أو قبل فجر اليوم الثاني فلا تدارك عنه بفدية ولا صوم في الشق الأول ويجب التدارك عنه بفدية أو صوم في الشق الثاني فإن تمكن كل منهما من القضاء بأن عاش ولم يقض حتى مات وجب التدارك عنه بالأطعام فقط على المذهب الجديد وبالأطعام عنه أو الصوم على القديم وهو الأظهر

وحكم الفوات من رمضان واحد بحري في الفوات من رمضان ثان مع فوات من رمضان أول فإنه إذا لم يقض ما فات من رمضان ثان حتى جاء رمضان ثالث مع سبق التمكن من القضاء وجب فدية ثان للتأخير فدية لتأخير قضاء ما فات من الأول ثانياً لأن أدنى فدية تأخير الأول والأفديتان وفدية تأخير قضاء ما فات من الثاني وهكذا وقضاء ما فات واجب عليه على كل حال فإن مات المؤخر المذكور ولم يخرج فدية التأخير ولم يقض وجب إخراج فدية التأخير من التركة وإن لم

عليه تجوز أصلاً في لفظ الأخوة ولا في لفظ الطبقة لما سبق من أن القسمة على من مات قبل الاستحقاق باعتبار أنه أخ



فدرو وجوده لاعلى فرعه الذى (٥٦) نحتاج الى وصفه بالاخوة مجازا ، وأما لفظ الطبقة فهو مستعمل فى حقيقة

وتعلم أنه يتعين إعطاء  
فرع من مات قبل  
الاستحقاق كل ما كان  
يعطى لاصله ولو كان  
باقيا على قيد الحياة  
عند الموت ذلك اليه  
علا بعم شرط من  
مات قبل الاستحقاق  
لما علمت من أنه  
متأخر وليس بينه  
وبين شرط من مات  
بعد الاستحقاق  
تعارض مطلقا سواء  
كان الشرط للاخوة  
أو لمن في الطبقة  
ولما علمت من أنه  
لا يلزم عليه تجوز  
مطلقا ولا جمع بين  
الحقيقة والجهاز ولا  
ينافي بينه عرض  
الواقف لما سبق  
وقول القائل إن لفظ  
الطبقة محمول على  
الحقيقة دون الجواز  
مسلم وقوله لا يلزم  
الجمع بين المتضادين  
وإعطاء الشخص في  
موضع الخ ممنوع  
لأننا نعطي نصيبه  
أهل طبقته وأهل  
طبقة أبيه  
معاً كما تعطيه منهما  
علا بصريح كلام  
الواقف لأن ارتقاءه

الأوجه

الوجه ومثل المسافر كل معذور عما يبيع الفطر هذا مذهب الشافعية ومذهب المالكية جواز الفطر بكراهة للمسافر بشرط الشروع في السفر قبل الفجر وأن لا ينوي الصوم في السفر وأن يكون سفر قصر وهذا الشرطان يمان يوم السفر وما بعده والاول وهو الشروع في السفر قبل الفجر يخص يوم السفر ويشترط أن يكون في رمضان بخلاف كفارة ظهار ونحوها فلا يجوز فيه الفطر

فالحاصل أنه إذا ثبت الفطر في الحضر ولم يشرع في السفر إلا بعد الفجر وجبت عليه الكفارة وذلك في ثمانية صور أفطر بالفعل أم لا متأولاً أم لا عزم على السفر قبل الفجر أم لا وأما إذا ثبت الصوم في الحضر وأفطر بالفعل بعد أن شرع في السفر بعد الفجر فلا كفارة متأولاً أم لا عزم على السفر قبل الفجر أم لا فهذه أربع صور وإذا ثبت الصوم في الحضر وأفطر بعد أن عزم على السفر وقبل الشروع فيه فإن كان متأولاً فلا كفارة عزم على السفر قبل الفجر أم لا لكن بشرط أن يسافر في يومه والا فلا كفارة وإن لم يكن متأولاً كفر فيه ما فهمه أربعة أربعة ولو ثبت الصوم في الحضر وأفطر قبل العزم على السفر فعليه الكفارة مطلقاً متأولاً أم لا شرع في السفر بعد ذلك أم لا وأما لو ثبت الصوم في الحضر وشرع في السفر قبل الفجر فهذا إن أفطر في السفر كفر مطلقاً متأولاً أم لا إذا كان في أثناء السفر وبيت الصوم فيه ثم أفطر فعليه الكفارة مطلقاً متأولاً أم لا ولو نوى الصوم في السفر ثم أفطر بعد دخوله محل إقامته فعليه الكفارة مطلقاً تأولاً أم لا اه عدوى

ومذهب الحنابلة أنه يسن الفطر في رمضان للمسافر سفر قصر إذا أدركه وهو مسافر وإن لم يجد مشقة في الصوم ويباح لحاضر مسافر في أثناء النهار لكن لا يفطر إلا بعد دخوله وجهه وشروعه في السفر والافضل اتمام ذلك اليوم وحاصل مذهب الحنفية أنه لا بد للمسافر من نية الصوم وتعيين أنه عن رمضان عند الامام فإذا نوى واجباً آخر وقع عاقبى عنده وإن نوى النفل أو أطلق ففيه روايتان أحدهما وقوعه عن رمضان لأن فائدة النفل الثواب وهو في فرض الوقت أكثر وصح في السراج وقوعه عن النفل وعليه من التنوير والدرر ولكن الأصح الاول كما في الدرر وحواشيه وقال صاحبان يقع عن رمضان مطلقاً ولو نوى واجباً آخر

إذا أقام المسافر بعد نصف النهار وقبله بعد الاكل وجب له مسالك بقية اليوم أما لو أقام قبل نصف النهار وقبل الظهر ولو بعد نية الفطر في يومه ذلك وجب عليه الصوم ولو أفطر في هذه الحالة عمد فلا كفارة عليه لشبهة خلاف الشافعي رضي الله عنه ولو سافر بعد أن أفطر عمدًا وجبت عليه الكفارة لا تسقط الكفارة اتفاقاً ولو أكره على السفر بعد الفطر فالمعتمد عدم سقوطها أيضاً وإن سافر ثم أفطر وهو مسافر لم تجب الكفارة ولكنه يحرم عليه الفطر ولو سافر بعد الفجر

للمسافر سفر قصر عباداً ولو بعصية الفطر في رمضان إلا في يوم سافر فيه بعد الفجر ويندب له الصوم إن لم يضربه فإن شق عليه أو على رفيقه فالنظر أفضل وكذا إذا كان رفيقه أو غائبهم مفطرين

بعد جعل الواقف  
له ذلك ولا حجر عليه  
فيه كما سبق واستمال  
لفظ الطبقه فيهما  
حقيقة لما علمت فلا  
يلزم عليه مجاز ولا  
جمع بين الحقيقة  
والمجاز وكيف يتوهم  
أن بينهما تعارضاً مع  
أنهم نصوا على أن  
قول الواقف على أن  
الخ من باب الشرط  
وقد نص علماء  
الحنفية على أن  
الشرط يرجع لجميع

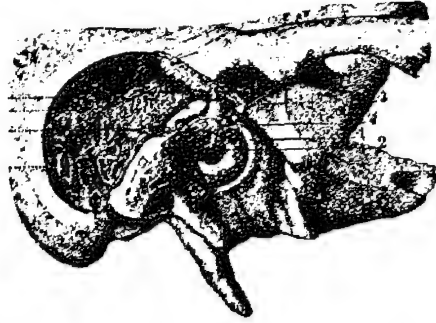
والنفقة مشتركة لانهم يشق عليهم قسمة حصته من النفقة أو عدم موافقته لهم فإذا زال السفر وجب عليه القضاء بقدر ما أدرك من عدة من أيام آخر ولومات المسافر قبل الإقامة فلا يجب عليه القضاء ولا الوصية بالقديعة لعدم ادراكه عدة من أيام آخر ولكن لو أوصى بأن يطعم عنه صحت وإن لم تجب ويطعم عنه من ثلث تركته إن كان له وارث لم يجز ولومات بعد زوال السفر ولم يقض وجبت الوصية بقدر ما أدرك من العدة إذا كان له مال كافٍ شرح المتن ومضى أوصى بالقديعة وجب على من له التصرف في تركته أن يقضى للصوم لكل يوم كالقطرة قدراً ولا يشترط هنا التملك بل يكفي الإباحة بخلاف الفطرة وما يجوز أداء الفطرة منه من الأصناف يجوز أداء القديعة منه أيضاً ويجوز أداء القيمة وأن يدفع إلى فقير واحد بدجلة ولا يشترط العدد ولكن لو دفع إلى فقير واحد أقل من نصف صاع لم يعتد به وبه يقتضى وإن لم يوص لا يجب على الورثة الإطعام عنه لانها عبادة فلا تؤدي الأباصر وإن فعله جازو يكون له ثواب والمراد من الجواز سقوط المطالبة عن الميت بالصوم في الآخرة وإن بقي عليه إثم التأخير كذا يؤخذ من الدرر وحواشيه

ما قبله كما نصوا على أن الشرط من باب الاستثناء وإن الاستثناء يرجع لجميع ما قبله فإذا كان راجعاً لجميع ما قبله وهو استثناء منه فكان الواقف

إذا خرج من مصره مسافراً عاد إلى مصره فإن كان قدأكل بعد ما جاوز عمران مصره قبل نية العود ثم رجع فلا كفارة عليه وإن عزم على عدم السفر أصلاً بعد أكله لأن أكله الأول وقع في موضع الترخيص ولكنه يجب عليه الاستئذان وإن لم يأكل بعد ما جاوز عمران مصره ثم رجع فأفطر وجبت عليه الكفارة على المأخوذه ولو نوى المسافر الإقامة في مصر أقل من نصف شهر يباح له الفطر في تلك المدة لعدم المحترمة وهو الإقامة الشرعية ولو نوى المسافر العود إلى مصره فأفطر بعد نية العود وقبل العود بالنقل وجبت الكفارة لأن السفر تقطعه النية وإن كان لا يكتفي في انشائه النية بدون الخروج

فائدة (١) اتفق علماء التشريح على أن الأذن منقذ غير منفتح وأنهم اقسمة إلى ثلاثة أقسام القسم الأول يسمى بالأذن الظاهرة والثاني بالأذن المتوسطة والثالث بالأذن الباطنة وأن بين الأذن الظاهرة والأذن المتوسطة حجاباً حاجزاً يسمى في اصطلاحهم بغشاء الطية لأنه وأنه محال أن تنفذ منه عين إلى الأذن المتوسطة أي إلى الباطن إلا أن كان مشقوقاً أو كان على غير الخلق المعتادة وأن في ذلك الغشاء انبعاثاً قليلاً لظن بعض من المتقدمين أنه ثقب ولكن التحقيق خلاف ذلك فقد تبين بالحس أن ذلك الغشاء يمنع وصول أي عين إلى الباطن فلو وضع إنسان مائه في أذنه ونام على جنبه وجعل أذنه المملوءة بالماء إلى الأعلى ومكث ساعات أو أياماً لا يمكن أن يصل إلى الباطن شيء من ذلك الماء وهذه صورة الأذن

(انظر صورة الأذن في الصحيفة الآتية)



ما كان يأخذه أصله  
وتوهم المعارضة بين  
المستثنى والمستثنى  
منه في غاية الشناعة  
اذ لو قال الواقف  
فلاخوته وأخواته  
الا اذا كان هنالك  
فرع من مات قبل  
الاستحقاق فانه  
يشاركهم ويأخذ  
ما كان يأخذه أصله  
لو كان حيالما خطر  
على الباتل توهم  
المعارضة وسحق  
من لا يغفل ولو سلم

وكذلك قال علماء الشرع الشريفة انهم منفتح وان كانوا قد عدوا وجافوا فبفطر الصائم  
اذا دخلت فيه عين ولا عبرة بما قرره بعض المتأخرين في حواشيهم كحواشي المنهج والتحرير  
وشرح ابن قاسم الغزي من أن الاذن منفذ منفتح الى الرأس فانا لا نصيب له من الصحة وطالما  
كنت أستبعد على الفقهاء وهم من التحري ومن يد التثبت والاحتياط في أحكام الدين بالمحمل  
الارفع أن يقولوا شيئا اتفق علماء الشرع على نقيضه حتى تبين بعد ذلك أن جميع كتب  
المتقدمين ناطقة بان الاذن منفذ منفتح الى قحف الرأس وهذا مسلم لا يختلف فيه اثنان  
فالجلد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وأن منشأ الاختلاف بين كتب  
المتقدمين والمتأخرين سقوط لفظة « قحف » في نقل الناقل الاول عن الشبرا ملسي  
اذ نقل عنه أنها منفذ منفتح الى الرأس فأسقط من عبارته القحف وسرى هذا الاسقاط  
الى عبارة الناقلين عنه في كتبهم ونحن نلقينا تلك الكتب على ما فيها مع أن عبارة الشبرا ملسي  
تامة لا اسقاط فيها وقد عد ذلك المنفذ من قحف الرأس من الباطن فهو وجوف فطر الصائم  
بوصول عين اليه وان كان غير محمل للغذاء ولا للدواء على أصح القولين كما نص عليه في كتب  
المتقدمين كفتح الجواد والعباب والهبعة وشرح الروض والعزير والمستظهر وغيرها  
والحاصل أنه اختلف في الجوف هل يشترط فيه أن يكون محملا للغذاء أو للدواء أو لا يشترط فيه  
ذلك قولان أحدهما الثاني وعليه فالاذن وان لم تكن منفذ منفتح اسمي جوف فاف وصول العين  
اليه مفطر

وبهذا تعلم أن الخلل انما جاء من نقل أرباب الحواشي المتأخرين وتداوله الفقهاء واقفوه من أخذ  
عنهم حتى صار من المقرر عندهم أن الاذن منفذ منفتح الى الدماغ وليس من المتقدمين أحده يقول  
بذلك فتبين أن ما قاله السادة الشافعية موافق لما ثبت بالشرع من أن نهاية الاذن الظاهرة  
داخل في حدود الرأس وان كان غير نافذ اليها « والحق أحق أن يتبع »  
فينبغي لمن أراد الحقيقة أن لا يقتصر على الحواشي وكتب المتأخرين ويكتفي بما فيها من كتب  
الاولائل ظهر يا فان ذلك ربما كان مانعا من الوقوف على الحقائق فكثيرا ما رأينا تصرف  
الناقل في عبارة الاولائل قد أفسد الصالح وأخل بالمراد

ومن قبيل ذلك « والشئ بالشئ يذكر » مسئلة الاستحضار الحقيقي الذي نص على وجوبه  
أرباب الحواشي واستحكم بسببه في أهل العلم ببلادنا دواء الوسواس القاشي وما نشأ ذلك الامن

تعملهم على ما قرره المتأخرون فيهم من وجوب استحضار المصلي جميع أركان الصلاة تفصيلا  
وكذا كتاب عدد ركعاتهم مع الترتيب من أول ركعة إلى التسليم وقرن ذلك بالتكبير وسواء ذلك  
استحضارا حقيقيا مع مقارنة حقيقية وهذه مسألة أخذت من قلوب أهل العلم الشافعية  
مأخذا عظيما وما جاءهم ذلك إلا من اقتصارهم على كتابة المتأخرين وألقى ما وجدوه فيها  
منصوصا من غث وسمين خصوصا ما شايع في بلادنا المصرية فأنالم نسمع بمثل هذا الوسواس  
يعتري أحدنا من أهل العلم بالبلاد الأجنبية والوسواس لعمر الله أعظم مما يجب على أهل العلم  
أن يبدلوا جهدهم في علاجه من بينهم فهل هو الإخلال في العقل أو نة في الدين من ذا الذي  
قال بوجوب استحضار بهذه الكيفية من أهل الملة السجدة الحنيفية لم يقل بذلك والله أحد  
يؤخذ بقوله وما هو الأسوء فهم وعوج « وما جعل عليكم في الدين من حرج »

تري الفقيه من المصريين على جلالاته وفضله وكونه قدوة للناس به أسوة إذا استقبل القبلة  
وقف بين يدي من عنت له الوجوه وخضعت له هيئة رقاب السلوك عتيديه ويسقط ذراعيه  
ويثب على أطراف أصابع قدميه ويضج ويهيج ويشهق ويزعق كل ذلك يعمل ليكبر  
تكبيرة مقرونة باستحضار حقيقي ما أنزل الله به من سلطان بل ما هو الإخلال في العقل ونقصان  
وها أنا أمدد عليك شيئا من كلام المتأخرين أرباب الحواشي في هذا البحث ثم أتبعه بما نص  
عليه المتقدمون لتعلم الحق في هذه المسئلة فأقول

في حاشية البخاري على المنهج عند قول المصنف مقر ونابه النية نقلا عن الزياي ما ملخصه قوله  
مقر ونابه النية وذلك بأن يستحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من كونها ظهرا  
فرضا ثم يقصد فعل هذا المعلوم ويجعل قصده إذا مقارنا لأول التكبير ولا يغفل عن تذكره حتى  
يتم التكبير ونارعه فيه أمام الحس من بانه لا تحويه القدرة البشرية ومن ثم اختار النووي  
الاكتفاء بالمقارنة العرفية قال ابن الرفعة وغيره إنه الحق وصوبه السبكي اه وقوله ذات  
الصلاة أي تفصيلا كما قاله ابن حجر اه ثم كتب على قول المصنف ويستصحبها الخ بعد كلام  
مانصه والاستصحاب الحقيقي أن يستحضر جميع الأركان تفصيلا والمقارنة الحقيقية أن  
يستحضر الأركان من أول التكبير إلى آخرها فالخااصل أن للقوم أربعة أشياء استحضار حقيقي  
بأن يستحضر جميع أركان الصلاة تفصيلا ومقارنة حقيقية بأن يقرن ذلك المستحضر بجميع  
أجزاء التكبير واستحضار عرقي بأن يستحضر الأركان أجمالا ومقارنة عرفية بأن يقرن ذلك  
المستحضر بجزء من التكبير كذا نقله عن شيخه ثم زعم أن المعتمد أن الاستحضار الواجب هو  
القصد والتعيين ونية الفرضية عند أي جزء من أجزاء التكبير اه وكذا كتب في حواشيه  
على شرح الغاية للخطيب ما يوافق هذا وعبارة الشيخ الجوهري حاصل ما تقرره في الاستحضار  
قولان حقيقي وهو أن يستحضر الأركان تفصيلا وما يجب التعرض له من الفرضية والتعيين  
ويقصد إيقاع ذلك المعلوم وعرفي وهو ملاحظة هيئة الصلاة المشتبهة على واجبات مثلا من  
غير تفصيلها بكونها ركوعا الخ ومع التعيين والفرضية وهذا ما اختاره النووي والقائلون  
بوجوب الاستحضار الحقيقي اختلفوا فتم من أوجب المقارنة الحقيقية أيضا وهي أن يقرنها  
بأول التكبير ويستصحبها إلى آخره وهذا هو مذهب الشافعي ومعهذا الرمي وإن نوزع فيه بانه

أن يبين ما مراضة  
فلا يصح تخصيص  
العام فرارا من التجوز  
بل يتعين العكس  
ويجعل الموم قرينة  
على التجوز نظر الكثرة  
دوران المجاز وقطعية  
العام ولو سلم التعارض  
وتكافؤ التجوز  
وال تخصيص فلا نسلم  
جواز تخصيص  
العام فرارا من التجوز  
في الخاص لأن الخاص  
إن لم يحمل على المجاز  
يتعين نسخه بالعام

تفهم عنه القوى البشرية ومنهم من اكتفى بالمقارنة لأول التكبير فقط وهي المقارنة العرفية وهذا هو الذي اعتمدته الرافعي ومنهم من أوجب البسط على آخر التكبير بأن يقصد فعل الصلاة في جزء وأنها فرض في جزء آخر وأنها تظهر مثلاً في جزء آخر وهي مقارنة عرفية أيضاً ومنهم من اكتفى بالمقارنة لأي جزء ولو الآخر وهي عرفية أيضاً وأما من يقول بالاستحضار العرفي فلا يقول إلا بالمقارنة العرفية ومربياتها اهـ وبعبارة الشرفاوي على التحرير عند قوله وقرنها أي النية الخ اعلم أن لهم مقارنة حقيقية واستحضاراً حقيقياً تفصيليين ومقارنة عرفية واستحضاراً عرفياً الجالين والمقارنة الحقيقية بعد الاستحضار الحقيقي والعرفية بعد العرفي فلا استحضاراً حقيقياً أن يستحضر في ذهنه ذات الصلاة أي أركانها الثلاثة عشر التي من جملتها النية وما يجب التعرض له فيها تفصيلاً بأن يقصد كل ركعة بذاته على الخصوص وتكون هيئتها أمامه كالعروس والمقارنة الحقيقية أن يقرن هذا المستحضر بأول جزء من أجزاء التكبير ويستديم ذلك إلى آخرها والاستحضار العرفي أن يستحضر هيئته الصلاة إجمالاً بأن يقصد فعلها ويعينها من ظهر أو عصور وينوي الفرضية والمقارنة العرفية أن يقرن ذلك المستحضر بأي جزء من أجزاء التكبير اهـ المقصود منه وفي حاشية النبراوي على الخطيب عند قول المصنف بأن يقرنها الخ والحاصل أن لا تقوم هنا أربعة أشياء استحضار حقيقي بأن يستحضر أركان الصلاة تفصيلاً مع تعيين نية الفرضية وقرن حقيقي بأن يقصد فعل هذا المستحضر من أول التكبير إلى آخره واستحضار عرفي بأن يستحضر أركان الصلاة إجمالاً ومقارنة عرفية بأن يقرن ذلك بجزء من التكبير ومن قد رعى الأولين لا يكفيه الأخيران اهـ وكتب شيخنا العلامة الباجوري على سم مانصه قوله ويجب قرن النية بالتكبير أي قرنا حقيقة بعد الاستحضار الحقيقي بأن يستحضر الصلاة تفصيلاً مع تعيينها في غير الفعل المطلق ونية الفرضية في الفرض وقصد الفعل في كل صلاة ويقرن ذلك المستحضر بكل التكبير من أولها إلى آخرها هذا ما قاله المتقدمون وهو أصل مذهب الشافعي واختار المتأخرون الاكتفاء بالمقارنة العرفية بعد الاستحضار العرفي بأن يستحضر الصلاة إجمالاً بحيث يهمل أنه مستحضر للصلاة مع أوصافها السابقة ويقرن ذلك المستحضر بأي جزء من التكبير ولو الحرف الأخير ويكتفى بفرقة الأوصاف على الأجزاء اهـ المقصود منه

هذا شيء من كلام المتأخرين وهو نص في وجوب استحضار حقيقي بالمعنى الذي ذكره وعزوه إلى كلام المتقدمين أو أنه قول اعتمد به بعضهم ولم يعتمد به البعض وليس لهذا الاستحضار أثر في كتب المذهب المعتمدة بل المنصوص فيها أن النية الواجبة هي عبارة عن قصد فعل الصلاة وتعيين الوقت من كونه صحيحاً وظهراً مثلاً ولم يشترط ذلك التفصيل والترتيب كما هو مقرر في العزيز للغزالي والحياء والمستظهر للشافعي والروضة والعباب والارشاد والتنبيه والحاوي والقوفى والعناية والزكوى والمرزى بل وفي نفس الامم للإمام الشافعي رضي الله عنه حيث جاء فيها من رواية الربيع الجيزي مانصه

(باب النية في الصلاة) قال الشافعي رجة الله عليه فرض الله عز وجل الصلوات وأبان رسول الله صلى الله عليه وسلم عدد كل واحدة منهن ووقتها وما يعمل فيهن وفي كل واحدة منهن وأبان الله عز

نظر التأخر وقطعته  
في عمومه كإلصاق  
عليه الحنفية وقول  
المستدل غرض  
الواقف أن من مات  
قبل الاستحقاق الخ  
ممنوع لأنه لا دليل  
عليه لامن اللفظ ولا  
من العادة والغرض  
لا يعتبر إذا لم يساعد  
عليه اللفظ أو غيره  
بما سبق بل صريح  
كلام الواقف من  
عموم ما ومقام ينادي  
بإبطاله وكذلك قوله

وجعل منهن نافلة وفرض فقال لنبية صلى الله عليه وسلم ومن الليل فتمجد به نافلة لك ثم أبان ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان بينا والله أعلم إذا كان من الصلاة نافلة وفرض وكان الغرض منها مؤنة أن لا يجزى عنه أن صلى صلاة الابان بنويها مصليها ﷺ قال الشافعي وكان على المصلي في كل صلاة واجبة أن يصليها متطهرا وبعد الوقت ومستقبلا للقبلة وينويها بعينها وبكبر فان ترك واحدة من هذه الخصال لم تجزئته صلاته ﷺ قال الشافعي رحمه الله والنية لا تقوم مقام التكبير ولا تجزئته النية إلا أن تكون مع التكبير لا تتقدم التكبير ولا تكون بعده فلو قام إلى الصلاة بنية ثم عزبت عنه النية بنسيان أو غيره ثم كبر وصلى لم تجزئه هذه الصلاة وكذلك لو نوى صلاة بعينها ثم عزبت عنه نية الصلاة التي قام لها بعينها وثبتت نيته على أداء صلاة عليه في ذلك الوقت إما صلاة في وقتها وإما صلاة فائتة لم تجزئه هذه الصلاة لأنه لم ينوها بعينها وهي لا تجزئته حتى ينويها بعينها لا يشك فيها ولا يخطئ بالنية سواءها وكذلك لو فاتته صلاة لم يدر أهى الظهر أم العصر فكبر بنوى الصلاة الفائتة لم تجزئ عنه لأنه لم يقصد بالنية قصد صلاة بعينها ﷺ قال الشافعي رحمه الله عليه وبهذا قلنا إذا فاتت الرجل صلاة لم يدر أى صلاة هي بعينها صلى الصلوات الخمس بنوى بكل واحدة منهن الصلاة الفائتة ولو فاتته صلاتان فعرفهما فدخل في أحدهما بنية ثم شك فلم يدر أيهما أقوى وصلى لم تجزئته هذه الصلاة عن واحدة منهما لا تجزئته الصلاة حتى يكون على يقين من التي نوى ﷺ قال الشافعي رحمه الله ولودخل في صلاة بعينها بنية ثم عزبت عنه النية فصلى الصلاة أجزأته لأنه دخلها والنية مجزئته وعزوب النية لا يفسدها إذا دخلها وهي مجزئة عنه إذا لم يصرف النية عنها ولو أن رجلا دخل في صلاة بنية ثم صرف النية إلى صلاة غيرها أوصرف النية إلى الخروج منها وان لم يخرج منها ثم أعاد النية إليها فقد فسدت عليه وساعة صرف النية عنها ففسد عليه ويكون عليه أعادتها وكذلك لو دخلها بنية ثم حدثت نفسه أي عمل فيما أم يدع فسدت عليه إذا زال نيته عن المضى عليها بحال وليس كالذي نوى ثم عزبت نيته ولم يصرفها إلى غيرها لأنه ليس عليه ذكر النية في كل حين إذا دخل بها ولو كان مستيقنا أنه دخلها بنية ثم شك هل دخلها بنية أم لا ثم ذكر قبل أن يحدث فيها عملا أجزأته والعمل فيه إقراة أو ركوع أو سجود ولو كان شكه هذا وقد سجد ورفع رأسه فسجد فيها كان هذا عملا وإذا عمل شيئا من عملها وهو شك في نيته أعاد الصلاة وإن ذكر قبل أن يعمل من عملها شيئا أجزأته الصلاة ولودخل الصلاة بنية ثم صرف النية إلى صلاة غيرها نافلة أو فريضة فثبت نيته على الصلاة التي صرفها إليها لم تجزئ عنه الصلاة الأولى التي دخل فيها بنويها لأنه صرف النية عنها إلى غيرها ولا تجزئته الصلاة التي صرف إليها النية لأنه لم يتسدها وانفأها ولو كبر ولم ينو صلاة بعينها ثم نواها لم تجزئه لأنه قد دخل في صلاة لم يقصد قصد بها بالنية ولو فاتته ظهر وعصر فدخل في الظهر بنوى بها الظهر والعصر لم تجزئه صلاته عن واحدة منهما لأنه لم يحض النية للظهر ولا العصر ولو فاتته صلاة لا يدرى أى صلاة هي فكبر بنويها لم تجزئه حتى ينويها بعينها اهـ

ولو قلنا بخلاف ذلك لزم أن نشب للنسبة الخ فان هذا التشبيه جاء في كلام ذلك المتكلم لا من عبارة الواقف فان عبارة الواقف بريئة من هذا التشبيه واللاحاق وقوله المعروف المؤلف الحاقه به الخ قد علمت ما فيه وقوله ان غرض الواقف يصلح لمخصصا قلنا نعم اذا ثبت ولم يخالفه اللفظ وهو لم

وأنت خير بأن هذه التفاريغ التي فترها الامام رضى الله عنه تعين المراد من استحضار عين الصلاة وأنه ليس فيما أكثر من قصد فعلها وتعيينها من كونها أصحبا أو ظهر أمثلا وكونها أداء



أو قضاء وهذه الثلاث هي التي أجمع المتقدمون على وجوب استحضارها ولم يزيدوا عليها شيئا ولم يختلفوا الا في كون استحضارها هل يجب استحبابه بهذا التفصيل من ابتداء همزة الجلالة من التكبير الى آخره أو لا وهذا هو محل الخلاف بينهم

فالاستحضار الذي نص المتقدمون على وجوبه هو استحضار الامور الثلاثة المذكورة فقط وهي التي شرطوا استحضارها مفصلة ليس إلا أما الاستحضار بالمعنى الذي بينه المتأخرون وقرروه في الحواشي فيظهر أن منشأه تغيير الاوائل باستحضار عين الصلاة ففهموا أن استحضار العينية لا يكون الا باستحضار جميع الاركان مفصلة مرتبة وفاتهم أن العينية مبينة في كلام الامام رضي الله عنه عما سلفناه وأن جميع المتقدمين حذوا في كتبهم حذوا لام فشرطوا استحضار ذات الصلاة وما يجب التعرض له وفسروه بما بيناه وراد ابن حجر في الصحة وجوب تعيين الامامة والقصر وما شبه ذلك أما الرمي في النهاية فلم يشرط في النية غير ما ذكر خلافه لما نسب به بعض الحواشي مرة للامام الرمي وأخرى للامام ابن حجر فهذه كتب ما بين أيدينا تشهد بغير ما هو منسوب لهما

وهناك ما قرره الاوائل في كتبهم آخذين له من كلام الامام وأصحابه ليتبين لك وجه الصواب في هذا الباب فعبارة مر في شرح المنهاج ويجب قرن النية بالتكبير أي بجميع تكبير الاحرام لانه أول أفعال الصلاة فوجب مقارنتها لذلك كاللحج وغيره الا الصوم لما مر بان يستحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من صفاتها ثم يقصد فعل ذلك المعلوم ويجعل قصده هذا مقارنا لأول التكبير الى آخر عبارته وعبارة الامام ابن حجر في شرح المنهاج ويجب قرن النية بالتكبير كله لا توزع الاجزاء على اجزائه بل لا بد أن يستحضر كل معتبر فيها عمدا وغيره كالقصر لتقصير كونه اماما أو مؤمرا في الجمعة والندوة للمؤم في غيرها «أراد الافضل» مع ابتدائه ثم يستمر مستحضرا لذلك كله الى الراء اه ولم يتقدم له اشتراط استحضار الاركان تنصيلا كما نسبوه اليه وقال الامام ابن حجر في الامداد شرح الارشاد (مقارنة لتكبير الاحرام) وهي الركن الثاني أي لجميعها لانها أول أفعال الصلاة فتجب مقارنتها لها كاللحج وغيره الا الصوم لما مر وذلك بان يستحضر في ذهنه ذاتها وما يجب التعرض له ثم يقصد الى فعل هذا المعلوم الى آخر عبارته وعبارة الانوار لا رد يلى الركن الاول النية وهي القصد فيحضر المصلي في ذهنه ذات الصلاة وصفاتها التي يجب التعرض لها كالتطهيرة والفرضية وغيرها ثم يقصد الى فعل هذا المعلوم الى آخر عبارته وعبارة المستظهر للشاشي وينوي نية فرض الصلاة ومحلها القلب وغلط بعض أصحابنا فقال لا تجزئه حتى يتلفظ بلسانه وليس بشئ وأما كيفية اتفاقه فقال أبو اسحق المروزي ينوي صلاة الظهر المفروضة وقال أبو علي بن أبي هريرة تجزئه نية الظهر والعصر ولا يجب نية الفرض وهو قول أبي حنيفة ولا يجب نية الاداء والقضاء في أصح الوجهين انتهت

وعبارة الحاوي للامام نجم الدين عبد الغفار القزويني ركن الصلاة نية فعلها بالقلب في النفل مع التعمين كالصبح والجمعة والوتر والأضحية وسنة للعصر لا فرض الوقت في المعين ومع الفرض في الفرض

ثبت وصريح اللفظ  
يخالفه وتعلم أنه  
لا يصح خلاف  
مطلقا بين الحنفية  
وحدهم ولا بينهم  
وبين الشافعية في  
اعطاء فرع من مات  
قبل الاستحقاق  
كل ما كان يؤول لاصله  
لوقبى حيا من اخوته  
أو بمن في طبقته  
لما سبق من  
عدم التعارض بين  
الشرطين ومنشأ  
الخلاف هو التعارض

قال القونوي شارحه (قوله نية فعلها) يعلم منه أنه لا يكفي إخطار نفس الصلاة بالبال مع الغفلة عن الفعل ثم قال قوله بالقلب لاشك أن النية في جميع العبادات معتبرة بالقلب ولا يكفي النطق باللسان مع غفلة القلب ولا يضر عدمه ولا يخالفه لما في القلب كما إذا قصد الظهر وسبق لسانه إلى العصر ثم قال قوله ومع الفرض عطف على قوله مع التعيين أي الركن في الفرض نية فعل الصلاة مع التعيين من كونه ظهراً أو غيره ومع التعرض للفرضية فالماصل أن الصلاة تتركب في كيفية النية على ثلاث مراتب فالأولى يكفي فيها أمر واحد ويتعرض في الثانية لأمرين وقد يغني التعرض لأحدهما عن الآخر كالظهور عن الصلاة إذا تعرض للاخص يغني عن التعرض للأعم ولا بد في الثالثة من ثلاثة أمور ولا يغني نية الظهور عن التعرض للفرضية لأن الظهور قد لا تكون فرضاً كظهور الصبي ومن صلى منفرداً ثم أعاد في جماعة فوجب التعيين ويعلم من اقتصار المصنف على ما ذكره أنه لا يجب التعرض لاستقبال القبلة لأنها الإما شرط أو ركن ولا يجب على الناوي التعرض لتفاصيل الأركان والشروط ولا الإضافة إلى الله تعالى بأن يقول لله أو فرضة الله إذا العبادة لا تكون إلا لله تعالى اه ثم قال قوله مقرونة بإشارة إلى وقت النية وهو أن تكون مقرونة بالتكبير لأنه أول أفعال الصلاة فوجب مقارنته له كما في الحج وغيره فلا تقدمت عليه ولم تستعصب اليه لم يحز بخلاف الصوم لما في اعتبار المقارنة فيه من عدم مراقبة طلوع الفجر (قوله بكل التكبير) ينبغي للناوي أن يحضر في ذهنه أولاً ذات الصلاة وما يجب التعرض له من صفاتها كالظهورية والفرضية على ما مر ثم يقصد إلى فعل هذا المعلوم ويجعل قصده هذا مقارناً لأول التكبير ولا يغفل عن تذكره حتى يتم التكبير لأن اعتبار النية بانهقاد الصلاة ولا يحصل الانعقاد إلا بتمام التكبير بدليل أنه لو رأى المتيمم الماء قبل تمام التكبير بطل تيممه ونظره في التعليق باشتراط استمرار حضور الشهود إلى الفراغ من الإيجاب والقبول في الشكاح وأما المصنف بلفظة كل في قوله بكل التكبير وجوب استدامة النية إلى آخر التكبير فلو اقترنت بحزمه وعزبت قبل الفراغ منه لم يعتد بها ولا يشترط استصحابها بعده فلا يضر العزوب لما في تكليف الاستصحاب من العسر اه ملخصاً من كلام طويل الذيل والقناع اقتصرنا منه على محل الحاجة والله أعلم

وعبارة الروضة فصل في النية يجب مقارنتها بالتكبير وفي كيفية المقارنة وجهان أحدهما يجب أن يعتد بالنية بالقلب مع ابتداء التكبير باللسان وفرغ منها مع فراغ منه وأصحهما لا يجب هذا بل لا يجوز لئلا يخلو أول التكبير عن تمام النية فعلى هذا قيل يجب أن تقدم النية على التكبير ولو بشئ يسير والصحيح الذي قاله الأكثر لا يجب ذلك بل الاعتبار بالمقارنة وسواء قدم أم لم يقدم يجب استصحاب النية إلى انقضاء التكبير على الأصح وعلى الثاني لا يجب والنية هي القصود فيحضر المصلي في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من صفاتها كالظهورية والفرضية وغيرهما ثم يقصد هذا المعلوم قصداً مقارناً لأول التكبير ولا يجب استصحاب النية بعد التكبير اه

وعبارة التهذيب للبغوي الصلاة لا تصح إلا بالنية ومحملها القلب فلم يلتفت بلسانه جاز ولو

وتقديم الخاص على العام أو عدمه على ما تبين لنا ومن هنا تعلم ترجيح ما أفقته به السبوطي من إعطائه كل ما كان يؤهل لصلته لو كان حياً على ما أفقته به السبكي فيما سبق وبتسليم التعارض فلا يصح الخلاف بين الحنفية أيضاً لقوله إن الشرط بر جمع لجميع ما قبله وأنه بمنزلة الاستثناء

تلفظ ولم ينو بالقلب لم يجز ويجب أن ينوى حالة التكبير فلو ابتدأ النية بعد ما أتى بشئ من التكبير لم يجز فلو نوى قبل التكبير واستدام بقلبه إلى أن فرغ من راء التكبير صح وعزوبها بعده لا يمنع الجواز لأنه يشق عليه حفظها إلى آخر الصلاة ولو عزبت نيته قبل أن يتدنى همزة التكبير لم يجز ولو قرئ همزة التكبير ثم عزبت قبل الفراغ من التكبير ففيه وجهان أحدهما لا يصح لأن انعقاد الصلاة يكون بالفراغ من التكبير فيشترط اقتران النية به كالشهود في النكاح يشترط حضوره ثم إلى الفراغ من الإيجاب والقبول والثاني يصح لأن استحباب النية تكريرها ولا يشترط تكرار النية بعدما قرئها ابتداء الصلاة كما لا يشترط ذكرها في سائر الأركان ومن أصحابنا من قال يجب أن يتدنى النية بالقلب مع ابتداء التكبير باللسان بحيث يكون فراغه منها مع الفراغ من التكبير وهذا لا يصح لأن التكبير من الصلاة فلا يصح الاتيان بشئ منه قبل كمال النية وعند أبي حنيفة إذا قدم النية على التكبير بزمان يسير جاز أما كيفية النية فينظر إن كانت الصلاة إحدى القرائن الخمس يجب عليه ثلاث نيات فعل الصلاة والفريضة والتعيين فيقول نويت أن أصلي فرض الظهر أو نويت أداء فرض صلاة العصر أو شرعت في فرض صلاة المغرب ينوى الصلاة لتمام العادة عن العادة وينوى الظهر ليمتاز عن العصر وينوى الفرض ليمتاز عن النفل اهـ

وعبارة الزكاة في ينوى الصلاة بعينها إن كانت الصلاة مكتوبة أو سنة راتبة وإن كانت نافلة غير راتبة أجزأته نية الصلاة إلى أن قال وكيفية النية إن كان المنيوى مكتوباً بأي فرضاً أن يقصد أمرين أحدهما فعل الصلاة ليمتاز عن سائر الأفعال فلا يكفي إحضار الصلاة بالبال مع الغفلة عن الفعل والثاني تعيين الصلاة المأني بها من ظهر أو عصر أو جمعة ليمتاز عن سائر الصلوات ولا تجزئ نية فرضية الوقت عن الظهر والعصر في أصح القولين في الرافعي لأنه لو تذكر فائتة غير الظهر في وقت الظهر كان الاتيان بهما اتياناً في الوقت واختلفوا في أمور غير هذين الأمرين منها التعرض للفرضية وفي اشتراط وجهان أحدهما لا يشترط لأن الشافعي قال في الصبي يصلي ثم يبلغ في آخر الوقت تجزئه ولو كانت نية الفرض مشروطة لما أجزأته قال الرافعي وأظهره ما عند الأكثرين تشترط لأن الظهر قد يوجد من الصبي وعن علي منفرد أنه أعادها في الجماعة ولا يكون فرضاً ومنها الإضافة إلى الله تعالى وفيه وجهان قال الرافعي وأحدهما عند الأكثرين لا تشترط ومنها الاداء والقضاء قال الرافعي الأصح عند الأكثرين لا تشترط ومنها التعرض لاستقبال القبلة شرطه بعض الأصحاب وقال الرافعي واستبعد الجمهور ومنها التعرض لعدد الركعات والأصح عدم الاشتراط كما قال الرافعي وإن كانت الصلاة نافلة راتبة أو متعلقة بوقت أو سبب فيشترط فيها نية فعل الصلاة والتعيين فينوى سنة الظهر أو المغرب مثلاً أو سنة الكسوف والاستسقاء سنة عيد الفطر والتراويح والفجر وفي الوتر ينوى سنة الوتر وهذا هو الصحيح وفي وجه يشترط التعيين في ركعتي الفجر ولا يشترط فيما سواهما وهل يشترط التعيين في التعرض للنفل اختلف كلام الناقلين فيه وهو قريب من الخلاف في اشتراط التعرض للفرضية في الفرائض والخلاف في التعرض للاداء والتضام والإضافة إلى الله تعالى

وقولهم نسخ العام  
للخاص عند العلم  
بتأخر العام عن  
الخاص كل ذلك بلا  
خلاف بينهم وبذلك  
تعلم أن استناد  
من أفتى من علماء  
الحنفية بمنع فرع  
من مات أصله قبل  
الاستحقاق من  
مشاركة أخوة أصله  
أو من في طبقته على  
بعض فتاوى علماء  
الشافعية خطأ قطعاً  
لاختلاف مبني

يعود ههنا قال النووي الصواب الجزم بعدم اشتراط نية التقلية والالوجه الاشتراط في الاداء والنوافل المطلقة ~~يكنى~~ في فيما نية فعل الصلاة لانها أدنى درجات الصلاة ثم النية في جميع العبادات معتبرة بالقلب ولا يكتفى النطق مع غفلة القلب وقيل لا بد من النطق باللسان اه  
وعبارة العناية للخصي ثم النية القصد فلا بد من قصد أمور أحدها قصد فعل الصلاة ليمتاز عن سائر الافعال والثاني تعيين الصلاة المأني بها من كونها ظهراً أو عصرًا أو جماعة وهذا ان لا بد منه ما بلا خلاف فلو نوى فرض الوقت بدل الظهر والعصر لم يصح على الاصح لان الفائتة تشاركها في كونها فريضة الوقت الثالث أن ينوى الفريضة على الاصح عند الاكثرين سواء كان النوى بالغاً أو صبياً وسواء كانت الصلاة قضاء أو أداء وفي شرح المهذب ان الصواب في الصبي أنه لا ينوى الفرض وفي اشتراط الاضافة الى الله تعالى وجهان الاصح انه لا يشترط الرابع هل يشترط تمييز الاداء من القضاء وجهان أصحهما في الرافي لا يشترط لانهم ما جمعوا واحداً وله - ذاقال أدب الدين وقضيت الدين والذي قاله النووي أن هذا فيمن جهل خروج الوقت لغيره ونحوه قال النووي في شرح المهذب صرح الاحصاء بأنه اذا نوى الاداء في وقت القضاء وعكسه لم يصح قطعاً والله أعلم ولا يشترط التعرض لعدد الركعات ولا الاستقبال على الصحيح نعم لو نوى الظهر نجساً أو لاثماً لم تنه قد الى أن قال واعلم انه يشترط ان تقارن النية لتكبيره الاحرام يعني ذكرها وما معنى المقارنة فيه أوجه أصحها في الروضة هنا انه يجب ذكرها من أول التكبير الى فراغها الى آخر ما قال اه

المذهبي في الاصول  
ولا يصح للعنفى  
الاعتداد بعقل هذا  
الخلاف في مذهبه  
لان خلاف المذاهب  
الخالفين له في  
الاصول المبني عليه  
الخلاف في الفروع  
لا يعتبر خلافاً عنده  
يصح النهي بل عليه  
ولا تكثير المخالفين  
به والحب من ابن  
عابدين في نسبته  
القول بالمنع الى  
جهود العلماء من

وعبارة الاحياء ثم يحضر النية وهو أن ينوى في الظهر مثلاً ويقول بقلبه أو أدى فريضة الظهر لله  
لا يبرأ بقوله أو أدى عن القضاء وبالفريضة عن النقل وبالظهور عن العصر وغيره وانمكن معاني  
هذه الالفاظ حاضرة في قلبه فانه هو النية والالفاظ مذكرات وأسباب لحضورها ويحتمد أن  
يستديم ذلك الى آخر التكبير حتى لا يعزب فإذا حضر ذلك في قلبه فلا يرفع يده اه وقال شارحه  
(قوله والالفاظ مذكرات وأسباب لحضورها) تحقيق المقام ما أورده الرافي في شرح  
الوجيز حيث قال الصلاة قسمان فرائض ونوافل أما الفرائض فيعتبر فيها قصد أمرين بلا  
خلاف أحدهما فعل الصلاة ليمتاز عن سائر الافعال ولا يكتفى احضار نفس الصلاة بالبال مع  
العقلية عن الفعل الثاني نفس الصلاة المأني بها من ظهر وعصر وجمعة ليمتاز عن سائر الصلوات  
وقوله ويحتمد أن يستديم ذلك أى الاستحضار المذكور الى آخر التكبير حتى لا يعزب أى لا يغيب  
عنه قال العراقي في شرح البهجة يجب مقارنة النية لكل التكبير بان يأتي بها عند أوله ويستمر  
ذاكرها الى آخره ~~كذا~~ اصح الرافي هنا وصح في الطلاق الاكتفاء بأوله واختار في شرح  
المهذب تبعاً للامام ولاغرا الى الاكتفاء بالمقارنة العرفية عند العوام اه

اذا فهمت مائة قلناه ومهدناه بين يديك تعلم أن نقل المتأخر عن المتقدم قد حصل فيه طغيان  
قلم أو زلة قدم قد ترتب عليه حمل عبارة الاول على غير وجهها ووردن هذا الجمل الفاسد في  
بطون الكتب وتداولها الايدى معولة عليها وهذا قد أدى الى الاشتباه ووقوع الوسواس  
ووقوع المكلف في حرج عظيم مع أن دين الله يسر والحمد لله الذي كشف الغممة وجلا

الظلمة في هذه المسئلة التي تنشئ في أهل العلم داؤها وأى داء يذهب بالعقل والدين أعظم من الوسواس امرى إنه لداء عضال من أعظم للعيوب التي تشين الجهال فضلا عن أولى الفضل والكمال

ولم أرفق عيوب الناس نفصا \* كنقص القادرين على التمام

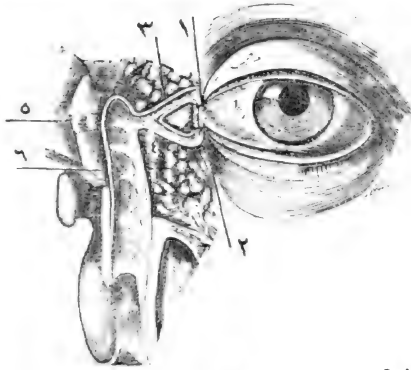
(فائدة) اتفق علماء التشريح على أن العين منفذة منفوخة ولا ينافيه نص الفقهاء في باب الصوم على أنه ليست منفذة منفوخة فإن المنفذ المنفتح عندهم في هذا الباب مقيد بكون انفتاحه أصالة عرفا مدركا بالحس قال ابن قاسم العبادي في حاشية التحفة (مفتوح) أى عرفا وفتحا يدركه أى أخرجه بقوله عرفا وفتحا يدركه العين فأنتم لا تسمي منفذة منفوخة في العرف وليس انفتاحها مدركا كما أنه أخرجه بماء مسام الجلد أى نفسه جمع سم بتثنية السين والفتح أوضح فإن انفتاحها لا يدرك إلا بالاستعانة وقال شيخ شيخنا الباجوري في حاشية ابن قاسم الغزي قوله إلى الجوف المنفتح أى أصالة انفتاحها ظاهر محسوس فلا يضرموصول الكحل من العين أو الدهن أو ماء الأغتيال وإن وجد له أثر يشرب المسام لأن ذلك ليس من منفذة منفوخة أى عبارة الشرفاوى على التحريم قوله وإن وجد به طعم الكحل خرج ماله ووجد عينه كأن ظهرت في نحو نخامة فإن ابتاعها ضرم والا فلا اه ومن هذا كله يتبين لك أن الفقهاء قائلون بأنهم منفذة منفوخة ولكنهم لا يعتبرون انفتاحها في باب الصوم بل يرونها أشبه بمسام الجلد في أن وصول الأثر منها لا يطرأ وأنه لا يحصى عن الجمع بين كلام الفقهاء وأهل التشريح بما ذكرنا فإن علماء الشرع أجل من أن ينشوا حكما على أمر يشهد الحس بطلانه والتشريح مبني على العمل والمشاهدة فلا معدل عما رأه المشرحون وقد قالوا إن العين تتصل بالأنف ومنه إلى الجهازا الهضمي بواسطة مسالك تسمى بالمسالك الدمعية وهي مكونة في كل عين من فتحتين صغيرتين تسميان بالصغرين الدمعيتين ومن مسلكين يوصلانها إلى كيس يسمى بالكيس الدمعي ومن قناة تسمى بالقناة الدمعية الأصغارا الدمعية تشاهد قريبة من الزاوية الأنسية للعين على الشفة الخلفية من حافة كل جفن وتولد من كل منهما مسالك كتل الفرس يضم الحقتين ببعضهما ويتصلان في الزاوية الأنسية ثم بالكيس من فتحتين فيه

الكيس الدمعي - هو تجويف لبي مكون كلانة لمس تودع لقبول الدموع التي تسكبها فيه المسالك المذكورة وهو موضوع في الميزاب الدمعي الموجود في الزاوية الأنسية من الحاجب القناة الدمعية - تتدنى من الطرف السفلي من الكيس بفجتها العليا وتجه إلى أسفل الأنسية ثم إلى الوحشية قليلا وتنفتح في الأنف ومنه إلى الحلق

ولاجل ذلك قد رسمت صورة العين كما رسمها علماء التشريح وهذه الخيوط البيض التي تراها في داخل الصورة هي المنافذ المذكورة والخيوط السوداء الممتدة إلى خارجها قد وضعت ليتم وصل بها إلى هذه المجارى وظاهر من الرسم أن هذه القناة موصولة إلى الباطن وقد شاهدت بنفسى وضع مسبار من المعدن في صفر فنفذ إلى القناة الدمعية وليس بعد الحس والمشاهدة برهان

(انظر صورة العين في الصحيفة بعده هذه)

المذاهب الأربعة  
مع أن عددهم  
لا يتجاوز أصابع  
اليد الواحدة في  
كل مذهب وهم  
لا يقاومون أعيان  
الفقهاء وفقهاء  
الاعيان الذين أفنوا  
بالاعطاء دون الحرمان  
وإذا تبين لك هذا  
تعلم أن القضاء  
بمنع فرع من  
مات أصله قبل  
الاستحقاق المشروط  
قيامه مقامه في



١ الصفرين الدمعيين  
٢

٣ المسلكين الدمعيين  
٤

٥ الكيس الدمعي

٦ القناة الدمعية

### خاتمة في تحرير سمت القبلة

(اعلم) أنه لا جيل تعين مواقع البلاد على سطح الارض توضع الجغرافيون رسم عدة دوائر على سطحها كل منها ينقسم الى ٣٦٠ درجة بعض هذه الدوائر يمر بقطب الارض ويسمى بخطوط الزوال أو خطوط الطول والبعض الآخر منها عمودي على محور الارض المار بين قطبيها وتسمى هذه الدوائر العمودية بالمتوازيات أو خطوط العرض ومن هذه المتوازيات خط عمودي على منتصف المحور المذكور يعني أنه يقسم الارض الى قسمين متساويين أحدهما به قطبها الشمالي ويسمى بنصف الارض الشمالي والاخر به قطبها الجنوبي ويسمى بنصف الارض الجنوبي وهذا الخط يقال له خط الاستواء لاستواء الليل والنهار في البلاد الواقعة عليه في جميع أيام السنة وقد اعتبر هذا الخط مبدأ العروض البلاد الواقعة على سطح الارض فكل البلاد الواقعة بينه وبين القطب الشمالي يقال لها ذات عرض شمالي لوقوعها في نصف الارض الشمالي وكل البلاد الواقعة بينه وبين القطب الجنوبي يقال لها ذات عرض جنوبي لوقوعها في نصف الارض الجنوبي وتوجد مكة المكرمة على ١٧° ٢٨' ٢١" من شمال هذا الخط الذي يقسم خط الزوال الى نصفين كل منهما ينقسم الى نصفين آخرين بواسطة أحد القطبين

وحيث ان درجات العرض تعد على خطوط الزوال وتعتبر شمالية أو جنوبية بالنسبة لوقوعها في شمال خط الاستواء أو في جنوبه بينه وبين أحد القطبين فتكون درجات العرض الشمالي تسعين فقط أي بقدر درجات ربع محيط خط الزوال الواقع شمال خط الاستواء الى القطب الشمالي ودرجات العرض الجنوبي تسعين أيضا بقدر عدد درجات الربع الثاني الواقع جنوب خط الاستواء الى القطب الجنوبي

أما درجات الطول فتعد على خط الاستواء وتعتبر شرقية أو غربية بالنسبة لوقوعها شرق خط الزوال المتخذ مبدأها أو في غربه وحيث ان خط الزوال المتخذ مبدأ الخطوط الطول لا يلتقي بمحيط الاستواء الا في نقطتين فقط فهو يقسم الى قطعتين وحيث تكون درجات الطول الشرق ١٨٠ ودرجات الطول الغربى ١٨٠ أي بقدر درجات نصف محيط خط الاستواء وحيث ان مبدأ خطوط الطول يمكن التحاد بالاختلاف اذا جعلنا خط الزوال المار بمكة

الدرجة والاستحقاق  
واستحقاقه ما كان  
يستحقه أصله لو كان  
حيامن مشاركته  
في نصيب من عيون  
لا عن ذرية من اخوة  
أصله أو من في  
طبقة أصله قضاء  
بما خالف صريح  
شرط الواقف والقضاء  
بما خالف شرط

المكرمة مبدأ الخطوط الأطوال حينئذ تكون جميع البلاد التي في شرق هذا الخط إلى ١٨٠ ذات طول شرقي بالنسبة لمكة المكرمة والبلاد التي في غربها إلى ١٨٠ ذات طول غربي بالنسبة إليها ويكون سمت القبلة شرقيا في البلاد ذات الطول الغربي وغربيا في البلاد ذات الطول الشرقي ويكون هذا السميت مائلا نحو الشمال في البلاد ذات العرض الجنوبي وأما في عرضها شمالي وأقل من عرض مكة المكرمة وهو ١٧° ٢٨' ٢١° ومائلا نحو الجنوب في البلاد ذات العرض الشمالي الذي يزيد عن عرض مكة المكرمة المذكورة ودرجة الميل المذكور المعبر عنها زاوية الانحراف يمكن تقديرها بالنسبة لكل مكان متى علم عرض المكان وفرق طوله عن طول مكة المكرمة بالطرق المستعملة في حساب المثلثات الكروية وتندفع الزاوية المذكورة في البلاد الواقعة على خط زوال مكة وفي البلاد المتحدة معها في العرض

ومن المعلوم أن البقاع الواقعة على سطح الأرض خلافا للجزائر الأوقيانوسية تنقسم إلى خمسة أقسام عظيمة تعرف بأقسام الدنيا الخمسة وهي آسيا وأوروبا وأفريقيا وتسمى هذه الثلاث بالقارة القديمة أو الدنيا القديمة ثم الأمر يكتمل بالشمالية والجنوبية وتسميان بالقارة الجديدة أو الدنيا الجديدة

وحيث أن مكة المكرمة إحدى مدن بلاد العرب وواقعة في غرب القارة الآسيوية يظهر أن كل القارة الأوروبية تقريبا واقعة غرب خط الزوال المسار بمكة المكرمة ما عدا بعض بلاد الروسية وكل القارة الآسيوية واقعة في شرق الخط المذكور ما عدا بعض بلاد تركية آسيا كالأنطايا والشام والجزائر وبعض بلاد اليمن وكل القارة الأفريقية واقعة في غرب ما عدا بحيت جزيرة السومال وجزائر المحيط الهندي وكل القارة الأمريكية واقعة بقسمها غرب الخط المذكور ما عدا قسم الاسكندرية الأمريكية الشمالية وكذا كافة الجزائر الأوقيانوسية إلا القليل ومنها واقعة في شرق الخط المذكور وكل البلاد الواقعة في شرق هذا الخط يكون سمت القبلة فيها غربيا مائلا نحو الجنوب إذا كانت واقعة في شمال عرض مكة وهو ١٧° ٢٨' ٢١° إلا إذا كانت على خط زوال مكة فإن سمت القبلة فيها يكون جنوبيا محضاً ويكون غربيا مائلا نحو الشمال إذا كانت واقعة في جنوب عرض مكة المذكور إلا إذا كانت على خط زوال مكة فإن سمت القبلة فيها يكون شماليا محضاً وكل البلاد الواقعة في غرب الخط المذكور يكون سمت القبلة فيها شرقيا مائلا نحو الجنوب إذا كانت واقعة في شمال عرض مكة ومائلا نحو الشمال إذا كانت واقعة في جنوب عرض مكة

وعرض مكة المذكور يمر بآسيا في بلاد العرب والهندستان والهند الصينية وأفريقيا في بلاد النوبة والصراع الكبرى وبأمريكا في جهوة مكيكا أما الجزائر الأوقيانوسية فمقطعةها واقع في جنوبه

وبعبارة أخرى يسهل فهمها على العامة بقول أن محيط دائرة الأرض كمثل محيط دائرة قسمه علماء الهيئة إلى ٣٦٠ درجة وأن ربع المحيط حينئذ يكون (٩٠ درجة) فإذا فرضنا

الواقف قضاء مخالف للنص فيجب نفيه عند الحنفية سواء كان نص الواقف فيه ناصرا محضاً أو ظاهراً كما صرح به في البحر وغيره هذا لتحقيق الحق بقدر ما سنخ للخطر الكليل في تحقيق هذا الشرط الذي



نصف مسامتة لوجهه الى جهة الشمال حيث كان القطب الشمالى فيكون بين سمت وجهه وسمت ذراعه الايمن وهو المشرق تماما ٩٠ درجة ومن سمت ذراعه الايمن الى جهة الجنوب الذى هو في هذه الحالة يكون مسامتة لظهوره ٩٠ درجة وبين الجنوب وجهة المغرب المسامتة لاساره ٩٠ درجة ومنها الى جهة الشمال ٩٠ درجة وان الكعبة قد تكون محاذية لجميع درجات الدائرة بحسب مركز كل جهة بالنسبة اليها

اذا علمت ذلك فالشخص الذى يريد أن يتجه الى الكعبة يختلف اتجاهه بحسب مركزه ان اعتبرنا القطب الشمالى مبدأ الدائرة فيكون اتجاهه الى الكعبة على درجة أو بعض درجة منه لجهة المشرق وعلى درجتين وثلاثة الى التسعين درجة وهكذا اذ يكون متجها على درجة ٩١ من المبدأ الى الجنوب والى درجة ٩٢ وهكذا الى أن يكون متجها الى الجنوب تماما فيكون عدد الدرج حيثئذ ١٨٠ درجة وهكذا وكذا يستدئى من الشمال الى الغرب بدرجة أو بعض درجة حتى ينتهى الى الغرب تماما ومنه الى الجنوب على ما سبق وان أصقاع الارض يختلف مركزها بالنسبة الى الكعبة المذكورة فليس جميع سكان الارض يتجهون الى جهة واحدة بالنسبة للقبلة بل يختلف توجههم باختلاف مركزهم فتكون الكعبة بالنسبة الى الشخص أمامه تماما اذا اتجه الى الشمال وتكون منحرفة الى الشرق درجة أو بعض درجة حيث قسمت الدرجة الى ٦٠ دقيقة والدقيقة الى ٦٠ ثانية وهكذا الى محاذاة الشرق أو تكون منحرفة عن الشرق الى الجنوب الى آخر ما تقدم من تقسيم الدرج وهذا وضعنا الجدول الآتى مبينين فيه عدد درج الدائرة مبدءا من جهة الشمال وهى جهة القطب الشمالى حيث ان كثيرا من الفقهاء يتخذونه دليلا على القبلة ونضع عدد الدرج واسم البلد أمام كل درجة ليعلم كل مقيم فى صقع أن قبلته متجهة الى تلك الدرجة فيمكنه أن يؤدى فرض صلاته حينما وجد

وايلاحظ أن الشخص اذا اراد استقبال الدرجة لا يكون اتجاهه اليها بالاجتهاد والتقريب والافتتيم الدائرة الى ٣٦٠ درجة لا يكون بمجرد ارادة الشخص استقبال جهة من الجهات بل ذلك الضبط لا يتحقق الا برسم دائرة وتقسيمها بقوانين مخصوصة حتى لا يحصل انحراف عن درجة تماما وأن ذلك الانحراف عن الدرجة الحقيقية لا يخرج القبلة عن المسامتة لانه كلما بعد الشئ كانت مسامتته أكثر للبعد عنه كما نص على ذلك الفقهاء

(وهذا هو الجدول الموعود به وهو متقول عن العالم الشهير المرحوم

اسماعيل باشا الفلكي)

(انظره فى الصحيفة الآتية وما بعدها)

بكثر دورانه  
فى عبارات الواقفين  
والله يقول الحق  
وهو بهدى السبيل  
(وكان تمام تسويد  
هذه الرسالة فى يوم  
الثلاثاء ٥ من  
شهر ردى الحجة ختام  
سنة ١٣١٥ هجرية  
على صاحبها أفضل  
الصلاة والسلام

( افريقية — ) ( تركية ) ( خديوية مصرية )

( بلاد بر مصر وخليجي السويس والعقبة )

سمات القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان	سمات القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان
١٤٢ ١٠ ٢٠	بورت سعيد .....	٩٧ ٣٩ ٠٥	ابريم القيص .....
١٤١ ٢٤ ١٩	بوجافه .....	١٣٨ ١٤ ٣٦	أبو الشيخ .....
١٤١ ١٥ ٣٣	بوغاز .....	١٢٢ ٣٩ ٥٠	أوتيج .....
١٢٣ ٣٤ ٠٠	بولاق .....	١٣٤ ٥١ ١٤	أوفير .....
١٤١ ٢٥ ١٨	تنديس .....	١١٥ ٥٧ ٥	أدفو .....
١٢٢ ١٥ ٢٩	توبروك .....	١١٦ ٤١ ٤٤	استا .....
١٢٠ ٣٥ ٤٢	جرجه .....	٠ ٠ ٠	اسم بلاد .....
١٣٠ ٦ ٢٧	جفانين .....	١٢٢ ٣٢ ٣٣	اسيوط .....
٠ ٠ ٠	جليته .....	١٠٩ ٣٠ ٤٩	اسوان .....
١٢٩ ٥١ ٠٠	جيمه .....	١٣٩ ٥٦ ٣١	الاسماعيلية .....
١٣٢ ٣٢ ٢٦	جويل .....	١٣٨ ٥ ٢٨	الثل الكبير .....
٩١ ٦ ١٣	حلفه .....	١١٩ ٣٩ ٣٥	الحيز .....
١٢٣ ٥٣ ٥٥	حلاوان .....	١٢٠ ٥٤ ٢١	الجزأ .....
٢٣٦ ٤ ٣٢	دسوق .....	١١٩ ٣١ ٤١	الخارجه .....
١٤٠ ٤٢ ٤٠	دمياط .....	١٣٦ ٣١ ٤٠	الزقازيق .....
١٢٢ ٣٤ ٢٠	دندره .....	١٢٨ ٥٦ ٥٧	السويس .....
١٤١ ٣٦ ٩	ديبه .....	١٢٩ ٣٣ ٤١	القصير .....
٩٨ ٨ ٣٩	دير .....	١٤٧ ١٩ ٣٩	العرش .....
١٢٤ ٥٦ ٥٠	رأس الحالم .....	١٣٤ ١٤ ١٧	القلعة السعيدية .....
١٢٦ ١٢ ١٢	رشيد .....	١١٩ ٤٥ ٣١	الكرنك .....
١٢٨ ١٣ ١٤	ريان القصر .....	١٢٨ ٣٠ ٤٨	الكنائس .....
١٢١ ٤٣ ٢٠	زانو .....	١٤٠ ٢٥ ٥٦	المنزله .....
١٢٣ ٥٥ ٥٥	سكندريه .....	١٢٨ ٩ ٤٠	النصوريه .....
١٢٣ ١٨ ٧	سالمه .....	١٤٢ ٥٢ ٥٨	امبع .....
١٢٣ ٣٤ ٥٤	سليمان .....	١٤٢ ٣٦ ٤٨	أم فرج .....
٩٢ ٥٥ ٢٤	سليمه .....	١٢٣ ٥٧ ٠٠	هرم الجيزه الاكبر .....
١٢٧ ٢٣ ٢٧	سمتود .....	١٢٢ ١٦ ٢٢	برج العرب .....
٠ ٠ ٠	سيفنا .....	١٤٠ ٤ ٤	براس .....
١١٧ ٤٣ ٠٠	سيوه .....	١٢٦ ٢٤ ١٦	بليس .....
١٣٤ ٢٤ ٢٩	شادوان .....	١٢٥ ٣٩ ٣٦	بنها العسل .....
١٠٠ ٤٨ ٣٧	شب .....	١٣١ ١ ٤٩	بنى سويف .....

( افريقية )

( بلاد مصر وخليجي السويس والعقبة ) ( بلاد النوبة والسودان الشرق )

سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان
٥٣ ٤٤ ٢٤	اب كولوجي .....	٥٨ ٢٤ ١٢٩	صالحية .....
٣١ ٣٢ ٦٢	أواجلي .....	١٨ ١٠ ١٢١	صهاج .....
٨ ٢٣ ٨٦	أنبره فم .....	١٧ ٥٥ ١٣٥	طندا .....
١٠ ٣٧ ٧٦	اجاديج .....	٥٦ ١٢ ١٤٠	عنية الجسر .....
٩ ٢٤ ٢٢	اداسي .....	٣٢ ١٣ ١٤١	عزبة البرج .....
٢٠ ٢٨ ٦٥	ارجي .....	٦ ٢٤ ١٤٨	عقبة .....
٤١ ٢٩ ٢٥	اسور .....	١٦ ٤٤ ١٢٧	عين ورا .....
٠٠ ٥٠ ٤٩	الحفير .....	٤٥ ١٨ ١١٤	فرافرا .....
١ ٢٢ ٧٨	الكبوشي .....	٤٣ ٥٤ ١٢٥	فقه .....
٤٥ ١٥ ٨٨	الكربين .....	٣٠ ١٣ ١٠٩	فمله .....
٦ ٢١ ٢٧	أمبو كول .....	٢٨ ٢٦ ١٢٢	قاوا الكبرى .....
٣٤ ١٤ ٤٦	نورا .....	٥١ ٥٠ ١٣٤	قلوب .....
٥١ ٤٣ ٥١	تومات .....	١٢ ٢١ ١٢٢	قنا .....
٢٦ ١٤ ٦٩	حلقايا .....	١ ٢٣ ٩٧	كروكو .....
٢٤ ١٧ ٢٥	خرطوم .....	٧ ٢٤ ١٢٥	كفر الزيات .....
٣٢ ١٥ ٨٣	دال .....	٧ ٢١ ١٠٥	كلاش .....
٢٦ ٥٢ ٢٥	دخلة العرضي .....	٨ ٢٦ ١١٢	كوم امبوس .....
	سليكا .....	٢٢ ٢٥ ١١٩	لقصر .....
	سمته .....	٩ ٦ ١٣٦	ميت بره .....
	سنا .....	٠ ٠ ٠	محمد راس .....
	سواكن .....	٢٠ ٤٣ ١١٩	مدينة ابو .....
	شندي .....	١٧ ٢٧ ١٢٩	مدينة القيوم .....
	كورني .....	٥١ ٥٤ ١٠٩	مدينة لقصر .....
	كوركاب .....	٥٨ ٢٢ ١٣٤	
	كبركان .....	٠ ٠ ٠	مصر القاهرة .....
	كيلفو .....	٠ ٠ ٠	
	محمد علي .....	٥١ ٢٣ ١٢٢	منفلوط .....
	ناجا .....	١٢ ٥ ١٢١	منشبة النيد .....
	وادي الحمد .....	٢٦ ٤٠ ١٢٥	منشبة بن خصيم .....
	هنلي .....	٤٧ ٤٩ ١٢٤	نادر .....
	يارا .....	٤٥ ٠٠ ١٢٧	هو .....

(افريقة)					
سمت القبلة من الشمال نحو			سمت القبلة من الشمال نحو		
أسماء البلدان			أسماء البلدان		
(بلاد الزنجبار وموزنبق وجزائر مدجسكرو كومور)			(بلاد الدارفور والتكرور والنيل الاقصى والحشة والصوماليا)		
الغرب	٥٥	٢٨	الشرق	٥٥	٢٨
»	٥٧	٢٤	»	٥٧	٢٤
الشرق	٩٧	٢٣	»	٩٧	٢٣
»	٧٠	٤٩	»	٧٠	٤٩
الغرب	٥٢	٢٨	التكرور	٥٢	٢٨
الشرق	١١٤	٢٨	»	١١٤	٢٨
»	٥٠	٨	»	٥٠	٨
الغرب	٥٢	١٧	»	٥٢	١٧
»	٥٢	١٧	»	٥٢	١٧
»	١٣	١٠	»	١٣	١٠
»	١٤	٤٧	»	١٤	٤٧
»	١٤	١٠	»	١٤	١٠
»	٨	١٦	»	٨	١٦
»	٥٢	١٥	»	٥٢	١٥
الشرق	١٠	٥١	»	١٠	٥١
»	٢٣	٤٢	»	٢٣	٤٢
»	٢٣	٤٢	»	٢٣	٤٢
»	٢٣	٤٢	»	٢٣	٤٢
»	٢٣	٤٢	»	٢٣	٤٢
الشرق	٤٠	٥٩	»	٤٠	٥٩

## (أفريقية)

بلاد طرابلس الغرب وتونس وبلاد (الجزائر)			بلاد الجزائر ومراكش والصحرا وبلاد (السودان الغربي)		
أسماء البلدان		سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان		سمت القبلة من الشمال نحو الشرق
بريجا	٢٨	١١٠ ٥١	أرزو	٢٤	١٠١ ٠١
بن غازي	٥٩	١١٥ ٤٦	اوران	١٢	١٠٠ ٣١
خازون	٤	٩٣ ٣١	سیدی بن النحاس	٥٥	٩٩ ٥٤
ذرنه	٥٨	١٢١ ١٥	عين الترت	.	٠ .
رأس أت	.	.	مسكارا	٢٤	١٠٠ ٣٢
زوارا	٥٠	١٠٧ ٣٣	مرسا الكبير	.	٠ .
سلطان باه	.	.	موسناغانم	٥٨	١٠١ ٢٣
سوكيا	٧	١٠٩ ٥٤	آزامور	٥٨	٩٢ ٢٠
سیدی الدلسي	.	.	تنوان	٥٢	٩٦ ٥٦
طرابلس	٤	١٠٨ ٣٨	رابات	.	٠ .
مرزوق	٢	٩٥ ٣	سالي	٣١	٩٣ ٢١
ماسرانا	٥٥	١٠٩ ٥٤	سوتا	.	٠ .
بيزرت	٤٧	١١٢ ٤٠	صوفيه	٩	٩١ ١١
قبركا	.	.	طنجة	٣٧	٩٦ ٥١
جابس	.	.	عرايش	.	٠ .
جامه	٣٣	١١١ ٥٥	فاس	٥	٩٥ ٣٢
زرزيس	.	.	مراكش	٢٤	٩١ ١٨
سفاكس	٥٥	١٠٩ ١٩	منصوريه	٥٦	٩٣ ٤٢
سیدی بکري	٩	١٠٨ ٣	مليل	٨	٩٨ ٢٠
سیدی چارو	.	.	مقدور	٢٦	٩٠ ٣
تونس	٣٧	١١٢ ٦	أرجين	٢٥	٧٨ ٢
قبروان	٦	١١٠ ١٢	باريس	.	٠ .
كستين	.	.	أورو	.	٠ .
أوسعدا	٧	١٠٣ ٤٤	بورتنديك	٤٥	٧٦ ٣١
الجزائر	٢٤	١٠٥ ١	كل	.	٠ .
بنما	.	.	لاميدوز	.	٠ .
بليدا	.	.	ميريك	.	٠ .
مسكارا	.	.	تومبوكتو	٨	٧٦ ٢٤
بون	٥٦	١٠٩ ٢٩	كارا	١٣	٧٤ ٢٣
قسنطين	٣٢	١٠٧ ٤٣	كاسينا	٥٦	٧٥ ٩
مهديه	٥٥	١٠٧ ٢٧	جله	٤٩	٧٤ ٥٣

(أفريقيّة)		(آسيا الصغرى) (تركيبه)	
(جزائرمديراكثيرياى الخالدات والرأس الاخضر وبلاد سنغميا وغينه الشماليه اى العليا)		(بلاد الاناضول والروم وترازان)	
أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الشرق
مديرا ...	٥٥ ٢٢ ٨٧	ادرمينا ..	١٠ ٢٧ ١٤٣
بالميا ....	.. .. ..	ازمير ...	٥٢ ٢٨ ١٤٢
تيريف .	٤٨ ٢١ ٨٥	اسميت ..	٣١ ١٧ ١٥٢
جزيرة الحديد	٢٣ ٨ ٨٣	اق حصار ..	٣٨ ٨ ١٤٥
كثيرا الكبيرى	.. .. ..	الادجام ..	.. .. ..
رافا .....	.. .. ..	اماسيره ..	.. .. ..
فونافستا ..	.. .. ..	انجورا ..	٢٧ ٢٨ ١٥٩
سنيماجو ..	.. .. ..	بروس ...	٢٣ ١٠ ١٤٩
آوار كوك	٤٨ ٢٨ ٧٤	تيربولى ...	.. .. ..
باتورست .	١ ٣ ٧٣	درذيل ..	٢٧ ١ ١٤٣
باكل ...	٢٨ ١٥ ٧٤	سكالونفا ..	٣٦ ٨ ١٤٠
بربرى ..	٢٥ ٤٥ ٧٤	سكودار ..	٢٠ ٣٥ ١٥٠
بوابو-كافى	.. .. ..	سمسون ..	٢٨ ٢٤ ١٦٩
نيموبلده ..	٧ ١٢ ٧٠	سيناب ..	٣٧ ٤٩ ١٦٦
جورى ..	٢٥ ٤٩ ٧٣	جيلان ..	.. .. ..
سانلوزر ..	٥٢ ٤٩ ٧٤	فونا ....	١٦ ١٤ ١٧٣
سوجارى ..	٥٥ ٢٢ ٧٠	قسطاموفى ..	٢٨ ١٨ ١٦٢
سيمابلده ..	.. .. ..	كانلورون	.. .. ..
سيرالبون ..	١١ ٢٨ ٦٩	كوناهيا ..	٥٢ ٥٧ ١٤٩
انامبانو ..	٥٥ ٥٦ ٦٤	كيدروس ..	٢٤ ١٧ ١٦٠
باسا الكبير	٧ ٤ ٦٧	موندانيا ..	.. .. ..
بسام ...	.. .. ..	ميلين ..	.. .. ..
نوروسيجور	.. .. ..	هيرا كللى ..	٢٧ ١٦ ١٤٨
بولو الكبير	٣٧ ١١ ٥٨	بني بولى ..	.. .. ..
بولو الصغير	.. .. ..	اماصيا ..	١٣ ٢٨ ١٦٨
سيكونديه ..	١٤ ٤ ٦٤	اكش قلعه ..	.. .. ..
سيستروس ..	.. .. ..	ترازان ..	٤٠ ٤٠ ١٧٨
كينتا ....	.. .. ..	توقات ..	.. .. ..
موزوفيا ..	٣٨ ٢٩ ٦٧	سيواس ..	٢٥ ٤٩ ١٦٩
		فريسون ..	٣٢ ٤٩ ١٧٤

جزائرمديراكثيرياى والرأس الاخضر

سنغميا

غينه الشماليه اى العليا

الاناضول والروم

ترازان

(آسيا الصغرى) (تركى)

(بلاد الارمن والكرديستان والجزيرة)

(بلاد القرم والجزار بحر الروم اى)

(والعراق العربى)

(الارخبيل وجزيرة قبرص)

سمت القبلة من الشمال نحو		أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان
الغرب	١٦٨ ٥ ٤٣	أرارات والجدوى	١٦٢ ٤٦ ٢	اداليه...
»	١٧٦ ٥٣ ٣٦	أرض روم	١٦٢ ٤٦ ٢٦	ادنه...
	.. ..	أركاوا...	١٥٣ ٥٥ ٢٤	اناموزى...
	.. ..	أستاباد...	١٥٤ ٢١ ١٢	انتوشنا...
	.. ..	أستامار...	١٦٤ ٢٦ ٥	اباش...
	.. ..	الكالتزقه...	١٤٤ ١٨ ٢٤	بانارا...
»	١٦٧ ٢٧ ٩	بابيزيد...	١٤٠ ٥٣ ٦	بودروم...
»	١٧٥ ٤٦ ٥٣	باطوم...	١٦١ ١٥ ٧	طرسوس...
	.. ..	توشخانه...	١٤٨ ١١ ١٥	تكرروا...
	.. ..	خوبيا...	١٥٢ ٤٨ ٥٧	سلاتنى...
	.. ..	دماقند...	.	قره داش خان...
»	١٧١ ٤٨ ١٧	قارص...	١٥٣ ٢٤ ٥٧	قره دران...
»	١٧٦ ٢٣ ١٦	ما كريا...	١٥٧ ٨ ١٧	قونيا...
	.. ..	لاكروس...	١٤٠ ٥٠ ٢٢	كنيد...
»	١٧٠ ٤٥ ٢٩	وان...	١٦٤ ٥٤ ٢٥	قيصريه...
»	١٦٤ ٢٣ ٢٨	البلك...	١٦٠ ٤٧ ٥٦	مرسينا...
»	١٧٣ ٤١ ٢٦	اماديه...	١٢٩ ٢٩ ٢٩	اسارا...
»	١٦٩ ٢١ ٤٠	الموصل...	١٢٩ ٢٤ ٢٩	بانغوس...
»	١٧١ ٥٩ ٢٠	قبليس...	١٤٠ ٧ ٥٦	تنبيدوس...
»	١٦٤ ٢٨ ٣٠	كر كوك...	١٤٠ ٥٦ ٣٥	رودس...
الشرق	١٧٧ ٦ ٥٧	بالود...	١٤١ ١١ ١	ساموس...
الغرب	١٧٣ ٢٦ ٢٧	جزيره...	.	ستاماليا...
الشرق	١٧٤ ٢٦ ٩	خربوط...	١٤٠ ١٩ ٣١	صافز...
»	١٧٨ ٥٠ ٢١	ديار بكر...	١٢٨ ٤ ٠٠	كار پاتموس...
»	١٧٤ ٤٥ ٤٤	ركا...	.	كوس...
»	١٧٠ ٤٩ ٣١	عنتاب...	.	لببوس...
الغرب	١٧٨ ٥١ ٧	ماردين...	.	نيكاريا...
»	١٤١ ٥٠ ٢٢	البصره...	١٥٤ ٣٧ ١٥	سرينا...
»	١٦١ ٢٦ ٢٧	الحله...	١٥٦ ٢٦ ٢٤	فاما جوست...
»	١٦١ ٥٠ ٤٣	بغداد...	١٥٤ ٥٢ ٥٩	لرناق...
»	١٧٤ ٤٦ ١٣	عانه...	١٥٤ ٤٥ ٣٩	نيقوصيا...

بلاد القرم

الجزائر بحر الروم والارخبيل

الجزيرة قبرص



( آسيا )		( تركيه )		( آسيا )	
( بلاد الشام والعرب )		( بلاد الحجاز )		( بلاد اليمن وحضرموت ومسقط وبلاد العجم والافغان وبلوخيستان )	
أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو	أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو	أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الغرب
اسكندرونه	١٧ ٥٨ ١٦٥	الحدیده ..	الشرق	٥٤ ١٤ ٢٠	
انطاكيه	٤٢ ٣ ١٦٦	بيت الفقيه	»	٢٠ ٢٠ ٢٠	
القدس الشريف	٢١ ١٠ ١٥٥	خيزان ..	»	٢٤ ١٥ ١٠	
بعلبك	٤٧ ٢٨ ١٦٤	صنعا ...	»	٤٨ ٣٠ ٢٩	
بيروت	٢ ٤٧ ١٥٩	عدن ...	»	٣٦ ١٨ ١٥	
تورتوزا	٤٥ ٢٦ ١٦٦	لوحيا ...	»	٣٢ ٦ ٢١	
حلب	٥٩ ١٧ ١٦٨	مخا ....	»	٢ ٥٠ ١٨	
حصص	٤ ١٩ ١٦٧	مفتاح ...	»	١٢ ٢٣ ١٨	
دمشق	٤ ٥٠ ١٦٢	حضرموت	»	١٢ ٤٩ ٥٠	
صور	١٣ ٢ ١٥٨	كنتم ...	»	٢٢ ٥٧	
صيدا	٥١ ٥ ١٥٩	المكلا ..	»	٤٤ ١٤ ٤٩	
طرابلس	٢٣ ٨ ١٦٢	موريات ..	»	٠ ٠ ٠	
عسقلان	٢٠ ١ ١٥٢	عمان ...	»	٤٨ ١٥ ٩٧	
عكا	٣٩ ٥٤ ١٥٦	مسقط ..	»	٥٠ ٣٧ ٩٢	
غزة	٥١ ٥٢ ١٥٢	مسيرة ...	»	٠ ٠ ٠	
لطاقيا	٢٦ ١٣ ١٦٣	أوشهر ..	»	٣٩ ٥٥ ١٢٥	
بافا	٤٧ ٤٥ ١٥٣	استراباد	»	٠ ٠ ٠	
المدينة المنورة	٢٥ ١٦ ١٢٤	اصفهان	»	٣٠ ٤٦ ١٢٤	
جار	٥٢ ٥١ ١٤٣	بندر عباسي	»	٠ ٠ ٠	
جده	٢٧ ٢٢ ٨٩	طهران ..	»	٢٣ ٣ ١٤٤	
رابع	٣٠ ٤٨ ١٤٤	جاسك ..	»	٠ ٠ ٠	
زبير	١٤ ٢٣ ١٦	زخت ...	الغرب	٢٤ ٥٩ ١٤٩	
صغير	١٩ ٨ ١٨	شيراز ...	»	٠ ٠ ٠	
فونقه	١٦ ٢٠ ١٣	كاسين ..	»	٤٦ ٢٠ ١٤٧	
مكة المشرقة	٠ ٠ ٠	بلخ ..	»	٠ ٠ ٠	
هالي	٢٤ ٥٢ ٢٠	هراة ...	»	٢٩ ١٣ ١١٥	
نبع	٢٦ ٤٦ ١٤٥	قندهار ..	الشرق	٠ ٠ ٠	
الحجرين	٤٧ ١ ١٥٤	قابل ...	الغرب	٢٦ ٥٩ ١٠٨	
الغويط	٩ ٢٦ ١٢٦	أورماره ..	»	٤٧ ٢٥ ٩٤	
القطيف	٢٤ ١٥ ١٥١	يله ..	»	٠ ٠ ٠	
درعيه	٤٠ ٩ ١٢٢	شاهيار ..	»	٨ ٢٨ ٩٢	

( آسیا )

( بلاد الهندستان الانجلیزی وجزائر ) ( بلاد الهند الصینی ونبیث وبلاد  
ملدینق وسیلان. ) ( الصين والایونیا )

سمت القبلة من الشمال نحو الغرب	أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الغرب	أسماء البلدان
۷۹ ۲۰ ۴۶	افا.....	۸۶ ۳۴ ۳۵	احمد آباد
۷۳ ۳ ۳۰	بنج کول	۸۰ ۴۴ ۱۵	اسلام آباد
۰۰ ۰۰ ۰۰	بامو.....		الله آباد
۰۰ ۰۰ ۰۰	برسام.....	۷۱ ۵۹ ۴۴	بارن فور
۶۷ ۲۷ ۲۳	سالتجور		بلور
۰۰ ۰۰ ۰۰	سیام	۸۶ ۲۹ ۴۳	بنارس
۷۱ ۱۰ ۲۳	میتون	۷۹ ۲۷ ۲۲	بومبای
۶۶ ۴۷ ۸	سینجپور	۷۰ ۳۰ ۳۷	پونڈیشری
۶۶ ۵۸ ۵۳	ملسکا	۶۵ ۲۹ ۲۷	ترواندروم
۰۰ ۰۰ ۰۰	نام دینه		شندرناجور
۰۰ ۰۰ ۰۰	هانوه	۷۹ ۶ ۵	چانچام
۷۳ ۵۱ ۲۴	هویه	۷۷ ۴ ۳۰	چولکوند
۰۰ ۰۰ ۰۰	جورطب		جروا
۸۸ ۲۲ ۵۹	شیختر	۷۷ ۰۰ ۵۹	حیدرآباد
۰۰ ۰۰ ۰۰	لدانک		حیدرغور
۰۰ ۰۰ ۰۰	لاسا	۹۳ ۲۲ ۵۴	دبلی
۸۱ ۱۶ ۵۷	بیکان		دیو
۰۰ ۰۰ ۰۰	بنگهوه	۷۱ ۱۵ ۵۴	سادر
۰۰ ۰۰ ۰۰	تشیو		سورات
۷۵ ۲۴ ۳۰	شیخ های	۸۱ ۴۹ ۱۳	کالکوتا
۷۵ ۳۰ ۲۳	کنتون		کالیکوت
۰۰ ۰۰ ۰۰	نانکین	۱۰۲ ۲۵ ۷	کنمبر
۰۰ ۰۰ ۰۰	نینج یو		کوشین
۰۰ ۰۰ ۰۰	اوزاکا	۹۴ ۴۷ ۴۰	لاهور
۰۰ ۰۰ ۰۰	سیرپاساکی	۶۷ ۴۶ ۵۵	مادورا
۰۰ ۰۰ ۰۰	سمورا		ماسوایا نام
۰۰ ۰۰ ۰۰	کاجوشیا	۷۱ ۵۴ ۴۲	مذراس
۷۱ ۵۲ ۱۶	ناجاساکی		منچلور
۰۰ ۰۰ ۰۰	نجاتا	۷۰ ۱۶ ۳۴	میسور
۰۰ ۰۰ ۰۰	هاکودادی	۵۸ ۵۰ ۱۲	ملدغه
۰۰ ۰۰ ۰۰	یوکوهاما	۶۴ ۵۲ ۴۷	کولومبو

الهندستان الانجلیزی وجزائر ملدینق

الایونیا

(آسيا) (روسية)		(أوقيانوسية) (ماليزيا وأستراليا)	
(بلاد سيبيريا والتركستان والمداغستان)		(جزر ترينيداد وفينلاند وسومترا وبورنيو وجاوا)	
(والأردن والبحر والابازة)		(جزر البحر السود ومولوك وأستراليا)	
أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو	أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو
اركونسك ..	١٧ ٤٣ ٩٦ الغرب	جورونتلو ..	٤٢ ٢٥ ٦٨
استنج ..		سنجير ..	٠٠ ٠٠ ٠٠
أوخوتسك ..		سمبواجن ..	٥١ ١٩ ٦٩
أومسك ..		سمر ..	٠٠ ٠٠ ٠٠
اياكوتسك ..		منبل ..	٢٥ ٥٩ ٧٠
بيرزو ..		أشم ..	١٢ ٠٠ ٦٨
توبولسك ..	١٣ ٨ ١٢٩ »	سيدوجا ..	٤ ٨ ٦٦
تومسك ..		يانج ..	١٢ ٨ ٦٥
كولمسك ..		بالمنج ..	٥٣ ١٧ ٦٥
ميدوجي ..		بندوان ..	٢٦ ٢٢ ٦٤
امول ..	٥٣ ٥٤ ١٢٣ »	مونتول ..	٤٠ ٤٣ ٦٥
اندرا ..		بنجيمارين ..	١٤ ١ ٦٧
القرية ..	٢٩ ٢٣ ١٢٧ »	بورنيو ..	٢ ٣ ٦٩
بخارا ..	٣٥ ١٠ ١٢٠ »	بونيانالك ..	٢٨ ٩ ٦٧
بلجاش ..		اندجر ..	٤٠ ٢٩ ٦٤
سمرقند ..	٢٥ ٢ ١١٨ »	بتافا ..	٣٥ ٤٢ ٦٤
باكو ..	١٧ ٥٠ ١٥٣ »	سمرانج ..	٢١ ٢١ ٦٥
در بند ..	٢٥ ٥٦ ١٦٢ »	سورابايا ..	٤٣ ٤٩ ٦٥
اربان ..	٢٤ ٢٨ ١٦٦ »	سري بون ..	٤٠ ٥٨ ٦٤
أباراز ..		أومبايا ..	٠٠ ٠٠ ٠٠
جوهري ..	٥٤ ٠٠ ١٧٠ »	نمور ..	٢٩ ٤ ٦٨
ناخشيبوان ..		لامبول ..	٠٠ ٠٠ ٠٠
نفلنس ..	٢٢ ٤٩ ١٦٧ »	مدورا ..	٥ ٧ ٦٦
جانجا ..		بورو ..	٥ ١٩ ٦٨
جوري ..		جبلولو ..	٠٠ ٠٠ ٠٠
أناكيا ..	١٣ ٤٠ ١٧٦ »	سرام ..	٤٨ ٢٦ ٦٨
أنايا ..	٢٦ ٢ ١٧٣ الشرق	ادلاند ..	٠٠ ٠٠ ٠٠
رودوت قلعة ..		استيكتون ..	٠٠ ٠٠ ٠٠
جلانجل ..	١٥ ٤٩ ١٧٤ »	سندني ..	٠٠ ٠٠ ٠٠
كودوس ..		مابورن ..	٠٠ ٠٠ ٠٠
واردان ..	٣٤ ٣ ١٧٧ »	هوارت تون ..	٠٠ ٠٠ ٠٠

(أوروبا) . (روسية)		(أوروبا) (تركية)	
(بلاد المسكوف والجرس والفراق)		(بلاد الرومى وجزائر الارخبيل وجزيرة جريد)	
اسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو	اسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الشرق
أركنجل ..	٨ ٣٦ ١٧٩ الغرب	أردنه ....	٢٣ ١٤ ١٤٦
أستراخان ..	١١ ٤ ١٦٣ »	اسلامبول ..	٣٩ ٣٦ ١٥٠
بيتربورج ..	٢١ ١٤ ١٦٥ الشرق	افوس ...	١١ ٥ ١٢٧
بولكوا ..		برستينا ...	٤٠ ٣٦ ١٢٨
دوربات ..		بريكوبيا ..	٢٥ ١٢ ١٤٠
رويل ...		بورجاس ..	٤٢ ١ ١٤٩
قازان ...	٥ ٢٩ ١٦٥ الغرب	ترايبا ...	١٦ ٥٦ ١٥٠
كولا ....		توسانه ...	١٩ ٢٤ ١٤٩
كيو ....		تريكرى ..	٤ ٩ ١٢٥
موسكو ..	١٨ ٣٤ ١٧٥ الشرق	جاليبولى ..	٠ ٣٥ ١٤٤
بنجى ...	٤٠ ٥٣ ١٧٣ الغرب	جوتيجا ...	٠ ٠ ٠
نوجورود ..		ديدياها ..	٥٧ ٣٦ ١٤٣
وارسوفى ..	١٦ ٥٥ ١٤٦ الشرق	ديوتيقه ..	٠ ٠ ٠
ويلنا ....		دودوستو ..	٠ ٠ ٠
هاتفورس ..		زيتون ...	٤٨ ٢ ١٣٠
سنايربول ..	٤٦ ٥٤ ١٧٥ الغرب	سلانك ..	٥٨ ٢٤ ١٢٧
كوبان ...		سيلقرى ..	٠ ٠ ٠
كرلياز ...		فيليه ...	٠ ٠ ٠
موزدوق ..	٤٢ ١٣ ١٦٩ »	قوله ....	٥٠ ٣٨ ١٤٠
أزوف ...		كاليونجك ..	٠ ٠ ٠
تاجارول ..	٥٥ ١١ ١٧٧ الشرق	كيلبوس ..	٠ ٠ ٠
نوقورجرس ..		ايميجادا ..	٥٣ ٠ ١٢٩
اكرمان ..		واسيكوس ..	٠ ٠ ٠
أوباتوريا ..	٥ ٢٢ ١٦٤ »	امبروس ..	٠ ٠ ٠
سباسبول ..		طاسوس ..	٢٢ ٥٦ ١٤٠
سيفروبول ..		ساموستراكي ..	٠ ٠ ٠
بني قلعه ..	١٨ ٤٨ ١٧١ »	سنراى ...	٤٧ ٤٣ ١٢٩
اسماعيل ..	٥٤ ٤٨ ١٥٤ »	لبنوس ..	٠ ٠ ٠
أوديسا ..	١٥ ٣٧ ١٥٩ »	مرمره ...	٣٠ ٢١ ١٤٧
بندري ..		كنديه ...	٨ ٢١ ١٢٢
نيكولايف ..	١٠ ٢٨ ١٦٢ »	خانيا ....	٥٠ ١٥ ١٣٠

(أوروبا) (تركيه)		(أوروبا) (أستريا) (إيطاليا)	
(بلاد البلقان والارنوط والبوشناق وبلاد الجبل الاسود واليونان والرومانيا)		(بلاد الصرب واستريا والمجر وبلاد إيطاليا وجزائر سردينيا وسيليا وملطه)	
أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الشرق
توانشا ...	١٩ ٤١ ١٥٤	بلمراد ...	٢٠ ٢٦ ١٣٨
روسحق ..	٣١ ٣٠ ١٤٧	باسارووتز ...	...
سيلستره .	٦ ١٠ ١٥١	أكيليا ...	...
كوسنجه .	٥٥ ٥٩ ١٥٢	أولتز ...	...
وارنا ....	٢٦ ٥٢ ١٥٠	بودابست ..	٣٠ ٢٢ ١٣٩
و دين ..	٢٩ ٥٢ ١٤١	براج ....	٤٣ ٩ ١٣٥
أولونا ...	٥٦ ٥٧ ١٣٠	بولا ....	...
بارجا ...	٨ ٣٧ ١٣٠	تريستا ...	١٥ ١٨ ١٢٩
بريقزا ..	...	رافينيو ...	...
جانبنا ...	٢٨ ٩ ١٣٣	زادرا ....	...
خومنزلا ..	...	فينيا ....	٥٥ ٥٨ ١٣٥
دورازو ..	...	فيوم ....	٣٧ ٥١ ١٢٩
شقودره ..	٩ ٢٠ ١٣٤	كرا كوفي ..	...
والونا ...	٤٥ ٨ ١٣٩	لنتز ....	...
فوجوزا ..	...	بادووا ....	...
بانسالو كا	٥٤ ٢٧ ١٣٣	برنديزي ...	٨ ٤٢ ١٣٢
بوسنه سراي	٣٤ ٤١ ١٣٥	ديزا ....	...
بيها كز ..	...	تورينو ...	٥٤ ٣٧ ١٢٠
دوبيتزا ..	...	جنووا ...	٢١ ١٦ ١٢١
توفي ....	٥٦ ٥١ ١٣٩	روما ....	٢٩ ٢١ ١٣٢
اتى قارى .	٤٩ ٤٢ ١٣٢	فلورنزا ...	٢٩ ٥٧ ١٢٠
دولينيو ..	...	مودين ...	...
أيننا ....	٣٢ ٥١ ١٣٥	ميلانو ...	٥٠ ٥٨ ١٢٢
بترا ....	...	فالولي ...	٢٧ ٢٢ ١٢٣
زانت ....	...	فيرونا ...	...
كورانتي .	٢٤ ٤٥ ١٣٢	فنزيا ....	٥٨ ٣ ١٢٧
هيدرا ...	...	ساسارى ...	...
برابلا ...	...	كاجليارى ..	...
بوكارست .	٥٠ ٢٦ ١٤٨	بالرم ....	...
جايي ...	٥٤ ١٦ ١٤٩	ميسينا ...	١٢ ١١ ١٢١
جالاتز ...	٥ ١٣ ١٥٤	ملطه ....	٢١ ٤٦ ١١٥

(أوروبا - ألمانيا)		(أوروبا -)	
(بروسيا وبادن وفرنبرج وبيرن وبلاد ساكس وهسن ولسلوج وهنوفر ومكلامبورج)		(بلاد الهولندا والدانمارك وبلاد سويج ونرويج)	
أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الشرق
أكس لانسايل	° ' "	امستردام	° ' "
برلين	۱۳۶ ۲ ۲۲	أوترخت	۱۲۵ ۱ ۵۹
بريسلو	° ' "	روتردام	۱۲۵ ۳ ۱۴
نوتسدام	۱۳۵ ۲۹ ۳	زوتفن	۱۲۴ ۶ ۴۲
بون	۱۴۳ ۵۲ ۲۷	لايدن	° ' "
دوسلدورف	۱۴۳ ۴۸ ۱۶	هاج	۱۲۴ ۴۱ ۷
ستتن	° ' "	هارلم	۱۲۴ ۴ ۵
كولن	۱۴۳ ۴۹ ۵۰	آرهوس	° ' "
كونيسبرج	۱۳۸ ۳۲ ۴۸	آلبورج	۱۳۴ ۵۹ ۵
مجدبور	° ' "	بوجينس	° ' "
أولم	° ' "	جريتسا	° ' "
ستونجار	۱۲۶ ۴۳ ۲۶	راندر	° ' "
فرايبورج	° ' "	ريين	° ' "
كارلسروه	° ' "	كوبينهاج	۱۳۷ ۴۰ ۰۰
منهايم	۱۲۶ ۴۳ ۴۰	هيلسينجو	° ' "
موشن	۱۲۹ ۱۳ ۲۵	وارد	° ' "
نورمبرج	° ' "	أوبسالا	۱۴۷ ۲۲ ۱۰
جوتا	° ' "	أوميا	° ' "
درسدن	۱۳۵ ۸ ۴۴	بيلو	° ' "
فرنكفورت	° ' "	جيفل	° ' "
كسل	° ' "	جوتنبورج	° ' "
لايبزج	۱۳۳ ۳۴ ۲۶	ستوكهولم	۱۴۷ ۴۸ ۵
مادبورج	° ' "	كالمار	° ' "
التونا	° ' "	لوند	° ' "
جوتنجن	۱۳۰ ۳۰ ۵۷	اجيرو	° ' "
كيل	° ' "	أرنثال	° ' "
هانوفر	۱۳۱ ۲ ۲۰	أوسكاربرج	° ' "
برين	° ' "	بيرجين	° ' "
شورن	° ' "	دروبال	° ' "
لوبك	° ' "	كريستيانيا	۱۲۸ ۲۶ ۰۰
هامبورج	۱۳۲ ۲۶ ۱۹	هامرفيست	۱۵۹ ۴۵ ۴۸

أوروبا		أوروبا	
(بلاد فرنسا وبلاد إنجلترا)		(بلاد السويد وبلجيقة وفرنسا)	
سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان
١١٤ ٤ ١٥	انجيه	١٢٣ ٢٤ ١٤	بال
١١٨ ٢٦ ١٠	باريس	٠ ٠ ٠	برن
٠ ٠ ٠	بايون	١٢٠ ٨ ٢٠	جنيف
١١١ ١٦ ٤٨	بورجو	٠ ٠ ٠	زويج
١١٩ ٢١ ٢٦	بولوني	١٢٤ ٢٣ ٤١	زوريك
١١١ ٥٧ ٣٠	تولوز	١٢٣ ٢٣ ٥٥	سان جوهان
١٢٠ ٤٤ ٣٩	دونكيرك	٠ ٠ ٠	فريبورج
٠ ٠ ٠	روون	٠ ٠ ٠	لوزان
٠ ٠ ٠	شربورج	١٢٣ ٤٣ ٧	لوسرن
١٢٠ ٩ ١٠	كالمه	٠ ٠ ٠	لوجانو
١١٦ ٤٨ ٩	هاغر	١٢٢ ٠٠ ٢٤	نوشاتل
٠ ٠ ٠	اردين	٠ ٠ ٠	أوست
١١٩ ١ ٤٥	أدامبورج	١٢٣ ٢١ ٢٨	انفرس
١١٧ ٢٩ ٤	أوكسفورد	٠ ٠ ٠	أوستند
٠ ٠ ٠	بريستول	٠ ٠ ٠	بروج
٠ ٠ ٠	بيلغاست	١٢٢ ٥٧ ٢٣	بروكسل
١١٦ ٤٥ ٢٨	بورسموث	١٢٢ ٢٣ ٥٣	جن
٠ ٠ ٠	جرنيزي	٠ ٠ ٠	لوفن
١١٨ ٢٥ ١٩	جرينج	١٢٤ ٨ ٤٣	ليج
٠ ٠ ٠	جيرزي	٠ ٠ ٠	مونس
١١٧ ٤٦ ١٥	جلاسجو	٠ ٠ ٠	نامور
١١٣ ٢٤ ٤٢	دوبلين	٠ ٠ ٠	اكاكيو
١١٩ ٤٣ ١٥	دوفر	١١٦ ٩ ٥٣	اكس
٠ ٠ ٠	ستارفيلد	١١٦ ١٢ ٢٢	تولون
٠ ٠ ٠	سلاو	٠ ٠ ٠	جرفوبل
١١٩ ١٠ ١٣	كامبريدج	٠ ٠ ٠	رمس
٠ ٠ ٠	لانكاستر	١١٨ ٥ ٣٤	ليون
١١٨ ٢١ ١٤	لوندري	١١٥ ٤٧ ١٥	هرسليا
١١٦ ٥٩ ٥٥	ليوربون	١١٤ ٢١ ٥٥	مون بيلميه
١١٧ ٥٣ ٢٣	مانشستر	٠ ٠ ٠	نيس
١١٧ ٥٦ ٥٨	ويندسور	٠ ٠ ٠	وانس



(أوروبا -)		(أمريكا الشمالية)	
(بلاد اسبانيا وجزائريالبار وبلاد البورتوجال وجزائراسور ولسندا)		(بلاد بحر و نلند وبلاد كندا وبلاد الماء المثلج المجتمعة وكاليفورنيا وبلاد السكاومكسيكا وجزائرانديل)	
أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	أسماء البلدان	سمت القبلة من الشمال نحو الشرق
الجزيرة ..	٢٩ ٢٩ ٠	بورين ...	٤٥ ١١ ٤٧
المكانت ..	٠ ٠ ٠	جودهاغن ..	٠ ٠ ٠
ألمريا ...	٤٤ ٢٩ ١٠٠	جولمنشاب ..	٠ ٠ ٠
برستونا ...	٠ ٠ ٠	نيبا كرنالك ..	٠ ٠ ٠
بامبولانا ..	٠ ٠ ٠	بورونشو ..	٠ ٠ ٠
توليدا ...	٠ ٠ ٠	كبييك ...	١٠ ٤ ٦٠
جبل الطارق ..	١٨ ٣٢ ٩٧	كروك ...	٠ ٠ ٠
سان سيباستيان ..	٠ ٠ ٠	مونريال ..	٠ ٠ ٠
سان فرناندو ..	٢١ ٢٢ ٩٧	هالي فاكس ..	٠ ٠ ٠
سيفيل ...	٠ ٠ ٠	النبى ....	٥ ١٦ ٥٨
فونت اراي ..	٠ ٠ ٠	بالتيمور ..	٠ ٠ ٠
فيرويل ...	٤٠ ٥٢ ١٠٢	بوستون ..	٠ ٠ ٠
قرطبه ...	٠ ٠ ٠	سان فرانسيسكو ..	٠ ٠ ٠
كارمونا ..	٠ ٠ ٠	سنستياي ..	٣٣ ٤ ٥١
كارتاجين ..	١٤ ٣٥ ١٠٢	سالم ....	٠ ٠ ٠
مدريد ...	١١ ٢٣ ١٠٣	شيكاجو ..	٠ ٠ ٠
ملها ....	١٣ ٥٩ ٩٨	فيلاديلفى ..	٠ ٠ ٠
والنسيا ..	٠ ٠ ٠	كامبريدج ..	٠ ٠ ٠
بالا ....	٠ ٠ ٠	نيورك ...	٤٦ ٩ ٥٨
فورمانيرا ..	١٣ ٥ ١٠٦	واشنطن ..	٠ ٠ ٠
ماهون ..	٠ ٠ ٠	خودياك ..	٠ ٠ ٠
سينوبال ..	٠ ٠ ٠	مولجراف ..	١٠ ١ ٠٠
فارو ....	٢٠ ٤٣ ٩٦	الوارادو ..	٠ ٠ ٠
كوامبر ...	٠ ٠ ٠	جواد الاجارا ..	٠ ٠ ٠
ليسيون ..	٣٧ ٣٠ ٩٧	سان بلاس ..	٠ ٠ ٠
مافرا ....	٠ ٠ ٠	مازاتلان ..	٠ ٠ ٠
انجرا ...	٣٨ ٤٧ ٨٥	ميكسيكو ..	١٩ ٤١ ٣٩
أدورنو ..	٠ ٠ ٠	بورت أوبرانى ..	٠ ٠ ٠
سان ميجل ..	٠ ٠ ٠	فورد وفرانس ..	٠ ٠ ٠
ريكيلاويك ..	٠ ٠ ٠	كنهستون ..	٠ ٠ ٠
سكاجن ..	٠ ٠ ٠	هاوان ...	٥٧ ٤٥ ٥٥

(تابع جدول سمت القبلة من الشمال نحو الشرق) ٨٥

(أمرىكا الوسطى)		(أمرىكا الجنوبية)	
سمت القبلة من الشمال نحو الشرق		سمت القبلة من الشمال نحو الشرق	
٨ ٢٢ ٥٤	جوانغالا	٤٦ ٢٧ ٦٦	جواياكيل
٠ ٠ ٠	بيليز	٠ ٠ ٠	ريو يامبا - نوغو
٢٥ ٤٦ ٤٤	كومبا جوا	٠ ٠ ٠	كوو نسا
٠ ٠ ٠	اكاجوتلا	٣٦ ٥٣ ٦٥	كيتو
٢٠ ١٧ ٥٦	أونبون	٠ ٠ ٠	أولندا
٠ ٠ ٠	ليبرناد	٠ ٠ ٠	پورتو سچورو
٠ ٠ ٠	رياليجو	٠ ٠ ٠	پيرنامبوكو
٥٥ ٢٧ ٤٣	ليون	٥٦ ٢٠ ٨٥	ريوجانيرو
٠ ٠ ٠	نيكاراجا	٠ ٠ ٠	لاجونا
٠ ٠ ٠	اسين وال	٠ ٠ ٠	كولونيا
٠ ٠ ٠	پو يابان	٠ ٠ ٠	مالدونادو
٣٠ ٤٦ ٦١	پاناما	٠ ٠ ٠	مونتيو يديو
٠ ٠ ٠	پوجونا	٠ ٠ ٠	اسونسيون
٠ ٠ ٠	پاستو	٠ ٠ ٠	سپريمو
٠ ٠ ٠	سافانيللا	٠ ٠ ٠	هومايتا
٤٦ ٢٥ ٦٤	كارتاجو	٠ ٠ ٠	بارانا
٠ ٠ ٠	كارتاجينا	١١ ٢٦ ٧٦	پوينوزابر
٠ ٠ ٠	هوندا	٠ ٠ ٠	كوردوبا
٠ ٠ ٠	بارسلونا	٠ ٠ ٠	كوريانتيس
١١ ٥٩ ٦٤	پوپوتو كابلو	٠ ٠ ٠	أريكا
٠ ٠ ٠	جوايرا	٠ ٠ ٠	اينكيك
٠ ٠ ٠	سان كارلوس	٠ ٠ ٠	كوسكو
٠ ٠ ٠	سموداد بوليوار	٢٣ ٥٩ ٧١	ليما
٥١ ١٤ ٦٥	كاراكاس	٠ ٠ ٠	باز (لا)
٠ ٠ ٠	كالاپوزو	٠ ٠ ٠	پوتوزي
٠ ٠ ٠	كوماننا	٠ ٠ ٠	سوكيساكا
٠ ٠ ٠	باراماريبو	٠ ٠ ٠	كوشانامبيا
٠ ٠ ٠	ديميراري	٠ ٠ ٠	انتوقاجوستا
١٥ ٢٣ ٦٨	كاين	٠ ٠ ٠	سان أنطونيو
		٠ ٠ ٠	سانتياجو
		٠ ٠ ٠	كالديرا

وهذا جدول آخر يشتمل على تقدير المسافات الواقعة على خطوط السكة الحديدية بالنظر المصري نقلنا من الجدول الذي وضعته مصلحة السكة المذكورة تقيماً ألفاً ثمانية حتى يعلم المسافر ما بين يديه من المسافة التي يريد قطعها هل هي مسافة قصر أو لا والمسافة في هذا الجدول معسيرة من كل محطة إلى التي تليها ومقدرة بالكيلومتر الذي هو عبارة عن ألف متر

( انظره في الصحيفة الآتية وما بعدها )

## ( جدول تحديد المسافات التي يمتد عليها شريط السكة الحديدية بالقطر المصري )

الخط من مصر الى اسكندرية			الخط من مصر الى حوض السويس			الخط من مصر الى القاهرة (عن طريق ابيس والزقازيق)		
المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من المحطات لبعضها
كيلومتر	متر	كيلومتر	متر	كيلومتر	متر	كيلومتر	متر	كيلومتر
مصر	٠٠	مصر	٠٠	مصر	٠٠	مصر	٠٠	مصر
شبرا	٤٣٧	شبرا	٠٠	شبرا	٠٠	شبرا	٠٠	شبرا
قليوب	٦٦٤	قليوب	٠٠	قليوب	٠٠	قليوب	٠٠	قليوب
قها	٢٤٥	قها	٠٠	قها	٠٠	قها	٣٠٢	قها
طوخ	٥٤٤	طوخ	٠٠	طوخ	٠٠	طوخ	٠٥٨	طوخ
بنها	٤٧٢	بنها	٠٠	بنها	٠٠	بنها	٢٢٧	بنها
قويسنا	١٠٤	قويسنا	٢٧٤	قويسنا	٩	قويسنا	١٤١	قويسنا
بركة السبع	٢٨٥	بركة السبع	٧٥٩	بركة السبع	٦	بركة السبع	١٠٤	بركة السبع
دفره	٤٦٦	دفره	٩٩٢	دفره	١	دفره	٨٥١	دفره
طنطا	٨١٩	طنطا	٢٥١	طنطا	٤	طنطا	٦١٦	طنطا
كفر الزيات	٨٢٣	كفر الزيات	٦٩٣	كفر الزيات	٦	كفر الزيات	٩٧٥	كفر الزيات
التوفيقييه	٦٧٩	التوفيقييه	١٤	التوفيقييه	٦	التوفيقييه	٧٣٦	التوفيقييه
اتباي البارود	١٢٤	اتباي البارود	٩٨٦	اتباي البارود	٧	اتباي البارود	٢٨٢	اتباي البارود
صفط الملوك	٩٩٢	صفط الملوك	٧٦٣	صفط الملوك	١٠	صفط الملوك	٤٠٨	صفط الملوك
دنشال	٢٣٧	دنشال	٩٠٣	دنشال	١٠	دنشال	٣٩١	دنشال
دمهور	٩٧٧	دمهور	٠٠٩	دمهور	١٥	دمهور	٦١٨	دمهور
أوجص	٧١١	أوجص	٥٤٢	أوجص	٧	أوجص	٢٦٢	أوجص
دسونس	٧٢٩	دسونس	٢٨٩	دسونس	٢٢	دسونس	١٣٢	دسونس
معمل القزاز	٤٧٧	معمل القزاز	٥٣٢	معمل القزاز	٥	معمل القزاز	٩٢٣	معمل القزاز
كفر الدوار	٣٥١	كفر الدوار	٦٤٨	كفر الدوار	٢٥	كفر الدوار	٥٢٨	كفر الدوار
عزبة خورشيد	٢٣١	عزبة خورشيد	٨٩٥	عزبة خورشيد	١٩	عزبة خورشيد	٠	عزبة خورشيد
الملاحه	٦٨٧	الملاحه	٢٧٠	الملاحه	٣٦	الملاحه	٠	الملاحه
بحر التواتيه	٥٨٧	بحر التواتيه	٧٠٠	بحر التواتيه	٥	بحر التواتيه	٠	بحر التواتيه
سيدى جابر	١٣٠	سيدى جابر	٠	سيدى جابر	٠	سيدى جابر	٠	سيدى جابر
الحضره	٠٧٢	الحضره	٠	الحضره	٠	الحضره	٠	الحضره
اسكندريه	٠١٧	اسكندريه	٠	اسكندريه	٠	اسكندريه	٠	اسكندريه
..	٠٠	..	٠	..	٠	..	٠	..

الخط من الصالحية وقاقوس

الى ابوكبير والمسافة من المحطات لبعضها

المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من المحطات لبعضها
كيلومتر	متر	كيلومتر
الصالحية	٠٠	الصالحية
اكاد	٢٧١	اكاد
قاقوس	٤٤٩	قاقوس
الغابه	٧٦٥	الغابه
ابوكبير	٣٧١	ابوكبير

## ( جدول تحديد المسافات التي يمتد عليها شريط السكة الحديدية بالقطر المصري )

الخط من طنطا الى المنصورة ودمياط			الخط من دسوق الى طنطا			الخط من مصر (السبئية) الى اتيان البارود		
المسافة من		المحطات لبعضها	المسافة من		المحطات لبعضها	المسافة من		مصر (السبئية)
متر	كيلومتر		متر	كيلومتر		متر	كيلومتر	
طنطا	٠٠	٠٠	دسوق	٠٠	٠٠	مصر (السبئية)	٠٠	٠٠
محلة روج	١٣	٨٤٠	شباس	١١	٥٠٧	الرملة (بولاق)	٢	٣٠١
الحلة الكبرى	١٣	٢٣٧	قلين	٩	٠١٢	امبابه	٠٠	٥٦٠
الرايين	٤	٤٦٦	الشين	٧	٥٤٤	بشتيل	٣	٩٤٢
سمند	٣	٠٧٨	قطور	٧	٦٦٤	المناشي	١٥	٨٨٨
مت عباس	٦	٤٨٦	الكنيسة	٧	١٨٧	وردان	٢٧	٤١٩
طنطا	١٠	٢٧٣	محلة روج	٩	٢٤٨	الخطاطبه	١٠	٨٨٣
المنصورة	١	٩٢٥	طنطا	١٣	٨٤٠	كفر داود	١١	٨٤٨
بطره	١٤	٥٢٤	الخط من المرايين الى قلين			الطيريه	١٨	٧٨٩
شربين	٩	٢٧٤	المرايين	٠٠	٠٠	واقده	٠٨	٣٠٨
رأس الخليج	١١	٢٨٥	كفر الشيخ	٨	٤٩٢	كوم جاده	٨	٤٤٩
كفر سليمان	١٣	٩٤٠	سخا	٣	٤١٤	اتيان البارود	١٤	١٢٢
فرسكور	٣	٣٥٩	محلة موسى	٤	٨٤٨	الخط من أبو كساه والقيوم الى الواسطى والمسافه من المحطات لبعضها		
كفر البطيخ	٩	٠٥٢	نشرت	٦	٢٥٦	أبو كساه	٠٠	٠٠
دمياط	٦	٣٧٧	قلين	٤	٣٠٥	أشواي	٣	٨٢٢
الخط من بيلا الى شربين			الخط من أشمون الى طنطا			سنرو	٠٨	٥٢٠
بيلا	٠٠	٠٠	أشمون	٠٠	٠٠	القيوم	١١	٢٥٦
كفره	٦	٢٥٠	سمادون	٤	٢٧٠	العدوه	٧	٦٨٤
بلقاس	٦	٥٢٨	رملة الانجب	٤	٥٧٨	سيلا	٥	٧١٤
بسنديله	٠	٧٥٨	كنشوش	٥	٩٥٢	الواسطى	٢٣	٨
شربين	٩	٢١٣	منوف	٥	٨٠٠	الخط من زقنى الى طنطا		
الخط من زقنى الى طنطا			الحامول	٣	٧٤٠	زقنى	٠٠	٠٠
زقنى	٠٠	٠٠	شنوان	٤	٣٦٠	السنطه	١٢	٢١١
السنطه	١٢	٢١١	شين الكوم	٥	٥٠٠	الحيزه	٦	٨٧٤
الحيزه	٦	٨٧٤	البتانون	٧	٩٨٦	القرشيه	٦	٦٠٦
القرشيه	٦	٦٠٦	تلا	٧	٦٢٤	محلة روج	٤	٦٠٧
محلة روج	٤	٦٠٧	طنطا	١٢	٥٩٣	طنطا	١٣	٨٤٠
طنطا	١٣	٨٤٠						

## ( جدول تحديد المسافات التي يمتد عليها شريط السكة الحديدية بالقطر المصري )

الخط من مصر الى نجع حمادى			الخط من مصر الى نجع حمادى			الخط من مصر الى نجع حمادى		
المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من المحطات لبعضها	المسافة من المحطات لبعضها
متر	كيلومتر	متر	كيلومتر	متر	كيلومتر	متر	كيلومتر	متر
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٦١	٢	٨٦١	٢	٨٦١	٢	٨٦١	٢	٨٦١
٩٥٠	٦	٩٥٠	٦	٩٥٠	٦	٩٥٠	٦	٩٥٠
٥٢٠	٣	٥٢٠	٣	٥٢٠	٣	٥٢٠	٣	٥٢٠
١٨٢	١٤	١٨٢	١٤	١٨٢	١٤	١٨٢	١٤	١٨٢
٦٦٧	٤	٦٦٧	٤	٦٦٧	٤	٦٦٧	٤	٦٦٧
١٥٠	١٢	١٥٠	١٢	١٥٠	١٢	١٥٠	١٢	١٥٠
٤٨٣	١٤	٤٨٣	١٤	٤٨٣	١٤	٤٨٣	١٤	٤٨٣
٧٢٣	٥	٧٢٣	٥	٧٢٣	٥	٧٢٣	٥	٧٢٣
٢٦٨	٨	٢٦٨	٨	٢٦٨	٨	٢٦٨	٨	٢٦٨
٣٢٠	١٠	٣٢٠	١٠	٣٢٠	١٠	٣٢٠	١٠	٣٢٠
٧١٠	٨	٧١٠	٨	٧١٠	٨	٧١٠	٨	٧١٠
٥٩٦	٩	٥٩٦	٩	٥٩٦	٩	٥٩٦	٩	٥٩٦
٢٥٦	٦	٢٥٦	٦	٢٥٦	٦	٢٥٦	٦	٢٥٦
٢٢٢	٧	٢٢٢	٧	٢٢٢	٧	٢٢٢	٧	٢٢٢
٦٥٠	٨	٦٥٠	٨	٦٥٠	٨	٦٥٠	٨	٦٥٠
٨٢٦	١١	٨٢٦	١١	٨٢٦	١١	٨٢٦	١١	٨٢٦
٨٥٠	٩	٨٥٠	٩	٨٥٠	٩	٨٥٠	٩	٨٥٠
٠٨٢	١٤	٠٨٢	١٤	٠٨٢	١٤	٠٨٢	١٤	٠٨٢
٩٧٢	٨	٩٧٢	٨	٩٧٢	٨	٩٧٢	٨	٩٧٢
٤٦٦	١١	٤٦٦	١١	٤٦٦	١١	٤٦٦	١١	٤٦٦
٩٦٦	٧	٩٦٦	٧	٩٦٦	٧	٩٦٦	٧	٩٦٦
٧٥٦	٩	٧٥٦	٩	٧٥٦	٩	٧٥٦	٩	٧٥٦
٢٥٩	١٠	٢٥٩	١٠	٢٥٩	١٠	٢٥٩	١٠	٢٥٩
٥٢٩	٨	٥٢٩	٨	٥٢٩	٨	٥٢٩	٨	٥٢٩
٥٣٢	٥	٥٣٢	٥	٥٣٢	٥	٥٣٢	٥	٥٣٢
٠٩٨	١٠	٠٩٨	١٠	٠٩٨	١٠	٠٩٨	١٠	٠٩٨
٨١٢	١٥	٨١٢	١٥	٨١٢	١٥	٨١٢	١٥	٨١٢

وهذا آخر ما وفق الله لتحريره وفتح به في تحييره مختصا بتحقيق مسافة القصر ونقل  
الفروع المتعلقة بصلاة المسافر قصر اوجعها والجمع للعدو والترخص بفطر رمضان للمسافر وغيره  
من ذوى الاعذار وبيان سمت القبلة وتحديد المسافات التي يمتد عليها شريط السكة الحديدية  
بالقطر المسرى

وانى وان نقالت بعض اصوص خول الرجال من اكابر العلماء لا استدلالهم على ما اوردت الاستدلال  
عليه لم تعرض لما يظنه قاصر الفهم مثلى انه غير صواب أو أنه يرد عليه اعتراض فان هذا  
ليس من شأني ولا من شأن من يريد عني علما فان الفرق بيني وبين من نقلت أقوالهم كالصحيح الذي  
عنين وأين ترى من الثريا والسمل من السمائل وبأى قدم أقف المناقشة مع خول العلم ولم  
ألتقط منقال خردلة مما يعلمون

وانى وان فرط منى الضرورة ما ينهم عنه رائحة مخالفة لأخدمتهم فلما هو لتحقيق المقام في  
ذاته على قدر فهمي القاصر بقطع النظر عن نسبتة الى هؤلاء الائمة الذين أفنوا حياتهم ووقفتوا  
أعمارهم على العلم وخدمته وقدرهم الله من العلم والفهم ما لم ينله غيرهم والله الهادى لا قوم  
طريق وأرجو من يطلع على هفوة فكري أو كجوة قلمي أن يلتبس الى العذرة فاني أول من ولىج  
هذا الباب وشأن من كتب في باب لم يسبق تدوينه أن تكون هفواته كثيرة وغلطاته عديدة  
والحمد لله على التمام والصلاة والسلام على من هو الانبياء اختتام

وكتب المؤلف «حفظه الله» في آخر نسخة مانصه الى كنت ابتدأت تصنيف هذه الرسالة في  
محروسة مصر وأخر سنة ١٣١٩ هـ ومنعتني الموانع عن السير في تجميعها حتى دخلت سنة ١٣١٩ هـ  
ثم أردت ترويح النفس من عناء الاعمال فركبت ذهبيتي وذهبت بها الى رأس البر ونزوت بها  
تروذني به من الكتب وعناك أتممت تصنيفها ثم عدت الى مصر فتعقت مانقعت وكان  
الفراغ من ذلك التتبع في أول يوم من شهر رجب سنة ١٣١٩ هـ ولما كان ابتداء التصنيف في  
الثامنة عشرة وانهاءه في التاسعة عشرة جعلت شطرا لتاريخ بحسب السنة الاولى وزدت  
الالف في مؤرخا اشارة الى السنة الثانية حيث أرخت تصنيفها بقولي

ومذكر التصنيف قلت مؤرخا \* كتابي لسان الحق يهدي الى الرشاد

١ ٤٣٣ ١٤١ ١٣٩ ٢٩ ٤١ ٥٣٥

سنة ١٣١٩ هـ



﴿ يقول المتوسل بذى المقام المحمود خادم التصحيح بالمطبعة الأميرية طه بن محمود ﴾

نحمدك اللهم جدا يكون دليلا على رضاك وسبيلا لقاصدا يبلغ بنا إلى جنانك ونشكرك يا من  
هدى بالدليل في الحلك وأوضح السبيل لمن سلك حتى يرح الخفاء وانكشف الغطاء وعرف  
الحق من الباطل وتبين الرشد من الغي فلا عذر بعد لمن خبط في الدبابي وتخلف عن صحبة  
الركب الناجي ولا مربية لنازل بهذا الممر أنه « لا بد من صفة ما وإن طال السفر » ونصلي  
ونسلم على العلم المفرد صاحب الرسالة أحمد من بعثته ناظما لقد الوفاق نازرا لرأس الشقاق  
واصطفية خبير بني مرسل بخير كتاب منزل إلى خيرة أمة أخرجت للناس وعلى آله وصحبه  
الذين لا تقاس مسافة فضلهم بقياس اللهم وفقنا لاتباع سنته واقصُر أميالنا واجمع قلوبنا  
على محبته حتى لا ننزل عن سبيله ولا نشذ شعيرة بل ولا شعرة عن قبيله آمين (أما بعد) فإن  
نعم الله علينا في الشريعة الحمديه والملة الخنفيه نعمة لا يقدر قدرها ولا يؤدي شكرها  
الامن قيصهم الله لاعلاء كلمة الدين وقمع المعتدين المخذلين وذود المعترضين في سبيل المهتدين  
أولئك قوم أيقظوا الهمة في نفع الأمة وأحسنوا في خدمة الشرع السالك فأخدمهم الله  
السادة وأوقف بأبوابهم الملوك

ومن خدم الأقوام ببغى نوالهم \* فاني لم أخدمك الا لأخدا

فجزاهم الله خيرا عن شريعة جواز ما رواها وأحسنوا جوارها ورعوها حق رعايتها فلم يغفلوا  
عنها طرفه فكانوا لها « أوفى من السموال » وكانت بهم « أمتع من أم قرفه »  
أولئك قوم ان بنوا أحسنوا البنا \* وان عاهدوا أوفوا وان عقدوا اشتدوا

وان قوما قوى بهم ظهر الحق واشتد أزره ورغمهم هم أنف الباطل وخفت صوته لأحقاء أن  
يستسقى بذكرهم الغمام وأن تدوم بعدهم أئمة النساء وعقم الارحام فرضى الله عنهم  
وأرضاهم اثن غبنا عن مبناهم اقدشهم دنائعتهم فحنن في خير بآثارهم وفي عين وایمان  
بأسرارهم فن آين وصل الينا الحق الامن طريقهم وعن تلقينا أحكام الله الاعن فريتهم  
أمان يدعي المضى على الصراط السوى ونراهم بصدق فعله قوله بل نأبذ الدين وأهله  
وعامل الشريعة بالهجر والقطيعه وطلتها وهي توار ولم يقم لها بحسن جوار فكيف  
يزعم أنه شاكلت معيتها قائم بخدمة أم أو يخال أنه بمعامل أو يرى أنه لرحه أو اصل لا والله  
ما هذا برأى راء اللهم الا أن يكون واصلا للراء

أيها المذعي سليمي سقاها \* لست منها ولا قلامه ظفر

انما أنت من سليمى كواو \* ألحقت في الهجاء ظلماء عمرو  
(هذا) ومن العادة المألوفة والسنة المعروفة بين السادة العلماء والقادة الفضلاء أنهم قد  
يختلفون في المقال مع اتفاقهم في المآل على أن مداركهم كلها سامية وأنظارهم الى كبد  
الصواب رامية وقلوبهم على غرض واحد جميع وان كانت ألسنتهم شتى  
واذا كانت القلوب جميعا \* فاختلاف اللسان ليس بضائر

ولما كان خلافهم في بعض المسائل قد لا يكون له ثمرة ولا تحته طائل كاختلافهم في تحديد  
مسافة القصر الذى انتشر في كتب المذاهب الأربعة ومثل هذا الخلاف لا معنى له ولا منفعة  
ومن الواجب على أهل العلم تأويله ورده الى أمر واحد ان مسافة القصر في نص الشارع واحدة  
لاختلاف فيها قام بهذا الواجب حضرة ذى الفكر الثاقب والنظر الصائب العالم الفاضل  
السيد أحمد بك الحسيني المحامى الشهير « حفظه الله » فصنف رسالته هذه المسماة  
« دليل المسافر » تصدى فيها بتحقيق هذه المسئلة والفصل في هذه المسئلة وقد وجد  
كلمة القوم فيها مختلفه وأما لهم غير مؤلفه وخطواتهم ليست متساوية ومقاييسهم غير  
متدانية فمن جعل الميل ألف ذراع ومن قائل انه ألفان ومن مقدره بثلاث وخسمائة الى  
سنة آلاف وغير ذلك وأين الألف من الألفين مع أن هذه الاسماء في لسان الشارع صلى الله  
عليه وسلم ولغة العرب لم توضع الا ليشهدلهم على مقادير معينة لا تزيد ولا تنقص فالاختلاف  
في معانيها من أقوى بواعث الحيرة والتخبط في مهامه الاشكال وفي هذا ابطال للحكمة الالهية  
من نصوص الشرع الشريف التي جاءت ببيان ما أشكل وكشف الغطاء عما التبس من أفعال  
المكلفين

لله در القيصلى الامعى صاحب الرسالة ما أهداه الى مظان الاشكال وما أسدأ نظاره وما أحسن  
اختياره فان اختياره لهذه المسئلة التي أحاطت بها غيايب الخفاء وأسبل عليهم من اللبس  
غطاء فوق غطاء دليل على لطف شعوره ودقة نظره شأن كل لبيب

قد عرفناك باختيارك اذكا \* ن دليل على اللبيب اختياره

وليس هذا بغير رب على السيد المصنف مع ما منحت من الفضائل العترة الطاهرة النبوية  
وخصت به من حسن السمائل البضعة الحسينية الهاشمية وماذا عسى أن أقول في مدح  
سادة أمهم الزهراء البتول وأبوه المصطفى الرسول

وقد وجدت مكان القول ذاسعة \* فان وجدت لسانا فانا لا فقل

لقد أسعدتسا بقراءة هذه الرسالة الأقدار فعلمناهم ما لحضرة مؤلفها من الغيرة وثقوب الذهن  
وجليل الأفكار وأنه محب لاتفاق الكلمة فتد تحرى « حفظه الله » فيما نقل عن العلماء  
من الأقوال ووفق بينهما أحسن توفيق وأضاف الى ذلك بيان أحكام القصر وشروطه وأحكام  
الجمع بالسفر والمطر وما يتعلق بذلك وبيان ما يترخص به المسافر من فطر رمضان وأتبع ذلك  
بيان الانفاق على أن الاذن يستمنف ذامنفخا وأن العين منفذ منفتح ثم أضاف الى هذا  
بيان سمات القبل في بعض الأقاليم وتحدد به بعض المسافات التي يستعملها شريط السكة  
الحديدية بالقطار المصري فجاء كتابا وحيدا في باب مغنيا بقشره عن اباب غيره فاطنك  
بلبابه فاحوج طلاب الفقه اليه وما أولاهم بان يتسابقوا بل يتساقفوا عليه فستعلم عين  
ضفته ما تضمنته من اليسار الذي يصغر في جنبه قدر الدرهم والدينار

وقد زاد « حفظه الله » احسانه احسانا فنضبط به على نفقته ونبرع بما أنفق في  
سبيل نشره بحانا \* بالمطبعة الأميرية ذات المحاسن الجلية في عهد خديومصر الأكرم  
ومليكها الأعظم من لا ينفيه عن اصلاح وطنه ثاني اقتدينا « عباس حلمي باشا الثاني »  
أدام الله طالع سعده وأقر عينه ببقائه ولي عهده مشهولا هذا الطبع الجميل بنظر من هو نعم  
الوكيل من عليه لسان الصدق ينثي جناب وكيل المطبعة عز وجل محمد بك حسنى وتم طبعه  
الجالب للسره في أواخر رمضان سنة ١٣١٢ من الهجرة ولما أذن طبعه بالكمال قرطته  
مؤرخا على حسب الحال فقلت

في العلم يا صاح فارغب \* واسبق اليه المبادر  
واجعل هواك عليه \* وقضا وعقلك ناظر  
واكثر بره ونفـ ذم \* على جميع الاكابر  
وافر رغبه من نساى \* واسكن بره من تكاثر  
لا يشغلنك عنه \* مال تأثنت وافر  
فليس في الأرض خير \* إلا عن العلم صادر  
قل للذي مال عنه \* الى جمال الظواهر  
مانفـ روح بجسم \* يكسى طلاء المقابر  
لولا أولو العلم فينا \* لم يهد لارشـد حائر  
وكيف من غير طب \* يزول داء مخـ صامر  
فلا تحل كل حي \* حيا ولا الكـل عامر

واطلب لشركك أهلا \* والا هل لشركنا در  
 سمحابه الارض تحيا \* حياتها بالمواطـر  
 كالا لمحي الحسني \* نسل السراة الاخير  
 أسدى الينا كتابا \* يدعى دليل المسافر  
 أضحي امرى دليلا \* على بروع الأواخر  
 تبين الرشـد فيه \* لكل سار وسائر  
 وجعه بين خلف \* لمن مضوا ججع ماهر  
 شربوا الخلاف وضاقوا \* بالجمع ذرعجا هـر  
 كاعما كل قومي \* عن مثل ذا الجمع قاصر  
 فقام أحمد بسـي \* مؤلفا للنافـر  
 حتى اطمانت نفوس \* منا وقرت نواظر  
 أما تحق لـصـر \* بمثله أن تفاخر  
 جزاء مولاه خيرا \* عن كل باد وحاضر  
 فهالك يا صاح سفرنا \* تزداد منه بصائر  
 عن فضله الجـم حدث \* فالفضل كالصبح ظاهر  
 قل لا مرئى شاء هـديا \* اصعب دليل المسافر

١٣٠ ٢٨١ ٣٠١ ٢٠ ١٠١ ٧٤ ٤١٢ ١٣١٩ سنة

﴿ هذا ﴾ وقد كان صاحب الرسالة «حفظه الله» عرض ما قبل طبعها على بعض السادة من  
 علماء الازهر الشريف فقرئت عليهم فجلس انتظم عده بداره التي بمدينة حلوان وشهدوا له  
 بحسن الصنيع وكتبوا يومئذ بذلك كتابا عرّفوا فيه عن قرعة عين ومن يدار تباح وفي مقدمتهم  
 صاحب الفضيلة شيخ الجامع الازهر «حفظه الله» وقد أثبتناه في صدر هذه الرسالة وبعد  
 طبعها اطلع عليها جمهور من أفاضل هذا البيت المعجور وكتب منهم من كتب فأحيينا أن ثبت  
 ما كتبوه تيمنا بأسرارهم وتخليدا لآثارهم وانكتبوا الرسالة بشهادة العلماء وذوى الجلالة  
 مزيد الاقبال عليها وركون طلاب الفقه اليها وكيف لا يركن اليها الطالبون وقد شهد  
 لها بالحق من علماء الدين أربعون عدة أنباع الصادق الامين يوم أنزل عليه «يا أيها النبي  
 حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين» فكذب حضرة العلامة المفضل الفقيه الاكبر مولانا  
 الشيخ عبد القادر الرافي مانحه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه  
أجمعين وبعد فقد اطلعت على هذا الكتاب المسمى بدليل المسافر تأليف الفقيه الجليل  
والنبية النبيل العالم الهمام الحبيب النسيب السيد أحمد بك الحسيني الأزهرى فوجدته قد  
وقف فيه على الاسرار والحقائق مع فهمهم للرموز والدقائق وبحث عن غوامض ومهمات  
وتنبية على فوائد وتمات فهو حسنة جادت بها قريحة هذا الفاضل وسعت بها نفس  
هذا الكريم الكامل كل ذلك يشهد له بذهن وقاد وفكر صحيح نقاد فجزاه الله الجزاء الجليل  
وأجزله الاجر الجزيل بحامه سيد الانام عليه أفضل الصلاة والسلام

كتبه الفقير اليه سبحانه  
عبد القادر الرافي  
عنى عنه

( وكتبه حضرة المحقق العلامة والدراكة الفهامة مفتي  
الديار المصرية الشيخ محمد عبده مامورته )

الحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله

سئلت أن أطلع على الرسالة التي ألفها حضرة المحامى الشهير السيد أحمد بك الحسيني في تحقيق  
مسافة قصر الصلاة للسائر وما أضاف الى ذلك من أحكام القصر وجمع الصلاة فطالعت  
الرسالة فاذا هي قد حوت ما يهم الاطلاع عليه ويجمل بحسب التحقيق أن يدقق النظر فيه فقد  
عنى صاحب الرسالة «أثابه الله» بنقل ما قاله جمع من أئمة الفقهاء من أهل المذاهب الاربعية  
وتبيين وجوه الخلاف بينهم ورد الخلاف في تحديد المسافة الى وفاق وأتى على بقية الاحكام  
أيضاً سالكا طريقة النقل والتحقيق حتى وفي كل مقام من ذلك حققه ولا يعلم مقدار  
ما تجشمه المؤلف من المشقة الامن نظري الكتاب مع شدة العناية والدقة فجزى الله الكتاب  
خير مما يجزى عامل بعمله وأكثرى المسلمين من يعنى بإيضاح الشرع وتنبه

كاتبه  
محمد عبده

(وكتبه مؤرخ حضرة العلامة المفضل الشيخ محمد بن خبث أحد أعضاء المحكمة العليا  
الشرعية بمصر)

دليل المسافر إذا الحجا \* كتاب مبين لما أشكلا  
أحق كتاب بأن يقتنى \* ويرخص في سومه ما غلا  
فباذوا اليه وعول عليه \* تجذبه سيدا فيصلا  
أخافنة بارك الله فيه \* وبلغه كل ما أملا  
لقد جاء تأليفه شافيا \* لدا الخلاف الذي أعضلا  
لذا جاء تاريخه حبذا \* دليل المسافر هادي الملا

٧١١ ٧٤ ٤١٢ ٢٥ ١٠٢

سنة ١٣١٩

(وكتبه حضرة العالم الفاضل الحبيب التسيب السيد على البيلاوي  
نقيب الأشراف بالديار المصرية وأحد أفاضل  
العلماء الأزهرية ماصورته)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لمن أوضع سبيل الحق لأهليه وبين للناس ما اختلفوا فيه فسدكروا منهاج الشريعة  
وتقربوا اليه بنفوس مطيعه والصلاة والسلام على واسطة كل خير لعموم الانام سيدنا محمد  
النبي الامي عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والسلام (هذا) وان الشريعة المطهرة الغراء  
والملة الحنيفية البيضاء أقوم الملل بيانا وأقواها برهانا وأرشدها الى الصراط المستقيم  
وأقر بها هداية الى دار النعيم ولما كان الانسان مجبولا بحكم الضرورة على الكذب في هذه الدار  
وذلائ يضطره تارة الى الإقامة وتارة الى الاسفار وهو في كلتا حاله مأمور بواجب العبادة لمن  
هداه طريق السعادة وكان السفر كما ورد قطعة من العذاب لما فيه من الشدائد والأتعاب  
خفف الله سبحانه العبادة فيه عن المسافر وأباح له فيه ما لا يجوز للحاضر ولما كانت الاسفار  
لا توجب هذه الرخصة على العموم بل بشرط وقيد معلوم بين الأئمة مسافة السفر الذي تخفف  
فيه العبادة ولكن اختلفوا في تقديرها فقلت ان فاده فلهذا لم يذكر أهل هذا العصر متى

يدخلون اذا سافروا باب التضرع ومتى يجوز لا حدهم الافطار ان دعت الحاجة في رمضان الى الاسفار لانهم قد قدروا تلك المسافة بالذراع وذلك يختلف باختلاف الأزمنة والبقاع فالهم الله فرع الدوحة الحسينية وزهرة روض العترة المصطفوية العلامة الفضال المحلى بأجل صفات الكمال السيد أجذب الحسيني فجرد نصل الهمه وكشف عن الأمة هذه الغمه في هذا المؤلف الشاخر المسمى دليل المسافر فوضع الحق في هذا الموضوع على طرف الثمام وجمع بين المختلف من أقوال الاعلام وبين مساندة القصر للناس بما يعلمون في هذه الايام ميينا سميت القبلة وأحكام الصلاة والصيام ضاماً الشكل الى شكله والفرع الى أصله حتى لم يبق ريبه في هذه المسائل لعباد فاستحق من أهل ملته جزيل الحمد فجزاه الله على هذا الصنيع الجليل جيل الجزاء ووفقه لأمثاله انه قد ير على ما يشاء

كتبه

على محمد البيلاوي

المالكي

(وكتب حضرة العالم الفاضل الأديب الارب الشيخ سليمان العبد  
من أفاضل علماء الأزهر وأحد أعضاء لجنة إدارته)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

حمد الله يا من أيدت الشريعة المحمدية بأسمه أقلام العلماء الأعلام ونشكره يا من رفعت منار الملة الخنيفية وشيدت أركانها بأئمة الدين على مدى الأيام فتخت من بين الملل بعدم تطرق الخلال وأنها تحفظ وتسطر وتقرر وتحرر وتحتج ثمارها من رياض الطروس وتقتبس أنوارها من سماء نفائس النفوس يتناقلها العلماء جيل بعد جيل ويتنافس في تحصيلها كل رفيع الهمه جليل تضرب الى تحصيلها أكباد الابل من الاقطار الشاسعه ويستضاء عند اقبال ظلام الشبهة بأنوارها الساطعه ويهتدى بنجومها الالامعه ويستقي بغيوثها الهامعه فلها القلوب راعيه والآذان سامعه وهي خيرى الدنيا والآخرة جامععه وصلاة وسلاما على رسوله الأعظم الذى هو العروة الوثقى فن اعتصم به لا يضل ولا يشقى فعليه من صلات الصلوات وعاطرات التحيات ما يليق بمقامه العظيم ويختص به من التحية والتكريم وعلى آله وأصحابه الذين قاموا بنصرة دينه واطهار حق يقينه فباوا بالفوز

والرضوان والفضل والامتنان فهم في الدين قدوتنا وفي المعالم أئمتنا بهم -م اقتدينا  
وبالسمي خلفهم -م اهتدينا وعلى الأئمة المجتهدين أعلام الدين ومصايح الدين ورشاد  
المسلمين دؤنوا الشرائع والأحكام وبينوا الحلال والحرام واستنبطوا الفروع من الأصول  
حتى نيسر إن جاء بعدهم الوصول ضاعف الله أجورهم وجعل في فرايس الجنان أنسهم  
وسرورهم آمين

(أما بعد) فقد اطلعت على كتاب دليل المسافر فوجدته جليل الفائدة في الباطن والظاهر  
وحين تصفحت منه الصفائف والأوراق لاح لي منه مارق وراق وحلا في الأدواق مما تعقد  
عليه الخناسم ويشد به النطاق من الأحكام الشرعية المنقولة عن الأئمة المجتهدين أئمة الدين  
وهذا المسلمين المتعلقة بأتمام المسافر وقصره وجعله وصومه وفطره وتحقيق مسافة ذلك  
مع التدقيق وتنسيقه مع غاية التوفيق فتدجع فيه جمعا طامشا شوقا النفوس الزكية إلى  
هذا الجمع الشريف وتشوقا لتحقيق تلك المسافة بهذا التحقيق المنيف ولما رأى حضرة  
مؤلفه « حفظه الله تعالى » الأقوال في قدره امتيانه والتقول مع جلالته وكثرتها  
متضاربة جمع بينها جمعا نظم مثله القلوب الذكية وترتاح له أرواح ذوى الألباب السنية  
فصار جديرا بقول الناظم

فما نظرت عيوني قبل هذا \* كتابا جاء في هذا السياق

فله درهم مؤلفه الذي طابت منه الأصول والأعراق وصفت منه السجيا والسمائل والاختلاق  
العلامة الأكمل والمفضل الأتمثل الحبيب النسيب السيد أحمد بك الحسيني فجزاه الله  
على ما جمعه وألفه وحققه أحسن جزاء وأكثر من أمثاله في خدمة الشريعة البيضاء ملاح  
بدر التمام وقاح مسك الختام آمين ولقد شفعت نثر كلاهما بوصول نظم حسن راجيا الفضل  
من رب المنن فقلت

إذا دمت نجحا فسر وترود \* دليل المسافر واصبر وثابر  
ففي كل فصل يريك فورا \* وفي كل باب يريك البشائر  
أزال دجى المشكلات وأبدى \* تقارير في طمها الحق ظاهر  
فخطوقه يزدرى بالآلى \* ويهـ زأ بالدر والدر فاجر  
ومنسوقه العتد في نظمه \* يضيء جلال الباد وحاضر  
بأنوار فكر الحسيني نباهي \* فعن أحمد قدروا بنا المآثر



وقد رطبها وراقفأرخ \* كتاب رقبى دليل المسافر

٤٢٣ ٤١٠ ٧٤ ٤١٢

سنة ١٢٩٩

كتبه

بقلمه سليمان العبد

الشافعي بالأزهر

(وقرطه مؤرخه العالم المحقق الشيخ بكرى محمد عاشور الصدفى أحد أعضاء  
المجلس العلمى بالحكمة الشرعية بمصر فقال )

أيها السيد الأجل \* هذا جهد القل

حوى رقة حقا دليل المسافر \* وجاء بلاشك عديم النظائر  
وجاء كتابا بهتدى كل من سرى \* بتحريره الشافى لنيل المفاسر  
وجاء كتابا غـيره لا يفتى به \* وفيه غناه عن سواه المناظر  
كتاب حوى بالسط كل مسافة \* من الفضل عنوان سبق الأخر  
حوى قصره العالى المشيد بناؤه \* مذاهب أهل الدين نحو الشعار  
فن رام قصر العبادة فى الفلا \* يجتذبه مأوى كافلا غير قاصر  
يجتذبه تحسيدا المسافة وأفيا \* بشرح المعانى جامع النوار  
وفيه من المبنى الأساليب تزدى \* بنظم الآلى رصعت بالجواهر  
وفيه وفيه لا تقف عند غاية \* من المدح باهـ مذاك كن خير شاكر  
فله من شبيه الحسينى أجد \* رفيع عماد المجد بين الأكابر  
هو السيد الفضال ذو النسب الذى \* علا عنصره الأشك بين العناصر  
ولما انتهى فى الطبع قلت مؤرخا \* حوى رقة حقا دليل المسافر

٢٤ ٧٠٠ ١٠٩ ٧٤ ٤١٢

كاتبه

بكرى محمد عاشور

الصدفى

وقرطه حضرة الاستاذ العالم الناضل الشيخ محمد أجد الطوخي الحنفي الازهرى  
مفتش المحاكم الشرعية ومفتى نظارة الحنابلة بقوله حفظه الله

لعمرك ما العلياء الاساهير	وما الفخر الاباسيرى في الدياجر
وما المجد الا العلم في كل حالة	به يرتقى الرافى لأعلى المظاهير
فنقاده التوفيق للعلم فليعش	حليف الهنا والسعد غير محاذر
كأجد ذى العزم الحسينى من غدا	بنهج النقي والعلم لكل سائر
وحسبك برهاناً عنايته بما	يروق من التحقيق تحقيق قادر
فهذا كتاب قد أقاد به العلى	وحقق ما تشاؤه نفس حائر
وفصل ما قد أجملته بدلائل	تولوا زمام النسخة في كل غابر
ووفق بالتدقيق بين كلامهم	فأبدى شمس الحق من خلف سائر
لينك بالناسل الحسين وجده	كتاب مرمى في الناس مرمى الزواهر
بطبع ونشر قد خدمت به الورى	وأحرزت ذكرى بين ياد وحاضر
لهذا ان الصدق قال مؤرخا	لتحقيقه صنى داييل المسافر
٦٥٣	١٨٠
٧٤	٤٤٢
سنة ١٣١٩ هـ	

وهذا ما كتبه حضرات السادة الجهابذة من العلماء  
الازهرين الآتى ذكرهم بما هم بعد

بسم الله الرحمن الرحيم

ان أبهى ما تنافست فيه نفائس النفوس وأزهى ما تحت به صدور عرائس الطروس  
جد من فقه في دينه من اصطفاه ونبه لتحقيق مباحثه من استخلصه وارضاءه والصلاة  
والسلام على من أوضح لنا طريق الهداية فسرنا فيه آمين من غوائل الغوايه وعلى آله  
وأصحابه الذين قاموا على قدم السداد في تأييد دينه القويم وشمروا عن ساعد الجد والاجتهاد  
في تشييد معالم صراطه المستقيم أما بعد ﴿ فان من أجل العلوم قدرا وأكملها  
طيا ونشرا علم الفقه الذى عليه مدار العبادات التى به يرتقى المرء أوج السعادة ولما كانت  
ساحاته متسعة وطرقها متشعبة كان السعى في تقصير مسافتهم وتوفيقها صعبا لا على من

التوفيق صاحبه وكان ممن ساعده الحفظ فصاحبه التوفيق وكلت لديه معدّات التدقيق والتحقيق الحسيب النسيب اللوذعي الارب السيد أحمد بك الحسيني اقبانوسبا الازهرى نشأة الشافعي مذهبا نابغة تلامذة شيخ الاسلام ملك العلماء الاعلام شيخنا شمس الدين محمد الانبأى خاتمة المحققين فقد لازمه حفظه الله مدة مديدة وتلقى عنه كتبا عديدة مديدة حتى حرّله اجازة بجميع مروياته فاقصل سنده بسنده وسند ساداته فقد صادفته العناية الالهية وحفته الرعاية الربانية فألف حفظه الله هذه الرسالة التي لم يسبق لها نظير في حل المشكل وتسهيل العسير وانتاج الطيب الكثير مع تحري النبل الصحيح ولطف الاشارة وسلاسة التصريح ولولم يكن فيها من القوائد الجمة والمقاصد المهمة الا أنه «حفظه الله» حقق فيها تقدير الفرسخ والميل في مسافة القصر أتم تحقيق ووفق بين الاقوال المتباينة في ذلك أكمل توفيق لكان في ذلك الكفاية وفوق الكفاية فكيف وقد ضم لذلك أحكام صلاة المسافرين وصومه من حيث الجمع والقصر والفطر وغير ذلك كيمان سمى القبله جزاء الله خيرا ونفع به كانه نفع بالفضل اقبله وقد تليت عليه شافية هذه الرسالة بمنزل حضرة مؤلفه ابصر القاهره لازالت بعلماء الملة الحنيفية آهلة عامره وذلك في اليوم السابع عشر من شهر رمضان المعظم سنة ألف وثلاثمائة وتسع عشرة من شجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه الكاملين والتابعين وتابعيهم بإحسان الى يوم الدين

الفقير اليه تعالى عبد	الفقير اليه تعالى عبد	الفقير اليه تعالى حسن
الوهاب الحضري	الرجن فوده	ابن رجب السقا
الشافعي	الحنفي	الشافعي
الفقير اليه تعالى علي	الفقير اليه تعالى	الفقير اليه تعالى
رجب الصالحى	محمد فراج	خلف بن علي
المالكي	الشافعي	المالكي
الفقير اليه تعالى	الفقير اليه تعالى محمد	الفقير اليه تعالى سالم عطا الله
مصطفى الحكيم	محمد الحلبي	البولاقى الشافعي
الشافعي	الشافعي	بالازهر
الفقير اليه تعالى سعيد		الفقير اليه تعالى محمد حسنين
ابن علي الموجي		البولاقى الشافعي
الشافعي		بالازهر

(وكتب أيضا حضرات الأفاضل الأزهر بين أصحاب الامضا آت بعد)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرفيع القدر العظيم الجاه وعلى آله وأصحابه المتمسكين بسنته وكتابه فقد دعانا لداره العامرة ليلة الرابع والعشرين من رمضان سنة ١٣١٢ حضرة العالم الفاضل الحبيب النسيب السيد أحمد بك الحسيني فأجبت دعوته وهناك تلاعنا رسالته المسماة دليل المسافر فاذا هي رسالة شريفة المبدأ والغاية جدية بالاقبال والعناية من ذوى الفضل والدراية وأن يحلوها المحل الأول في حل ما أشكل وكشف ما عضل اذ رأيناها مشتملة على أربعة أبواب الباب الأول فيما ذكره فقهاء أئمة المذاهب الأربعة الكرام وأئمة اللغة وشراح الأحاديث الفخام في تقدير الميل على ما نوه عنهم من الأقوال بالأدلة والبراهين والخلاف في الخطوة والذراع والقدم والاصبع بين أولئك العلماء الراغبين الباب الثاني في تحرير الميل والخطوة والذراع وتحويلها للمتر والوقوف على تقديرها بالدليل والتوفيق بين أقوال الفقهاء واللغويين الأكبر ليتيسر بالوقوف عليهم معانيهم للأمل والناسط الباب الثالث في تحقيق مسافة القصر وتحقيق الخلاف بين علماء الأئمة أولى الشأن والقدر الباب الرابع في اقتداء المقيم والمسافر على ما لهم من الأقوال والنصوص ويتبعه فصل فيما يترخص به المريض والمسافر بفطر رمضان بنوع مخصوص وتحرير كلام الأئمة في الفطر بالواصل من الذن والعين وذكر ما بينهم من الخلاف وخاتمة في سمت القبلة في جميع البلدان وغير ذلك من فرائد الدوائد وبالجملة فهي رسالة تستوجب حضرة مؤلفها حسن الثناء وتشهد له بعظيم الفضل وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فنسأل الله تعالى أن يبلغه الأمل ويوفقنا وإياه لحسن العمل آمين

الفقيه اليه تعالى	الفقيه اليه تعالى
حسن البولاق	المالكي شيخ رواق السادة
المالكي	الصعايدة بالأزهر
الفقيه اليه تعالى	الفقيه اليه تعالى يوسف عبد الله
محمد مدوخ	النقيب المليجي
الشافعي	الشافعي
الفقيه اليه تعالى محمد	الفقيه اليه تعالى
البناسبي	محمد محمد عايش
الشافعي	المالكي

الفقير اليه تعالى محمد	الفقير اليه تعالى علي
الرفاعي الخلاوي	كبدو العدوي
الشافعي	المالكي
الفقير اليه تعالى علي	الفقير اليه تعالى محمد
سليمان الجراوي	ابراهيم السماطوي
المالكي	المالكي
الفقير اليه تعالى محمد	الفقير اليه تعالى
امام السقا الشافعي	قاسم العرابي
بالازهر	بالازهر
الفقير اليه تعالى	
محمد بن خاني الحنفي	
مفتي الاوقاف	

وقرطه حضرة صديقنا الأديب الأريب العالم الفاضل الشيخ محمد جوده  
أحد أفاضل الكتاب بالحكمة الكبرى الشرعية بمصر  
وأحد علماء دمياط بقوله حفظه الله

عليك السرى في طريق المآثر \* فبالسعي والجد درك المناثر  
ولا تمش في الأرض من غير علم \* ورافق دليلك لا يترك الخاطر  
فما كل من يرتدى السيف يحمي \* وما كل ألف يرد البوادر  
ونخير الأدلاء شهرهم رشيد \* أمامك يسعي بنور البصائر  
عميم المزايا الشريف الحسيني \* عظيم السجايا كريم العناصر  
أبان لنا ما تغيب قدما \* وكم ترك الأولون لا آخر  
ودقق في البحث عن خير معنى \* ووفق ما بين تلك الفهمائر  
بشكر يفوق الزواهر - رضوا \* تغيب نجوم السماء وحاسر  
أيأجد الف - ومصفت كتابا \* له انهم رت السن وفواظر  
فياليت شعري هو المسك يسرى \* أم الروض تبسم فيه الازاهر  
فيا حضرة البيك لازلت تهدي \* بصديق الدلالة للحق حائر

فدل وأرشدك العلم أرخ \* خير يهدي دليل المسافر

٨١٢ ٢١ ٧٤ ٤١٢

س ١٣١٩ نة

(وقرظهم مؤرخا حضرة صديقنا الأديب الأريب المودعي الأملعي سليمان أفندي عباد  
رئيس قلم الإدارة بديرية الجيزة والمتخرج من الأزهر ومدرسة دارالعلوم  
فقال حفظه الله)

من دليل المسافر الرشيد باهر \* فاتبعه وسرلنا أنت سائر  
واشد الرحل في اطلاب المعالي \* واحد للعيس آمنة لا محاذر  
فسبيل العلياء أصبح سهلا \* مابه خابط ولا فيسه عائر  
أفمن بعد ما الحسيني أنشأ \* سفره المنتقى دليل المسافر  
يتوارى عن المدارك علم \* أو يغيب الهدى وتعشوا البصائر  
للعمرى فهو الكتاب الذى قد \* نور المشكلات وهى دباجر  
ضبط الميل في مسافة قصر \* وسواء مع خلط تلك المقادر  
وأبان الأحكام قصرا وجما \* ببيان كالشمس أبلج ظاهرا  
وبكل الجهات عين للقب \* لمة ممتا والسمت من قبل قاصر  
فله الله أجد نفع لنا \* س جميعا من نطاء عن ثم حاضر  
وكذا العالم الشهير بعقل \* ليس يرضى بغير أسنى المفاخر  
فهو أهل لأن يخص بشكر \* وثناء على أيديه عاطر  
وهو أولى بأن يهنا بنظم \* من سليمان صيغ صوغ الجواهر  
بعد ما عاين الكتاب ألفا \* مدليل لا يمدى به كل حائر  
ولذا قال فيسه وهو يؤرخ \* من دليل المسافر الرشيد باهر

س ١٣١٩ نة

٢٠٨ ٥٣٥ ٤١٢ ٧٤ ٩٠

كانت

سليمان

عباد

( وكتب - حضرة الاستاذ العالم الفاضل الشيخ عبد الرحمن الخضري  
شيخ السادة العلماء بنعردمياط )

( بسم الله الرحمن الرحيم )

نحمدك اللهم هديت الى دليل المسافر وأزلت غياهب الشك فيه عن كل مكابر حتى بزغت  
شمس تحقيقه على أفق أفكار المسترشدين وانجلى غواني معاني تدقيقه على منصة اليقين  
للمستفيدين ونصلى ونسلم على سيدنا محمد المبعوث بالسريرة السمحة الغراء والخليفة  
القويعة الفخياء وعلى آله وأصحابه الذين وفقوا أميالهم على حفظها وتعليمها وعلى أتباعهم  
ومن تلاهم ممن وفقوا لجمعها وتنظيمها ( وبعد ) فإني اطلعت على كتاب دليل المسافر  
فوجدته مؤلفا جادا على المرام اذ تكفل بحل مشكلة طالما كثر فيها الكلام بين الأفاضل  
الأعلام وهي تحقيق ما ذكره في مسافة القصر من النقول المختلفة فصارت بهم هذا المواقف  
عقودا منتظمة مؤلفة وأتبع ذلك ببيان ما يحتاج اليه المسافر من الأحكام وتحديد بعض  
المسافات وسمت القبلية بغاية الأحكام وبالجملة فهو كتاب جليل يشهد بفضل مؤلفه المودعي  
الذليل سلالة آل بيت الرسول والمنحلي بعلى العقول والمنقول كيف لا والعلموم من  
إلهيه ومواهب اختصاصيه لانه قد بدأ أول ولا آخر بل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء  
والله ذو الفضل العظيم

كتبه الفقير عبد الرحمن

الخضري خادم العلم

والعلماء بنعردمياط

وقرطه - حضرة صديقنا الاستاذ الفاضل الشيخ أحمد الجلاوي  
مدرس الرياضة بالازهر فقال - حفظه الله

رأيت الحسيني في الناس ساد \* بفكر تسامى وفضل ربح  
أبان خفيا وذليل صعبا \* وأهدى الفقيه هدى ونصيح  
أني بدليل المسافر سافرا \* أحاط ويا حبذا ما اقترح  
ومذاقك بالطبيع أرتخته \* دليل المسافر هدى وضح

٧٤ ٤١٢ ١٩ ٨١٤

سنة ١٣١٩

أحمد الجلاوي

مدرس رياضة

بالازهر

( وقرطه حضرة العالم الفاضل الاديب الارب الشخ عبد الرحمن قراءة  
مفتى سوهاج فقال حفظه الله )

وقفت أجيل الطرف وقفه حائر \* فلم يمدني الأدليل المسافر  
فصرنا وأغمنا وفي النفس حاجة \* لقصر متم أو لاتمام قاصر  
وصمنا وأظـرنا ولم يدبر مفطر \* ولا صائم مابين باد وحاضر  
نشبت الآراء واختاف الهوى \* وقام بكل ناصر أي ناصر  
وما الحق إلا واحد ان تظاهرت \* أعاديه لم يحفل به هذا التظاهر  
عن الميل مال القوم أعيال كتناهه \* خواطرهم من بعد كذا الخواطر  
وفي مهمه الارشاد فله عصرت خطي \* أدلائهم من ناظر أو مناظر  
وضاقوا ذراعا بالحقيقة وانتهى \* لأولهم في الرأي رأي الاواخر  
وما زال فيهم قائم الخلاف فائلا \* ذراع الأناسي أو ذراع الابعاس  
الى أن تجبلى الحق أبلغ ساطعا \* يرد على الاعقاب جيش الدياسر  
قلته نفس أسهرت جفن عزمها \* لراحة نفس جفتم اغبر ساهر  
تصدت لتبيين الخلاف وأرجعت \* بواطنه قسرا لمحض الظواهر  
ولله صنع ابن الحسين وما أتى \* به أجد السامي العلي والفاخر  
فنعى الفتى والحق أسنى مرامه \* بعينه المرامي في اقتضاء المسائر  
سرى نبيل من ذؤابة هاشم \* نمته سراقه طاهر بعد طاهر  
فصغ في معاليه وباهر فضله \* جواهر جدد تزدري بالجواهر  
فما كل محمود المساعي كأجد \* وما كل تأليف دليل المسافر  
كأب أنى فيه الحسينى للورى \* بتصح ما فيه قيام الشعائر  
على لطف معناه ورقة لفظه \* تقربه رأه جميع النواظر  
أتى آخر ابدا الاوائل فضله \* وكما أول أبى الكمال لا آخر

عبد الرحمن

قراءه



( وكتب حضرة الاديب الفاضل الشيخ محمد الشبلنجي من أهل العلم مانصه )

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الذي بعلمه أحصى كل شيء عدداً وبارادته سبحانه وتعالى جعل لكل شيء أمداً  
والصلاة والسلام على من منحه الله من كمال الكمال فوق ما كان يحظره للانسان على بال أنصح  
الناس وأصدقهم كلاماً وأعلامهم عند الله منزلة ومقاماً سيدنا محمد الرسول الامين وعلى آله  
وصحبه أجمعين ( وبعد ) فلما كان غالب الاحكام الشرعيه لا يخرج عن إمكانات  
التصورات العقلية وان البعض منها قد بني على معرفة الزمان والمكان بداية ونهاية وتحديد  
طرفيهما أو لا وغايه وذلك كصلاة القصر وعليه قد نتج هذا المنهج من سلف وتبعهم على أثرهم  
من خالف لكنهم زادوا في البيان وأوسعوا وأطنبوا في هذا المقام وتوسعوا إلا أنهم لم يتطروا  
بعين التحقيق ولم يحشوا فيه البحث الدقيق لأن قول قصوداً عن ادراك المعنى المقصود ولا  
عجزاً عن الوصول الى فتح هذا الباب المسدود بل نقول ان طريق التقليد ربما كان عليهم أسهل  
وطريق البحث عن الحقائق عليهم طريق مطول أو نقول تقديراً لازمة ولا يمكنه بالتحديد  
وبيان معالمه ما على الوجه المفيد ليس هو فنان من فنونهم ولا شأننا من شؤونهم فاعتمدوا  
على البيان من أربابهم ما وهم قد أخطوا طريق الصواب وأدخلوهم من باب لم يكن لهم من باب  
لهذا أقام من له السعادة وصف ولقب والسيادة أصل ونسب العالم الخبير والفاضل الشهير  
الشريف النبوي حقاً بالامين سعادة السيد أحمد بك الحسيني وجمع كتاباً بأن فيه الخطأ  
والصواب وأظهر من المعاني ما خفي من وراء حجاب معتمد في ذلك على النصوص والقوي  
سالك فيه مسلك الفصاحة العربية الأدبية بخفاء كتاباً بالنسج على منواله ولم يزن جوهرى  
المعاني على مثقاله فهو للقيم بغية ومقصد وللسائر الخير ان دليل ومرشد مفيد للتم والقاصر  
وان كان حضرة مؤلفه قد سماء دليل المسافر ولما ضاء بديعنامه وفاح مسلك ختامه أرخته

﴿ فقلت ﴾

متى ينتهى سبرى وأحظى بهاجرى \* ويرتاح قلبي من عناءه وناطرى  
وأذكر أياماً تنقض بقربه \* وأوقات أنس كان فيها مسامرى  
مضت وانقضت تلك الأمانى بسرعة \* كطائف طيف أول خليفة زائر  
حتمنا ظهور العيس نطلب عودة \* وهل يسمح المولى بعودة غابر  
فكم جبت أرضا لست أعرف كنهها \* وبت بقـفـر بين بال ودائر  
وكم فرسخ سربا بسير قوافل \* وميل قطعنا في هجره وهاجر  
على أننا لقصـد نبـلـغ غاية \* تكون هى القصوى لباد وحاضر  
ضللت وضل الركب وهو متابعي \* ولم أدر ما الركب المحجـبـة سائر  
فبت أراعى النجم كى أهتدى به \* فلم يبد فى الأفق نجم لنا طرى  
وقائله ما الحـب ما الهـجر ما الهوى \* وإنك من قوم كرام مظاهر

( بقول مصحح الكتاب طه بن محمود )

الى هنا انتهى ما كتبه حضرات الافاضل الاعلام وجادت به قرائح الادباء ارباب الاقلام وكل قد احسن وأجمل وأصاب وأطاب ونثّل من كُنْثائه وبذل من خزانته وعرف الفضل لأهله فألقى الفرع بأمله « وانما يعرف الفضل من الناس ذروه » ولولا أنهم لم رأوا هذه الرسالة فضلا واضحا ووزنا واجعا لم يمدحهم من مادح بل لم يطمع اليهم منهم طامع فانهم « حفظهم الله » لم يدعوا التفضيل لها ولم يشهدوا بتعديلها الا بعد أن تصفحوها وظهر لهم مكانهم من التحقيق وتحرر النقول واعتدال المشرب وسلامة المذهب وثانته ان الرسالة بخبرة بما كتبوا ومن اطالع عليها هم كاهنا وما شهدنا الا بما علمنا فجزى الله حضرة السيد مؤلفها خيرا لقد أعظم المعونة ورفع عن طلبه العلم المؤنه وركب كل صعب وذلول في تصنيف هذا الكتاب الذي نشر فيه لواء التحقيق والتوفيق وأخذ فيه بيد المسافر والمقيم فهما الى جادة الطريق وتبرع بما أنفق في طبعه ونشره لينتفع به الغني والفقير ابتغاء المشو به من لا يضيع أجر المحسنين

كذلك كان آباؤه الطاهرون آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ونفعنا الله بهم في الدنيا والآخرة فان مكارمهم وعلوهم هم وما اختصوا به من العلم والفضل والادب ومحاسن الشيم أشهر من أن يستدل عليه

وايس يصح في الامكان شيء \* اذا احتاج النهار الى دليل ولا يحب من حسبي كرمت سبحانه وعظمت مزاياه فان الذين يحرمه يطلب والشي من معدنه لا يستغرب والسيد مؤلف الرسالة حفظه الله مع كونه في العلم والذروة من هذا النسب الكريم قد تجمل وتكمل بما يغنيه عن التسدح بالنسب من العلم والدين والعقل والادب فليسان حاله ينشد قول الاول

كن ابن من شئت واكتسب أدبا \* يغنيك محمودة عن النسب  
ان الفتى من يقول ها أنا ذا \* ليس الفتى من يقول كان أبي  
وان كان لسان مقاله قد أنشد في نفسه من شعره

كيف لا أرتجى شفاعه جدتي \* خير خلق الاله من غيري  
وافخاري في العالمين بأني \* أجد الله حيث كنت الحسيني

وحسبنا دليلا على فضل السيد المؤلف حفظه الله « وما باله من قدم » أن شيخ الاسلام وشيخ الازهر الشريف الشيخ محمد الانصاري رحمه الله اصطفاه وصيه واختاراه تصريف في أمواله وتركته بعده وفاته فأنشأ على ورثته بما يصلحهم ناظرا للوقت الذي جعله بعده جاريًا على أهله ووجوه الخيرات فقام حفظه الله بذلك أحسن قيام وأجرى كل شيء على وجهه الشرعي سدد الله وقواه ووفقنا وإياه لما يحب به ويرضاه بجاه من هو للانبياء ختام عليه الصلاة والسلام

## ( فهرست دليل المسافر )

صحيحة

- ٧ الباب الاول فيما ذكره فقهاء المذاهب الاربعة وأئمة اللغة وشراح الحديث في تقدير الميل  
والخلاف في الخطوة والذراع والقدم والاصبع
- ١٤ الباب الثاني في تحرير الميل والخطوة والذراع وتحويلها الى أمتار والذوق بين أقوال  
الفقهاء والأئمة بين
- ٢٣ الباب الثالث في تحديد مسافة القصر وتحقق الخلاف بين السادة الشافعية والسادة  
الحنفية
- ٢٩ الباب الرابع في القصر والجمع واقتداء المقيم بالمسافر وعكسه
- ٢٩ مطلب شروط القصر
- ٢٩ باب الجمع بين الصلاتين تقديمًا وتأخيرًا بالسفر
- ٥٠ شروط جمع التقديم
- ٥١ شروط جمع التأخير
- ٥٢ الرخص المختصة بالسفر
- ٥٣ فصل في الجمع بالمطر
- ٥٤ فصل في الترخص بفطر رمضان للمسافر
- ٥٨ مبحث الكلام على الأذن وأنها ليست بمنفذ منفتحها وان كان يسمى جوفًا
- ٥٩ مطلب الكلام على الاستحضار الحقيقي في الصلاة
- ٦٧ مبحث الكلام على العين وأنها منفتحة لمنفتح عند علماء التشرع وان لم يفتد عند السادة  
الشافعية منفتحها
- ٦٨ خاتمة في تحرير سميت القبلة
- ٧١ جدول سميت القبلة
- ٨٧ جدول تحديد المسافات التي يمتد عليها شرط السكينة الحديدية بالقطر المصري

( غت )

(بيان المواضع التي سبق اليها الخطأ وتصويبها واضافة زيادات بعرفة المؤلف حفظه الله)

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٢	١٦	أوائنا	وائنا
١٦	١٤	ويكون	وأن يكون
١٩	١٤	للزوم	للزوم
٢١	١٦	القياس	قياس الدرجة
٢٧	١٤	وعليه يحمل	وعلى غير المتمد يحمل
٣٠	٢٠	بنقص الستة	بنقص ستة
٣٣	٢١	ان لم	فان لم
٣٧	٣٠	العمران	العمران
٤٦	١٧	لانه الاصل فيها	لان لا أصل فيها
٥٠	٥٠	ملزمه ٩	١٠ والنمر من ٧٣ الى ٨٠
٦٧	٣٠	الى هذه	الى معرفة هذه

(تنبيه) قد صرحنا فيما قبلنا عن علماء مذهبنا عن الامام الرازي والامام البيضاوي ان الثلاثة مراحل عند السادة الخنقية اربع وعشرون فرسخا فاتفقنا ان نذكر ان الامام الشافعي في المستظهر والامام الفزاري في شرح العزيز نرحل بذلك

(تنبيه) قد ذكرنا على اعتبار خط الاستواء في حساب الدرجة والدقيقة الارضية وقد اعترض بعض المهندسين على ذلك الاعتبار وقالوا ان مساحة الاطوال مبنية على خط نصف الناردون خط الاستواء وقاتمهم ان الاعتبار المذكور انما هو على طريقة علماء الهيئة الفرنسية ولم يلاحظوا ان غيرهم من علماء الهيئة اعتبر خط الاستواء دون خط نصف النهار وهالك ما صرح به مترو وجيمسون في مذكرة المهندسين المطبوعة سنة ١٨٩٤ ميلادية حيث اعتبر الميل دقيقة ارضية من خط الاستواء وانه ١٨٥٥ مترا وجاء في مذكرة المهندسين تأليف مولودوت واندروجرى من كلية بالبحر واندروجرى معاون كهربائي الهند الغربية وبناموا ورامساي وذي كرون من كلية جلاسكو اذ صرحوا بان محيط الارض مقسم الى ٣٦٠ درجة والدرجة مقسمة الى ٦٠ جزا والجزء الواحد يبلغ طوله ٦٨٢ قدما وان هذا هو عيار الميل البحري الا في البحرية الانكليزية فان طوله ٥٢٨٠ قدما اء وجاء في قاموس شاتيل في شرح لفظة ميل انه ألف خطوة وهو الميل الروماني الذي كان مستعملا عند الرومانيين اء